الحوار الوطني في اليمن

مقترحاً أمريكياً !

إستراتيجية استنبات الأقليات وتمكينها
دراسة وثائقية في أسباب الصراع

دكتور أحمد عبد الواحد الزنداني

أستاذ العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية بجامعة صنعاء

« الحوار الوطني في اليمن » مُقترحا أمريكيًا !

إستراتيجية استنبات الأقليات وتمكينها

(دراسة وثائقية في أسباب الصراع)

د. أحمد عبد الواحد الزنداني

صادر عن

مركز البحوث للدراسات السياسية والاستراتيجية

محتوى الكتاب لا يعبِّر بالضـرورة عن وجهة نظر المركز

© مركـز البحوث للدراسـات السـيـاسية والاستراتيجيـة

تم إنشاء المركز في العام ١٤٣٢ هـ الموافق ٢٠١١م في العاصمة اليمنية صنعاء، كمركزمستقل بهدف إنتاج البحوث العلمية المتعلقة بهموم ومشكلات وقضايا الأمة الإسلامية، كما يعمل المركز في مجال تدريب وتأهيل الباحثين المهتمين بشؤون العالم الإسلامي.

ويقدم المركز خدمات علمية بما في ذلك تطوير المناهج الدراسية في مجال العلوم السياسية؛ وذلك للإسهام في خدمة البحث العلمي وربط الباحثين والدارسين بقضايا ومشكلات المجتمع والأمة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، بهدف معالجتها من خلال المشاركة الفعالة والإيجابية في إنتاج المعرفة ونشرها من منظور إسلامي، قال تعالى: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسيرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة:١٠٥].

والمركز مؤسسة بحثة علمية مستقلة غير ربحية تعتمد على التمويل الذاتي والتبرعات غير المشروطة.

ولمن يرغب في المساهمة في برامج المركز يمكنه الاتصال على الهاتف التالي: ٠٠٩٦٧٣٨٧٧٤٢

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥ م

صنعاء - الجمهورية اليمنية

هاتف: ٠٠٩٦٧٣٨٧٧٤٢

البريد الإلكتروني: rcfsps@hotmail.com

« فليتك تحلو والحياة مريرة
وليتك ترضى والأنام غضابُ
وليت الذي بيني وبينك عامر
وبيني وبين العالمين خرابُ
إذا صح منك الود فالكل هين
وكل الذي فوق التراب ترابُ »
أبو فراس الحمداني

الفـــهـــــرس

المقدمة ٩

الفصل الأول :

البيئة الدولية والموجهات العامة للسياسية الغربية تجاه الثورات العربية

المبحث الأول : أوروبا ونظام المجتمع الدولي ١٣

النظام الدولي ١٥

نظرية النظام العالمي ١٦

المبحث الثاني : التصورات الفكرية السائدة في الذهنية الغربية ١٩

المبحث الثالث : الإسلاميون والديمقراطية في العالم العربي ٢٢

المبحث الرابع : الغرب والتحول الديمقراطي إثر الثورات العربية ٢٥

"التوافق" سياسية غربية مبتكرة لمواجهة الثورات العربية ٢٧

استراتيجية صناعة الدولة الفاشلة..... ٣٣

الفصل الثاني : الاستجابة اليمنية للسياسات الغربية .....

المبحث الأول : لمحة عن الجمهورية اليمنية ٣٧

النشأة والنجاة من مؤامرة الانفصال عام ١٩٩٤ ..... ٣٧

المساحة والموقع الاستراتيجي ٣٨

السكان والعمق الاستراتجي للخليج العربي ٤٠

النظام السياسي ، الإسلام ثم الديمقراطية ٤٢

المبحث الثاني : ولادة المبادرة الخليجية واستدعاء التدخل الأجنبي ٤٤

السفير الأمريكي عرّاب السياسة اليمنية ٤٨

المبحث الثاني : الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية والانقلاب على المبادرة الخليجية : ٤٩

ازاحة الدستور اليمني ٤٩

الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية تنقلب على المبادرة الخليجية ذاتها ٥٢
إلغاء حق الشعب في انتخاب الرئيس ٥٢

الفصل الثالث

اللجنة الفنية للإعداد والتحضير للحوار الوطني

المبحث الأول : انزال فكرة "التوافق" على الواقع ٥٥
المبحث الثاني : قبول الأحزاب باللجنة الفنية نقطة تحول استراتيجية في تاريخها ٥٨
المبحث الثالث : اللجنة الفنية ومشروع النقاط العشرين ٥٩
فرض المطالب غير الشرعية ٥٩
ماهية النقاط العشرين ولماذا تفرض ويغيب القضاء ! ٦٢
المبحث الرابع : النقاط العشرون وقانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية ٦٥
صلاحيات سيادية لهيئة غير منتخبة ٦٧

الفصل الرابع

التقرير النهائي : آلية تهميش الإرادة الشعبية للقضاء على قيم ومبادئ وثوابت الدولة

المبحث الأول : وصاية غير معلنة وقضايا مفروضة ٧٣
المبحث الثاني : تجاهل قانون الانتخابات وفرض نسب المشاركة على أُسس تشطيرية ٨٠
المبحث الثالث : رفض مرجعية الشريعة الإسلامية للحوار الوطني ٨٣
المبحث الرابع : اختيار أعضاء الحوار ، المعايير والأهداف ٨٦
إزاحة عددٍ من شعائر الإسلام لصالح حقوق الإنسان ٨٧
إزاحة التمسك بالكتاب والسنة لصالح إجراءات اللجنة الفنية ٨٨
إزاحة أبرز علماء اليمن والتغاضي عن رموز الفساد ٨٩
المبحث الخامس : هندسة التغيير ، المشاركون والتلاعب بالأحجام ٩١
١–تهميش القوى الرئيسية وتفعيل القوى الهامشية ٩٥
٢–إبقاء النظام السابق ٩٦

٣- دكتاتورية الأقلية : "التوافق" واستمرار السيطرة الأجنبية ٩٧

الفصل الخامس

جلسات مؤتمر الحوار هيمنة التمرد والإنفصال والعلمانية

المبحث الأول : غياب المعارضة وممارسة التضليل الإعلامي ٩٩

المبحث الثاني : ماذا فعلت القوى غير الشرعية في مؤتمر الحوار ؟ ١٠١

اخضاع الدولة للابتزاز السياسي ١٠١

الإعتذار للتمرد الحوثي وللإنفصاليين في الجنوب ١٠٤

المبحث الثالث : العلمانيون واستهداف الشريعة الإسلامية ١٠٦

مفاجأة غير محسوبة ١٠٩

المبحث الرابع : الحوار والقضية الجنوبية ، مؤامرةٌ أم حلّ ! ١١٥

فرض وثيقة حل القضية الجنوبية ١١٧

الحلول المقدمة في الوثيقة المفروضة ١١٩

شرعية اجنبية للدولة وحكم لا يستند للإرادة الشعبية ١١٩

اقرار صيغة جديدة من الفدرالية تقسم اليمن إلى أقاليم متنازعة ١٢١

ترسيخ الإنقسامات على أساس تشطيري ١٢٥

منح حق النقض لأقلية مُستنبتة لاستمرار الصراع ١٢٦

وثيقة حل القضية الجنوبية أم وثيقة لاحتلال اليمن وتمزيقه ! ١٢٧

الحزب الاشتراكي يتحفظ على التقسيم ، ما السبب؟!! ١٣٠

الدعوة للتدخل الأجنبي ١٣٢

الفصل السادس

مخرجات مؤتمر الحوار

المبحث الأول : تهميش الشريعة الإسلامية ونقض حاكميتها ١٣٧

أ) المخرجات المتعلقة بتهميش مكانة الشريعة الإسلامية والتمكين للمبادئ والأسس الدولية ذات الأساس العلماني : ١٣٧

١-إلغاء تفرد الشريعة الإسلامية بالمرجعية ١٣٧
٢-جعل الهيمنة والأولوية في التطبيق للاتفاقيات والمواثيق الدولية ١٣٩
٣- حظر وتجريم قيام الأحزاب على أساس ديني (الإسلام): ١٤٠
٤- تجريم الخطاب الإسلامي في العمل السياسي : ١٤١
٥- إدانة العلماء وتجريمهم وملاحقتهم ١٤٢
المبحث الثاني : التفريط في السيادة الوطنية ١٤٤
إدخال البلاد تحت الوصاية الأجنبية ١٤٤
اليمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ١٤٥
المبحث الثالث : التفريط في حق الدولة في صنع وتنفيذ السياسات التعليمية ١٤٧
تغيير المناهج التعليمية ١٤٨
لمبحث الرابع : إذكاء الصراعات وتفكيك الدولة ١٤٩
المبحث الخامس : استنبات الأقليات ورعايتها ، واستخدامها لتقسيم السلطة ١٥٤
المبحث السادس : مصادرة حرية الشعب وإرادته في اختيار حكامه وممثليه ١٥٦
١-فرض كوتا (نسبة) من النساء على الشعب اليمني ١٥٦
٢-(الديمقراطية التشاركية) ١٥٦
المبحث السابع : شلّ الجيش وإضعاف قدراته الدفاعية ١٥٨
١-تحييد الجيش عن مهامه الوطنية للتمكين للمليشيات المأجورة ١٥٩
٢-إعادة صياغة عقيدة الجيش وفق المفاهيم العلمانية ١٦٠
٣-تقسيم الجيش على أساس مناطقي ١٦١
٤-إقحام النساء في الجيش والأمن والاستخبارات ١٦٢
٥-إضعاف الجيش ، تخفيض العدد وتقليل ألوية الصواريخ والاحتياطي ١٦٢
المبحث الثامن : صياغة دستور جديد بناء على مخرجات الحوار ١٦٣
الخاتمة ١٦٥

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد خاتم المرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد..

نحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على سؤال مهم وحيوي بالنسبة لوضع اليمن والمنطقة العربية عموماً، والسؤال هو لماذا كان «الحوار الوطني» في اليمن مقترحا أمريكيا ؟! هل الولايات المتحدة الأمريكية حريصة على استقرار اليمن وأمنه ووحدته وجمع كلمة أبنائه ؟!

مما لا شك فيه أن الثورات العربية تُعد متغيرا جديدا ومثيرا في السياسة الدولية ، ليس لأننا نعيش في عصر العولمة فحسب ، بل لأن منطقة «الشرق الأوسط» تُعد من أكثر مناطق العالم أهمية ، لاعتبارات جيوسياسية بالغة التأثير على حركة ومصالح الفاعلين الدوليين الرئيسيين في المنظومة الدولية القائمة. وقد جاءت الثورات العربية حاملة معها متغيرات جديدة ، وخاصة في طبيعة ونشأة القوى الثورية كفاعلين دوليين ووافدين جدد على مسرح السياسة الدولية في المنطقة العربية ، هذه المتغيرات تحمل أهدافا متعلقة بالحرية والاستقلال والسيادة ، وهذا ما سيؤثر بشكل كبير على توازنات القوى في هذه المنطقة الأمر الذي سيفرز بذرة ، إذا ما اهتزت وربت ، ستغيّر معالم النظام الدولي برمته.

وإذا كانت الحرية والاستقلال والسيادة هو منطق الثورات بشكل عام ، فإن للمُتحكّمين في النظام الدولي منطقا آخر وهو الحفاظ على الوضع الراهن (Status quo) للنظام الدولي من خلال السيطرة والاستغلال والتدخل ، ولذا

فإن رد فعل المتحكّمين بالنظام الدولي كانت على مستوى الحدث الذي أثارته الثورات العربية ، حيث أُبتكرت أساليب عديدة تهدف إلى إخضاع الفاعلين الدوليين الجُدد لخطوط سير اجبارية ، لا تحافظ على طبيعة المنظومة الدولية وعلى الوضع الراهن في النظام الدولي فحسب ، بل وتستثمر الحدث ، لتدفع بسرعة أكبر في تنفيذ أجندتها الدولية وأهدافها الاستراتيجية. من تلك الوسائل فرض ما يسمى بفكرة «التوافق» عبر عملية يطلق عليها «حوار وطني» تعيد من خلاله رسم الخارطة السياسية للدول المنخرطة في هذه العملية مما يعزز بقاء الوضع الراهن ويرمم الشقوق التي ظهرت على جدران المنظومة الدولية ، والتي نفذت من خلالها الثورات العربية ، تلك الثورات التي حاولت دون جدوى – حتى الآن على الأقل – الخروج من سيطرة المسارات الإجبارية التي أُجبرت على السير فيها منذ الشهور الأولى لانطلاقها .

وقد كانت الجمهورية اليمنية ، أبرز الدول التي تُعد نموذجا حياً لتنفيذ فكرة «التوافق» ، إذ خاضت القوى السياسية المختلفة في اليمن عملية «الحوار الوطني» وفقا للمسار الذي رسمته القوى الغربية ، وهو ما تكشف عنه هذه الدراسة وتثبته بجلاء ، أملا في الاستفادة من الواقع وكمحاولة جادة لاستيعاب وفهم المنظومة الدولية والنظام الدولي وأثر كل ذلك على مستقبل الدول العربية في مرحلة زمنية بالغة الأهمية ، إذ تشهد متغيراتٍ ستؤثر على حاضر المنطقة ومستقبلها.

وقبل أن نخوض في دراسة عملية مؤتمر الحوار في اليمن ، لابد وأن نضع اطارا علميا لهذه الدراسة ، إذ علينا أن نفهم كيف نشأ النظام الدولي وكيف تحكّم به الغرب ، الوليد الشرعي لأوروبا في هذا النظام ، وكيف تم إرساء نظام دولي

انبثق من تصورات فكرية سادت في أوروبا واستقرت في ضمير الغرب والمجتمع الدولي ، وان نفهم انعكاس كل ذلك على السياسة الدولية التي تهيمن على تفاصيلها السياسات الخارجية للدول الغربية ، ومن ضمن هذه التفاصيل ما يجري في المنطقة العربية بشكل عام ، وفي اليمن بشكل خاص ، لتغدو عملية مؤتمر الحوار في اليمن بمثابة المرآة التي ينعكس على وجهها قصة السياسة الدولية ، التي يُعد أبرز ملامحها الحفاظ على مصالح الدول الغربية وتحقيق اهدافها الاستراتيجية ، وإن حملت افكارا لامعة ومسميات براقة.

الفصل الأول

البيئة الدولية والموجهات العامة للسياسية الغربية تجاه الثورات العربية

المبحث الأول : أوروبا ونظام المجتمع الدولي

قبل ان نقدم تعريفا للنظام الدولي لابد أن نعي أن هذا النظام هو نظام لما يسمى بالمجتمع الدولي ، وهذا الأخير يُعد امتدادا وتطورا طبيعيا لما عُرف بالعائلة الأوربية ، وهي مجتمع من الدول وضِعت لبنته الأولى على أُسس افرزتها الحروب الدينية في أوروبا والتي انتهت بمعاهدة ويستفاليا لعام ١٦٤٨م ، ولقد أرست هذه المعاهدة سلام ويستفاليا ، الذي قام على قواعد أساسية أولها نزع السيادة عن الكنيسة (الدين) ومنحها للدولة ممثلة في الملك ، وهذا يعني (بكلمات روبرت أتش جاكسون) أن «التحول العلماني بعيدا عن الشرعية الدينية هو حجر الأساس للمجتمع الدولي منذ ذلك الحين»[١] ، وعلى هذا الأساس تطور القانون الدولي الذي بدأ بعدد من الأعراف والمعاهدات المنظمة للعلاقات الدولية بين دول العائلة الأوروبية ، وهذا ما أكد عليه إف. إتش. هينزلي حيث يرى أنه «مهما تكن نظرتنا إلى معاهدة ويستفاليا المتعددة الدول، والمعاهدات التي أبرمت بعدها، فإنها كانت تعتبر أساس القانون الدولي العلماني»[٢] . ومن قواعد سلام ويستفاليا ايضاً مبدأ عدم تدخل الممالك الأوربية في شؤون بعضها البعض ، لتولد بذلك

(١) أنظر روبرت إتش. جاكسون «تطور المجتمع الدولي» جون بيسليس واستيف سميث ، عولمة السياسة العالمية (ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث : الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٤) ، ص ٨٤.

(٢) نفس المرجع ص ٨٥ .

الدولة القومية وهي دولة علمانية بالضرورة تفصل الدين عن السياسة والحكم ، إذ مُنعت الكنيسة (الدين) من التدخل في شؤون الممالك الأوروبية. ثم ظهر مبدأ توازن القوى ، وهو المبدأ الذي أرسته الدول الاوروبية القوية حيث منحت لنفسها الحق في تقرير مصير الدول الضعيفة للمحافظة على الوضع القائم ، وبهذا شهد العالم اللّبنة الاولى لمجتمع من الدول سُمي بالعائلة الاوروبية ، وتطور لاحقا ليصبح المجتمع الدولي الذي نشهده اليوم ، مع حرص الدول التي أنشأته على أن تظل العلاقات بين وحداته الأساسية قائمة على نفس الأُسس التي قامت عليها العائلة الأوربية (العلمانية، عدم التدخل، توازن القوى).

وما يهمنا في هذه الدراسة هو أن نعّي أن الدول التي أنشأت المجتمع الدولي تديره وفقاً لنظامٍ دوليٍ من مهامه الأساسية الحفاظ على المبادئ والقيم والأحكام التي انشأته [١]. وتقوده ، في الوقت ذاته ، وفقا لعملية تكييف قانوني[٢] ، للحفاظ على مصالحها وإحكام قبضتها على العالم ، وبناءً على ذلك فإن الدولة التي تشذ عن أُسس المجتمع الدولي لا يمكنها العيش بسلام في هذا العالم ، وعليها أن تخضع لعملية تكييف لاحتوائها ضمن المجتمع الدولي سواء بوسائل ناعمة أو صلبة.

(١) وعلى هذا الاساس عرف هدلي بول (Hedley Bull) المجتمع الدولي عى اساس أنه مجتمع من الدول أنشأته تلك الدول لإدراكها أن لها مصالح مشتركة وقيماً مشتركة ، ولتقيم ذلك المجتمع فإنها تدرك ان عليها الالتزام بمجموعة مشتركة من الأحكام في علاقة كل منها بالأخرى ، وان عليها ان تنشئ مؤسسات مشتركة وتشارك في ادارتها ، انظر روبرت إتش. جاكسون ، مرجع سابق ، ص ٧١.

(٢) من صور التكييف القانوني هو إطلاق مصطلح الدولة التابعة على أقاليم الدولة العثمانية لشرعنة تفكيكها وتقسيمها ، ثم استخدام مصطلح محمية لإضفاء شرعية على الاحتلال البريطاني لمصر ، كما استخدمت عصبة الأمم نظام الإنتداب لإضفاء الشرعية على أملاك الدولة العثمانية بعد سقوطها ، واستخدمت الأمم المتحدة نظام الوصاية لذات الغرض.

النظام الدولي:

يُعرّف النظام الدولي بأنه مجموعة من الوحدات المترابطة نمطياً من خلال عمليات التفاعل ، وهذا التفاعل يتسم بالنمطية على نحو يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به. وللنظام الدولي بنيان أو هيكل يتحدد وفقاً لدرجة توزيع الموارد وتركيزها ، بالإضافة إلى ترتيب الروابط بين هذه الوحدات . وقد يكون هذا البنيان أحادي القطبية ، أو ثنائي القطبية ، أو متعدد الأقطاب [١]. وبناءً على هذا التعريف ، فإن علماء العلاقات الدولية يرون أن الفاعلين الدوليين ، وأهمهم الدول ، يتفاعلون مع بعضهم البعض في إطار ذلك النظام ، ولكل دولة من تلك الدول تأثير محدود على عملياته وبدرجات متفاوتة ، فعلى الدول أن ترسم سياساتها وفقاً لهيكل النظام الدولي الذي يفرض منطق التنافس وفقاً لتدرج هرمي لدول العالم أثناء تفاعلها في إطار ذلك النظام . وعليه فإن للنظام الدولي قواعده الخاصة به والتي تكونت إما بتوافق تلك الدول (أنماط القانون الدولي والإنساني والتجاري) طالما توافقت مع مصالح الدول الكبرى ، أو تُفرض من قبل الدول الكبرى بمختلف وسائلها السياسية (الدبلوماسية والدعائية والاقتصادية والعسكرية بما فيها الاستخباراتية)[٢].

وللنظام الدولي بعد الحرب الباردة آليات محددة ، وله عدة أدوات ، فأداته السياسية

(١) انظر خليل عنروس سليمان ، الأزمة الدولية والنظام الدولي : دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الاستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي ، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات : الدوحة ، نوفمبر ٢٠١١م) ص ٤.
Robert Gilpin، War and Change in World Politics، (Cambridge UK: Cambridge University Press، 1999)، xii

(٢) Ibid.، p.198.

تتمثل في الأمم المتحدة وعلى رأسها مجلس الأمن الذي يحتل الغرب ثلاثة من أصل خمسة من مقاعده الدائمة المتمتعة بحق النقض (Veto)، وأداته الاقتصادية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والشركات المتعدّية الجنسية، أما أداته العسكري فهي حلف النيتو والتحالفات العسكرية التي تشكلها الدول الغربية لحماية النظام الدولي من وقت لآخر. وتعد محكمة العدل الدولية ومحكمة الجنايات الدولية والقانون الدولي بمثابة أدواته القانونية والقضائية، ووحداته الأساسية هي الدول والمنظمات الدولية والشركات المتعدية الجنسية وما دونها من المنظمات والمؤسسات والجماعات والشركات وحتى الأفراد الذين لهم القدرة على التأثير سلبا أو إيجابا على عمليات التفاعل بين تلك الوحدات[1].

نظرية النظام العالمي:

طور علماء العلاقات الدولية نظرية النظام العالمي، لتفسير السياسات الخارجية للدول[2]. ويرى العلماء الدارسون لحقل السياسة الخارجية أن هذه النظرية من أفضل النظريات المناسبة لتفسير السياسة الدولية التي هي في التحليل الأخير، مجموع السياسات الخارجية لدول العالم في إطار النظام الدولي خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة في نهاية ثمانينات القرن العشرين التي أدت إلى سيطرة النموذج الليبرالي (الرأسمالي) على العالم. وهذه النظرية تقسم دول العالم إلى دول مركزية تجمع بين المال والقوة، ودول المحيط – الدول الهامشية الضعيفة – التي تدور في

(١) أنظر دراسة قيّمة حول هيكل النظام الدولي وآلياته للباحث علي الحاج، سياسات الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، (مركز دراسات الوحدة العربية: سلسلة أطروحة الدكتوراه –٥١)، سنة ٢٠٠٥، ص ٥١– ٥٦.

(٢) See Bahgat Koraney and Ali E. Hillal Dessouki، The Foreign Policies of Arab States: The Challenge of Change (Oxford: Westveiw Press، 1991) p. 8.

فلك ذلك المركز ، لتصبح النظرية السائدة في العلاقات الدولية[١] .

وتنظر نظرية النظام العالمي إلى العلاقات الدولية على أنها صراع وكفاح من أجل السيطرة الاقتصادية ، وهي تحلل العلاقات الدولية على أساس أنها علاقات قائمة بين الدول المهيمنة التي تقع في مركز النظام الدولي وتلك الدول التابعة التي تقع في محيط النظام الدولي . ومن النقاط التي تُعد محل اتفاق لدى معظم المتخصصين في العلاقات الدولية أن الدول الغربية دول مركزية في المنظومة الدولية ، وهي تسيّر العالم وتقود النظام الدولي على أُسس ليبرالية رأسمالية منذ انتهاء الحرب الباردة ، ولذا فإن هذه النظرية تركز على قضايا مثل الاستغلال والامبريالية والفقر والتخلف ، ومخرجاتها الرئيسية تتمحور حول استغلال الدول الفقيرة ، التي تقع في هامش النظام الدولي ، والاستغلال يمارس بشكل مستمر من قبل الدول الغنية التي تقع في مركز النظام الدولي . والمؤيدون لهذه النظرية يكشفون عن طبيعة النظام الدولي ويرون بأنه نظام رأسمالي حاسم ، يقوم على تدرج هرمي من حيث النمو والسيطرة ، بحيث يؤدي الاعتماد الاقتصادي الكبير للدول المتخلفة على غيرها إلى تقييد سيادتها بشكل كبير [٢] .

والشكل التالي الذي وضعه الدكتور عبد الله النفيسي يوضح التصور القائم للنظام الدولي على أساس دول المركز ودول المحيط ، وكيف أن دول المركز تتحكم في سياسة العالم بهدف المحافظة على الشكل الراهن للنظام الدولي ، وذلك التحكم يتم بسيطرة دول المركز على العالم من خلال أربع عمليات رئيسه هي

(١) Graham Evans and Jeffrey Newnham، The Penguin Dictionary of International Relations (London: Penguin Books، 1998) p. 520.

(٢) Raymond Hinnebusch and Anoushiravan Ehteshami، The Foreign Policies of Middle East States (London: Lynne Rienner، 2002) P. 2.

(كما يوضح الشكل التالي) ، النفط والغذاء والتسلح والعولمة.

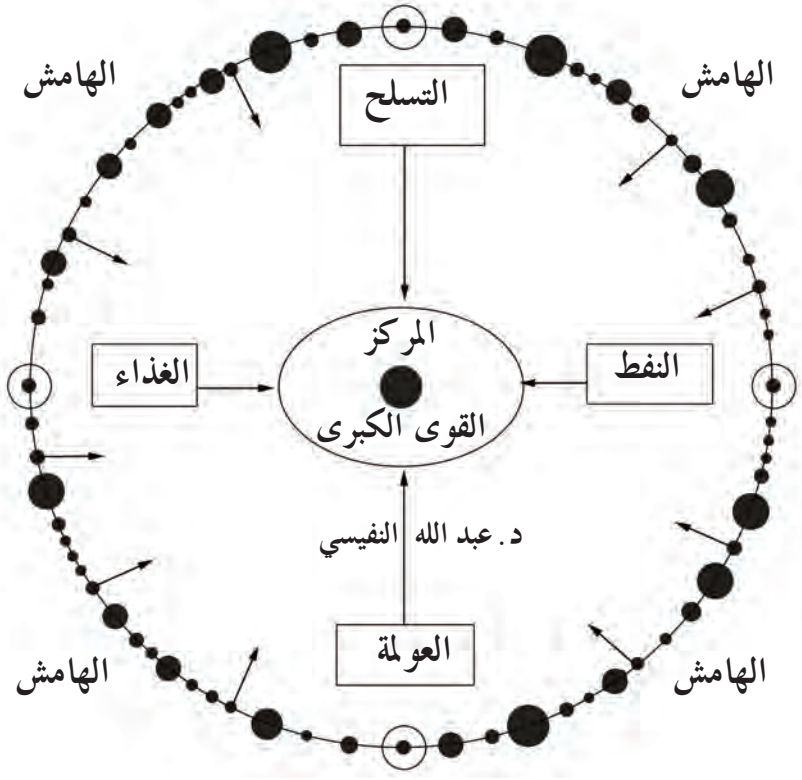

النظام الدولي وفقا لنظرية النظام العالمي

ومع صرامة النظام الدولي المشار إليها أعلاه فإن إل. كارل براون ، أحد كبار المختصين بالمنطقة العربية ، يرى أن دول «الشرق الأوسط» ، دول مخترقه تخضع بدرجة عالية واستثنائية إلى التدخل والسيطرة الخارجية ، ولكن شعوب هذه الدول بفضل تميزها الثقافي (الإسلام) تقاوم تلك السيطرة بشدة[1]. وهذا ، إلى حد كبير ، يفسر لنا الصراع القائم بين قادة النظام الدولي (الغرب) وشعوب ما يسمى «الشرق الأوسط» المسلمة التي ترفض الهيمنة الغربية.

(1) Raymond Hinnebusch and Anoushiravan Ehteshami، The Foreign Policies of Middle East States (London: Lynne Rienner، 2002) P. 2.

المبحث الثاني : التصورات الفكرية السائدة في الذهنية الغربية

من العوامل المؤثرة تأثيرا بالغا في عملية صناعة القرار في الدول الغربية مجموعة من التصورات التي تمارس على أساسها السياسة الدولية، والتي تؤثر بشدة على العديد من دول العالم بحكم قوة الدول الغربية في مختلف المجالات المادية، لاسيما العسكرية والاقتصادية والتقنية . وتنطلق هذه التصورات من فكرة رئيسية تبرر سلوك وسياسات الغرب الخارجية ، فحواها أن النظام الدولي نظام فوضوي ، ويقصد بالفوضوي هنا أن هذا العالم لا توجد على رأسه حكومة عالمية تلزم الدول بتنفيذ تعهداتها والتزاماتها[1]. وينبني على هذا التصور أن هناك تناقضاً جوهرياً بين المجتمع داخل الدولة وبين مجتمع الدول ، فهذا الأخير يعاني من الفوضوية نتيجة غياب سلطة شرعية تملك وسائل القوة . وعلى هذا الأساس بات قادة الدول الغربية على قناعة تامة بأن « العلاقات بين الدول ترتكز على علاقات قوة ، وليس على علاقات حق . فهي تخضع للعبة المصالح الوطنية . »[2] ولذا فإن قادة الدول الغربية يعتقدون بأن البيئة الدولية خطرة وعدوانية ، وعليه فإن على الدولة أن تجعل من البحث عن القوة الموجه الأساس لكل سياساتها[3] ، فالحروب أمر طبيعي في حياة البشر ولا يمكن القضاء عليها، وللحد منها والتحكم بها لابد من توازن القوى أي توازن الرعب . وهذا النوع من التفكير يسمى

(١) خليل حسين ، قضايا دولية معاصرة : دراسة موضوعات في النظام العالمي المعاصر ، (بيروت ، دار المنهل اللبناني : ٢٠٠٧) ، ص ٦٧ .

(٢) للمزيد حول الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي وأثرها على السياسة الخارجية للدولة انظر المرجع السابق . . . . ص ٣٩ .

(٣) Inan McLeaN and Alistair McMillan، The Concise Oxford Dictionary of Politics، Oxford University Press،2003 ، P.456.

التفكير الواقعي ، أي أن ترى العالم كما هو لا كما ينبغي أن يكون[١].

ما أوردناه في ما سبق ليس مجرد تحليل سياسي أو استنتاج منطقي بل هو واقع السياسة الدولية القائم على حقائق ووقائع عاشها ويعيشها العالم في ظل النظام الدولي منذ أن سيطرت أوروبا على زمام السياسة الدولية وبدأت مرحلتها الاستعمارية التي عُرفت بالإمبريالية[٢]. وحتى منتصف القرن العشرين كان عدد من الأسماء اللامعة في علم العلاقات السياسية الدولية في الغرب قد رصدوا أهم أحداث السياسة الدولية وخرجوا بنظريات تصف هذا الواقع وتفسر أحداث السياسة الدولية وكيّفوا تلك الحقائق التي جمعوها من رصدهم لأحداث السياسة الخارجية لدول أوروبا الإمبريالية لتقديم نظرية في العلاقات الدولية تسمى النظرية الواقعية (Realism) ، والهدف الأساس لهذه النظرية هو تبرير سياسات قادة الدول الغربية ، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية منذ صعودها إلى قمة النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية.[٣]

الحقيقة أن الفكر المسمى بالواقعي ضارب الجذور في تاريخ الغرب وفي فكره السياسي ، ولقد صار ملازماً لواقع الغرب في سياسته الدولية ، حيث أصبح مدرسةً يعتمد عليها الساسة الغربيون في سياسات دولهم الخارجية . فهذا الفكر يستل مادته الفكرية من عدد من كبار المفكرين الذين عاشوا في عصور مختلفة امتدت

(١) خليل حسين ، مرجع سابق ، ص ٤١ .

(2) Joshua S. Goldstein، International Relations (US: published by Priscilla McGeehan،2001 ، 4th ed.)، P. 30.

(3) John Baylis، Steve Smith & Patrica Owens، The Globalization of World Politics، (Oxford University Press: 2008) 4th ed.، P. 92.

من قبل الميلاد إلى عصرنا هذا[1]. وهذه المدرسة (الواقعية) تؤمن بأن البشر لهم طبيعة شريرة، فمورجانثو أبو المدرسة الواقعية في العصر الحديث يرى بأن المفاسد (imperfections) في العالم نتيجة طبيعية للقوى الملازمة للطبيعة الإنسانية، ولتحسين العالم فإن علينا أن نعمل مع هذه القوى لا أن نعمل ضدها[2].

والحقيقة تكمن في أن المفكرين الواقعيين الذين قدّموا هذه التصورات لرجال السياسة والحكم يشكون في وجود مبادئ أخلاقية عالمية أو مُثُلاً عليا، ولذا فهم يوصون القادة بأن يتعلموا أنواعاً مختلفة من الأخلاق لا تعتمد على أي نوع من الفضائل، وإنما تعتمد بالدرجة الأولى على « الحصافة والضرورات السياسية » ، أي أنهم يوصون باستبعاد المبادئ والقيم المثلى في السياسة الدولية.[3] وفي ظل هذا التصور عملت الدول الغربية التي تقود النظام الدولي على ممارسة سياسة دولية ثبّتت بموجبها نظاماً دولياً يخدم مصالحها، ولا يرتكز، بطبيعة الحال، على قيم العدالة والحق، مما يتيح لها استغلال الشعوب والأمم الضعيفة والتحكم في طرق التجارة الدولية والمواد الخام والأسواق العالمية. وهذا النوع من الفكر يجعل من سياسة الدول الغربية الخارجية سياسة طُغيانية (تطغى على حقوق الآخرين)

(١) تمتد من الحقبة التي عاش فيها ثيوسيديدس (Thucydides) ٤٠٦-٤٦٠ قبل الميلاد مروراً بميكافلّي (M - chiavelli) الذي عاصر عصر النهضة الأوروبية في القرن الخامس عشر ثم هوبز (Hobbes) الذي عاش في بداية العصر الحديث لأوروبا في القرن السابع عشر إلى عصر مورجانثو (Morgenthou) في القرن العشرين (توفى ١٩٧٥).

(2) Scott Burchill، Andrew Linklater and others، Theories of International Relations، (Macmillan: New .74 York)1996 ،.

(3) Ahmed Abdul Wahid Al Zandani، Democracy and the Post 9-11 American Foreign Policy Toward the Middle East، Al-Risala ، Postgraduate Students' Society & Center for Postgraduate Studies: International Islamic University Malaysia، Fifth Year- December 2005، Issue No. 5، p5.

بالضرورة وإن اختلفت أشكالها وصورها من عصر إلى آخر .

ونستنتج من هذا ان الإدعاء بتأييد الديمقراطية التي تعني ، في جوهرها ، حكم الشعب ليس سوى دعاية ممنهجة من قبل الدول الغربية لتمرير مصالحها وليس لمنح شعوب الدول الضعيفة والهامشية في المنظومة الدولية ميزة حكم نفسها بنفسها ، فهذا عزيز المنال في عالم اليوم ، وهو ما ستثبته هذه الدراسة من خلال بحث ودراسة الحالة اليمنية ، ومن هذا الباب ينبغي أن ننظر إلى مسألة الترويج لتطبيق الديمقراطية في العالم الإسلامي وعلى رأسها الدول العربية ، وسيتضح لنا أن العالم العربي ، قلب العالم الإسلامي ، له فهمه الخاص لمفهوم الديمقراطية ، وهو ما دفع الغرب للترويج لفكرة إدارة الدولة بموجب « التوافق » وفقا لما يسميه عملية « الحوار الوطني » .

المبحث الثالث : الإسلاميون والديمقراطية في العالم العربي

لا شك أن الخوض في تعريف الديمقراطية مسألة تثير إشكالات متعددة ، وذلك لأن التعريف الجامع المانع للمفاهيم الاجتماعية مرتبط بشكل وثيق بثقافة الأمم ، وهذه المفاهيم محل خلاف عميق بين القوى المركزية لدول وحضارات العالم ، سواء الحاكمة او الفكرية أو الدينية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، لاسيما وأن القوى المركزية لمعظم الأمم وعلى مر التاريخ تُكيّف هذه المفاهيم بما يتوافق مع ما تراه صحيحا وخادما لمصالحها سواء المادية أو المعنوية . وإذا كانت ديمقراطية اليوم هي الديمقراطية الغربية التي يعرفها أهلها بأنها « الديمقراطية الليبرالية وهي نظام سياسي لا يتميز في كونه يقوم على انتخابات حرة ونزيهة فحسب ، ولكن كونه

[يقوم على] حكم القانون ، وفصل السلطات ، وحماية الحريات الأساسية وهي حرية التعبير ، وحرية التجمع ، وحرية الدين ، وحرية الملكية »[1]، أي منظومة من الحريات لا يقيدها دين أو أيديولوجيا أو ثقافة ، بل تخضع للإرادة الشعبية المتمثلة بحكم الأغلبية .

الحقيقة أن هذا النوع من الديمقراطية يتعارض وثقافة المجتمعات الشرقية لاسيما الإسلامية منها ، إلا أن قبولها بالديمقراطية اليوم جاء على أساس أن الديمقراطية تقدم آليات لإدارة العمل السياسي فحسب[2] ، وذلك لإتاحة الفرصة للشعوب لاختيار من يمارس السلطة لا أن يكون مصدرها أو مصدر القوانين او التشريعات ، فالمسلمون على سبيل المثال يتمسكون بالنصوص الشرعية التي تستنبط منها تشريعاتهم وقوانينهم ، فمصادر التشريع (مصدر القانون) هي الكتاب والسنة وما أجمع عليه علماء الأمة المجتهدون ، ولا يختلف السواد الأعظم من الإسلاميين على أن هذه المصادر هي المرجعية عند أي خلاف وفقا لفهم النص القرآني في قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآَخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلا﴾ النساء ٥٩.

وإن شاب آلية الديمقراطية ما يجعلها محل نظر عند بعض الإسلاميين مقارنة بنظام الشورى الاسلامي ، إلا أن القبول بها ، في نهاية المطاف ، جاء كتعبير

(1) Fareed Zakaria، The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad، (W. W. Norton & Company: New York London)17 ،2003 ،.

(٢) أنظر في رأي من يجيز الديمقراطية ومشروعية العمل بها ، أحمد عليوي الطائي ، الموازنة بين المصالح : دراسة شرعية تطبيقية في السياسة الشرعية ، (دائر النفائس الأردن ، ٢٠٠٧م) ص ٢١٩م .

إسلامي عن القبول بالأمر الواقع الذي فُرض على المسلمين كونهم الطرف الأضعف في موازين القوى العالمية ، وكون آلية الديمقراطية ، بالنسبة للمسلمين ، قد باتت الهامش المشروع والمتاح الذي يعترف به المجتمع الدولي في جملة تأييده ومساندته للديمقراطية بشكل عام.

وإن قبل الإسلاميون الديمقراطية كآلية فحسب ، فإن ما يُعد أقليات ممن يشاركون الإسلاميين أوطانهم ، يعتبرون الديمقراطية بمفهومها الغربي الشامل ديناً جديداً ، أو ، على أقل تقدير ، أيدلوجية هذا العصر ، وليس مجرد آلية تحدد من يفوضه الشعب لممارسة السلطة داخل المجتمع . وما يجعلنا نسمي تلك الفئات بالأقليات هو أن الخيار إذ ما تُرك للشعوب العربية فإن أغلبها ، ووفقا للآلية الديمقراطية ذاتها ، تدفع بالإسلاميين ، الذين يتعاملون مع الديمقراطية كآلية ، إلى السلطة دون تلك الفئات التي تؤمن بالديمقراطية كأيدلوجية ، وبمجرد وصولهم إلى السلطة فإنهم سيسعون لتطبيق تشريعاتهم وفقا لمصادر الشريعة الإسلامية ، وإن كان ذلك بشكل تدريجي ، فالقوانين والتشريعات لا تصنعها الأغلبية إلا بالقدر الذي لا تخالف فيه مصادر التشريع الأساسية في الفقه الإسلامي ، ولعل ذلك التباين ومآلاته هو ما يدفع الدول الغربية لدعم الأقليات في الدول العربية الإسلامية وتبني قضاياها ، فهي المدخل الرئيس للتدخل في شؤون هذه الدول باسم حماية الديمقراطية لحماية مصالحها ، كما سيتضح لنا لاحقا .

المبحث الرابع : الغرب والتحول الديمقراطي إثر الثورات العربية

منذ قيام الثورات العربية مع اندلاع الثورة التونسية في ديسمبر ٢٠١٠م ، يثور

سؤال حيوي ومهم عن طبيعة موقف الحكومات الغربية من الديمقراطية كآلية دفعت بالإسلاميين إلى مراكز صناعة القرار في بلدانهم ؟ وحتى نجيب على هذا السؤال لابد، من أن نوضح مسألة مهمة وهي أن مصطلح الإسلاميين ارتبط بتلك الفئات التي تبني برامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أُسس إسلامية ، وإن ضمناً في حالات نادرة . وفي معظم الحالات فإن خطابها الواضح للجماهير ينبني على أساس أن وصول هذه الفئات إلى الحكم يعني سعيها إلى تحكيم الشريعة الإسلامية بما تحمله من مفاهيم وتصورات مختلفة عن تلك الأسس التي قام عليها المجتمع الدولي ، ولعل في القلب منها الدور المركزي للدين في السياسة والحكم.

وهنا تأتي أولى العقبات التي يواجهها النظام الدولي الذي يسيطر عليه ويسيره الغرب مع الديمقراطية (كآلية) في المجتمعات العربية والمسلمة ، فالمجتمع الدولي قد أسس على لبنة العلمانية، والتعامل مع حكومة إسلامية في تصور قادة النظام الدولي أمر مستحيل لأنه يناقض وبشكل صريح الأساس الذي قام عليه المجتمع الدولي. فمنذ قرون والدول الغربية تشترط في بناء علاقات طبيعية مع غيرها من الدول أن تقوم هذه الدول بتغيير شرائعها وأنظمتها القانونية لتصبح جزءاً طبيعياً في المجتمع الدولي الذي انشأته أوروبا كما اسلفنا سابقاً ، وذلك حتى تحظى بالاعتراف بسيادتها على أقاليمها ، أي إقرار حقها في إدارة شؤونها الخارجية والداخلية بدون تدخل من غيرها من الدول . وعلى سبيل المثال ، لم تسمح الدول الغربية للدولة العثمانية بالانضمام إلى العائلة الدولية ، إلا بتوقيعها على معاهدة باريس ١٨٥٦م ، بعد هزيمتها في حرب القرم وقبولها بتغيير بعض شرائعها وقوانينها ، ومع ذلك فقد ظل بعض فقهاء القانون الدولي في الغرب « يشككون

في صلاحية الدولة العثمانية للتمتع بقواعد القانون الدولي ما دام القرآن باقيا بيد العثمانيين لأنه سيظل حائلا لهم دون التعامل مع العالم الخارجي » .[١]

ولأن وصول الإسلاميين إلى السلطة عن طريق الآلية الديمقراطية مؤشر على عودة الشريعة الإسلامية إلى منصة الحكم ، فإن الحكومات الغربية تعتبر ذلك تهديداً ، ليس لأمنها القومي فحسب بل أيضاً للأسس التي يقوم عليها المجتمع الدولي مما يوجب على قادة النظام الدولي مواجهة هذا الأمر وإعاقته ، فهم يدركون أن الإسلام نظام عالمي بديل للنظام الذي قدمته الحضارة الغربية للعالم وعودته للحكم ينذر بزوال العلمانية لما يمتلكه الإسلام من منظومة قيميه وأخلاقية قادرة على سحب البساط من تحت الحضارة الغربية ، ولتاريخ أوروبا مع الاسلام في هذا الباب عبرة .[٢] ولهذا يحذر صموائيل هنتنجتن ، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة هارفرد ، الغرب في كتابه الشهير صراع الحضارات قائلاً : « إن صراع القرن العشرين بين الديمقراطية الليبرالية والماركسية اللينينية ما هو إلا مجرد ظاهرة تاريخية سطحية زائلة إذا ما قورنت بعلاقة الصراع العميقة والمستمرة بين الإسلام والنصرانية »[٣] . ويقول ايضاً إن « الإسلام هو الحضارة الوحيدة التي كادت أن تقضي على الغرب ، ولقد فعلت ذلك على الأقل مرتين »[٤] ويضيف « أن المشكلة الأساسية للغرب ليست الأصولية الإسلامية. انما الإسلام الثقافة

(١) عبد الواحد الزنداني، السّير والقانون الدولي، (منشورات الجامعة اليمنية: صنعاء اليمن، ٢٠١٠م)، ص٢٨.

(٢) حول هذه المسألة انظر مراد هوفمان ، الإسلام كبديل ، الصادر عن مجلة النور الكويتية ، سلسلة نافذة على الغرب العدد (١) ١٩٩٢م.

(3) Samuel P. Huntington، The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order (New York: Simon and Schuster،)1998 ، P. 209.

(4) Ibid. P. 210.

المختلفة وشعوبه المؤمنة بتفوق وتميز ثقافتها والمصابة بالذهول نتيجة ضعف قوتها المادية »[1]. ولأن صناع القرار في الغرب يدركون هذه الرسائل الاستراتيجية ، ولأن الثورات العربية ستحمل الإسلاميين للحكم، فقد تم ابتكار سياسات جديدة لإعاقة الإسلاميين وتحطيم أهدافهم وآمال شعوبهم في الوصول إلى الحكم ، ويأتي على رأس هذه الابتكارات ما يعرف بفكرة « التوافق ».

« التوافق » سياسية غربية مبتكرة لمواجهة الثورات العربية

يجدر بنا أن ننبه إلى أننا سنركز في هذه الدراسة على الدور الأمريكي باعتبار أن الولايات المتحدة لا تعمل لوحدها وإنما تقود الدول الغربية في تحالف متين للهيمنة على العالم ، لاسيما وأن الثورات العربية تهدد النظام الدولي والأُسس التي بُني عليها المجتمع الدولي الذي انطلق من أوروبا ، ثم حلّ مع الإستعمار الإستيطاني للأوربيين في أمريكا الشمالية. ولتأكيد التناغم الغربي (الأمريكي-الأوروبي) نكتفي بالإشارة إلى تصريحات جيك سوليفان (Jake Sullivan) مدير تخطيط السياسة في الخارجية الأمريكية (أصبح مستشاراً لنائب الرئيس لشؤون الأمن القومي) والتي أدلى بها في برنامج حواري حول السياسة الخارجية الأمريكية في القرن ٢١ ، حيث أسهب في الحديث عن قوة الشراكة بين بلادة والدول الأوروبية قائلا إن « أوروبا هي الشريك الذي نلجأ إليه أولاً في قطاع واسع من القضايا » وذكر عددا من القضايا أهمها إيران وسوريا و » عملية السلام في الشرق الأوسط ، والتنمية ، وليبيا ، ودعم التحول الديمقراطي في أماكن مثل مصر وتونس وفي أي مكان » وقال إنه في « قائمة التحديات العالمية » فإن « الولايات المتحدة وأوروبا

(1) Ibid. P. 217.

يعملان معاً عن كثب وبفعالية أكثر من أي وقت مضى »[1] ، وبناءً على هذه الشراكة فإن هناك موجّهات عامة للسياسة الخارجية الغربية تجاه ثورات الربيع العربي.

الحقيقة أن الأساس الذي قامت عليه السياسة الخارجية للحكومات الغربية للتعامل مع الثورات العربية هو ترويج وفرض فكرة جوهرية أُطلق عليها « التوافق » ، والمقصود بالتوافق هنا ليس تشكيل الحكومات الائتلافية التي تُشكل بعد الانتخابات المعبرة عن ارادة الشعب ، بل هو توافق من نوع خاص يجب أن يُشكل قبل ان يقول الشعب كلمته في الانتخابات من قِبل القوى السياسية في دول الثورات العربية ، بغض النظر عن حجم تلك القوى الحقيقية في أواسط الشعب وبغض النظر ايضا عن ثوابت الشعب الدينية والوطنية . وهذا يعني استيعاب الفئات التي تؤمن بالديمقراطية كأيدلوجية أو كدين لهذا العصر في ائتلاف أو حكومة انتقالية تقوم بصياغة دستور توافقي جديد للدولة لا مكان فيه للإرادة العامة المتمثلة بإرادة الأغلبية وإن كانت ساحقة ، لسبب جوهري وهو أن تلك الأغلبية تعتبر الشريعة الإسلامية والوحدة الوطنية ثوابت للأمة كلها وهي الثوابت التي لا تقرها تلك الأقليات. ولذا فإن سياسة « التوافق » تُجبر الحكومات الانتقالية على التخلّي عن إجراء أي استفتاءات شعبية أو انتخابات (الحالة اليمنية) إلى أن يترتب وضع السلطة بما يرضي القوى الغربية أو على الأقل التخلّي عن تطبيق نتائج الانتخابات والاستفتاءات في حال قيامها لصالح الأغلبية التي تمثل ،

(1) LiveAtState: U.S. Foreign Policy in the 21st Century – Priorities, Goals, and Accomplishments. Remarks. Jake Sullivan، Director of Policy Planning، Washington، DC، January 152013 ، at : http://www.state.gov/r/pa/ime/202881.htm

ووفقا للمفاهيم الغربية ذاتها ، الإرادة الشعبية (الحالة التونسية) ، لأن نتائجها معروفة سلفاً فهي ستصب في صالح الإسلاميين ، فالشعوب العربية بمجملها تختار من يعد بالسعي لتحكيم شريعتها الإسلامية ، كما تثبت معظم التجارب الانتخابية في العالم العربي ابتداءً بالانتخابات الجزائرية مطلع تسعينات القرن الماضي ومرورا بانتخابات فلسطين المحتلة ٢٠٠٦م وانتهاءً بعدد من الانتخابات التي جرت في بعض بلدان الثورات العربية.

ولقد كان هذا الأمر واضحاً بمجرد اندلاع الثورات العربية فقبل سقوط مبارك بأيام صرّحت هليري كلنتن وزيرة الخارجية الأمريكية حينها ، عندما سُئلت عن تصورها لمصير الرئيس مبارك ، قائلة إن المسئولين الأمريكيين « بشكل واضح يريدون رؤية شعب ملتزم بالديمقراطية بحق ، لا أن تُفرض أي أيدلوجيه على المصريين » وهذا يعني حرمان الشعب المصري من حق اختيار المنهج الذي يسير عليه ، ثم حذرت كلنتن من أن تأتي « مجموعة صغيرة لا تمثل التنوع الكامل للمجتمع المصري » تسيطر على السلطة وتفرض أيديولوجيتها ، واختيار كلنتن لمصطلح « التنوع الكامل » جاء بشكل مقصود ليحل محل الإرادة الشعبية التي تعكسها صناديق الاقتراع ، أما استخدامها لعبارة « مجموعة صغيرة » والذي تقصد بها التيار الإسلامي فهو تزييف متعمد للحقائق ، فكيف لمجموعة صغيرة أن تحظى بأغلبية أصوات الشعب المصري !! ثم أن هذا خيار الشعب المصري ، وقد دعت كلنتن المصريين إلى عقد حوار وطني قائلة : « لابد أن يلتزم من يتولى الحكومة ، أياً كان بالانخراط في حوار وطني ...من أجل المزيد من المشاركة ومن أجل احترام

حقوق الإنسان ، من اجل حقوق الإنسان العالمية .. » [1] وليس حقوق الانسان بحسب ثقافة الشعب المصري المسلم.

ولما تجاهل الشعب المصري رسائل الإدارة الأمريكية وأمضى إرادته واختار في اربع استحقاقات انتخابية الاسلاميين لإدارة البلاد وفقاً لبرامجهم ورؤاهم ، وبعد أن صار الدكتور محمد مرسي رئيساً لمصر وبدأ إعداد البلاد لوضع دستور تصاغ مواده وفقاً لإرادة شعبية ثم يعرض لاستفتاء شعبي حُر ونزيه ، تصرح كلنتن في محاضرة طويلة نسبيا قائلة : « نحن لسنا سذج بشأن المخاطر التي تجلبها هذه التغييرات ... [وبلهجة آمرة تقول] وحتى وإن ساندت الولايات المتحدة التحول الديمقراطي في مصر وتونس وليبيا واليمن فإننا نجعل الأمر واضحا فالحقوق والحريات متلازمة مع [تحمل] مسؤوليات . على جميع الدول أن تعالج التهديدات المنبعثة من داخل حدودها ، عليهم مقاتلة الإرهاب والتطرف [وفقا للتصور الغربي] واحترام التزاماتهم الدولية [التي قبلتها حكومات اسُقطت بتهم العمالة والاستبداد] » ، ودعت دول الثورات العربية إلى « السعي نحو حوار شامل في أوطانهم » على غرار « الحوار الوطني الشامل » في اليمن الذي نفذت فيه القوى السياسية اليمنية فيه فكرة « التوافق » بحذافيرها . ثم استهدفت كلنتن مصر تحديدا ، التي كانت اكثر دول الثورات العربية نجاحا في ترتيب أوضاعها وفقا لإرادة الشعب المصري ، وقالت « إن دعوة مصر للتصويت على الدستور بالرغم من فقدان التوافق بين الأطياف السياسية لمصر يزيد من قلق الولايات المتحدة والمجتمع الدولي ... » وأردفت قائلة « ..مصر بحاجة إلى دستور يحمي حقوق الجميع ...وستكون

(1) See Hillary Clinton: Egypt Must Transition To Democracy at: http://www.huffington-post.com/2011/01/30/hillary-clinton-egypt-mus_n_815952.html

مصر –أقوى وكذلك شراكتنا– إذا كانت مصر ديمقراطية ومتحدة خلف فهم مشترك عمّا تعني الديمقراطية . الديمقراطية ليست انتخابات واحدة ولمرة واحدة . الديمقراطية هي احترام حقوق الأقليات الديمقراطية وهي اعلامٌ حُر ومستقل ، الديمقراطية هي قضاء مستقل وهي تتطلب عملاً شاقاً ، إنها بدأت فقط ولم تنته بالانتخابات ». وتُنهي كلنتن محاضرتها تلك لتحدد بالضبط القوى التي تقف ضد ارادة الولايات المتحدة وتنتقدها إذا مارست السياسة على أساس من الدين ، قائلة : « القوى المنظمة التي تريد ان تتولى وتؤثر هي القوى الإسلامية والمتطرفة ، وعليه فإنه من الدواعي الشديدة لمصلحتنا ان نبقى منخرطين ، نستمر في التعليم نستمر في الحديث عمّا تعني الديمقراطية . وماذا يعني ان تقوم بالتسويات . إذا اقتربت للسياسة من منظور الدين فالتسويات غير مقبولة لأنك تعتقد انك تعلم ما الذي تقوم به بناءً على أيديولوجيتك » [1].

لم تستجب مصر ، وتحديدا القوى المنتخبة من الشعب للإملاءات الغربية ، وصوت المصريون على دستورهم الذي منُح ما يقرب من ٦٤٪ من الأصوات في استفتاءات شهد الجميع بنزاهتها ليصبح أعلى دستور في العالم يحصل على موافقة شعبية[2] ، فأصدرت الخارجية الأمريكية بياناً صُحفياً تقول فيه « نحن وبثبات نؤيد المبدأ الذي تتطلبه الديمقراطية والذي هو أكثر بكثير من مجرد حكم الأغلبية [في رفض واضح لخيار الشعب المصري]، وهو حماية الحقوق وبناء المؤسسات التي تجعل

(1) See، Remarks at the Saban Center for Middle East Policy 2012 Saban Forum Opening Gala Dinner، Remarks, Hillary Rodham Clinton Secretary of State، The Willard Hotel، Washington، DC، November 302012 ، at : http://www.state.gov/secretary/rm/2012/11/201343.htm

(٢) انظر موقع صحيفة المصريون ، بالوثائق ٦١٪ أعلى نسبة موافقة على دستور في العالم ، على الرابط : http//:almesryoon.com/permalink.69448/html

الديمقراطية راسخة وذات معنى. فمستقبل الديمقراطية المصرية يعتمد على صياغة توافق أوسع ... الكثير من المصريين أبدوا قلقهم العميق بشأن محتويات الدستور والعملية الدستورية .... لقد دعونا إلى تشاور حقيقي وإلى تسويات بين الفرقاء السياسيين لمصر ونأمل للمصريين المصابين بخيبة الأمل جراء نتائج [التصويت] أن يسعوا للانخراط بشكل أعمق ».[1] كل هذه الإشارات لا تعني إلا أن « التوافق» بحسب المفهوم الذي وضحناه سابقاً لابد ان يقوم وبأي شكل كان .

لكن هناك سؤالاً يضع نفسه بإلحاح ، ماذا في جعبة الاستراتيجية الغربية في حالة عدم الإستجابة لفكرة « التوافق »؟! والإجابة جاهزة فالخبرة الغربية في المنطقة كبيرة وقد طورت استراتيجةً يطلق عليها استراتيجية صناعة الدولة الفاشلة لإجبار الخصم على الخنوع للسياسات الغربية التي تستهدف حماية النظام الدولي أو ما يسمى بالحفاظ على الوضع الراهن (Status quo). وإذا كانت الولايات المتحدة قد فشلت في فرض هذا التصور على ثوار مصر ابان ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م فلجأت لتأجيج الشارع ثم الإنقلاب ، فإنها قد نجحت في فرض ذلك على اليمن كما سيتضح من هذه الدراسة ، ونجحت في تمرير نفس الأمر في تونس وبدأت مؤتمر الحوار ايضا في ليبيا ، وهذا ليس سوى نجاح لسياسة صناعة الدولة الفاشلة التي تدخل الأطراف السياسية في البلاد المستهدفة في صراع حتى تنهك وتقبل بالمضي وراء الإستراتيجية الغربية.

(1) Referendum on the Egyptian Constitution، Patrick Ventrell، Acting Deputy Spokesperson، Office of the Spokesperson، Washington، DC December 252012 ، http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2012/12/202381.htm

استراتيجية صناعة الدولة الفاشلة :

بطبيعة الحال فإن الحكومة التي ترفض الخنوع لفكرة « التوافق » وتنحية ارادة الشعب ، ستخضع لسياسة خارجية عدوانية تقوم على ضرب الاستقرار الداخلي وإجهاض الإرادة الشعبية ، وهذا في الحقيقة ليس جديداً على السياسة الخارجية الغربية فهي استراتيجية غربية معروفة تسمى استراتيجية النزاعات الخفيفة (Strategy of Low Intensity Conflicts (LIC، [1] . وهذه الاستراتيجية رسمتها بريطانيا في الخمسينات من القرن المنصرم بهدف بسط الهيمنة بأقل التكاليف الممكنة ، ثم طورتها الولايات المتحدة الأمريكية[2] ، وتُعرّف بأنها « مواجهات سياسية–عسكرية بين دول أو مجموعات متجابهة ، وهي أقل مستوى من الحرب التقليدية وأعلى من المنافسات السلمية الروتينية بين الدول . وفي الغالب تقتضي صراعا مطولا بين المبادئ والأيديولوجيات المتنافسة . وهي مصفوفة متنوعة تتراوح بين عمليات التخريب إلى الاستخدام الفعلي للقوات المسلحة ، وتشن من خلال تركيبة من الوسائل توظف فيها الأدوات السياسية والاقتصادية والمعلوماتية والعسكرية . وفي الغالب ، وبشكل عام ، فهي تدار في العالم الثالث لكنها تحتوي على مضامين أمنية اقليمية وعالمية ».[3] ويقول الدكتور عبد الله النفيسي عن هذه الإستراتيجية أنها عقيدة للعسكرية الأمريكية وهي «سياسة خارجية أميركية ،

(1) See « Fundamentals Of Low Intensity Conflicts » at: http://www.globalsecurity.org/military/library/policy/army/fm/100-20/10020ch1.htm#s_9

(2) Bruce Hoffman، Jennifer M. Taw، Defense Policy and Low-Intensity Conflicts : The Development of Britain's » « Small Wars » Doctrine During the 1950s، (Rand Corporation: USA،(1991 ، p v.

(3) Fundamentals Of Low Intensity Conflict ، http://www.globalsecurity.org/military/library/policy/army/fm/100-20/10020ch1.htm

[فحواها] الإمساك بخيوط الأزمة وإدارتها وتطويعها لصالح الولايات المتحدة [عن طريق] تغذية النزاعات الخفيفة المحدودة المحكومة إستراتيجياً »[1].

وقد لخص هذه السياسة بحنكة بالغة ماكس مانوارينج الباحث في الاستراتيجية العسكرية بمعهد الدراسات الاستراتيجية في كلية الحرب الأمريكية ، حيث ألقى محاضرةً للقادة العسكريين عمّا أسماه الجيل الرابع من الحروب ، وهي حروب غير متكافئة ، إذ أفصح عن أن الولايات المتحدة منخرطة في هذا النوع من الحروب ، والتي بموجبها تُكره خصمها على تنفيذ إرادتها ، وقال مانوارينج إن هدف هذا الجيل من الحروب ليس تحطيم القوة العسكرية للخصم أو شل قدرته على شن الحرب خارج حدوده ، وإنما الهدف هو إنهاك الدولة المستهدفة وإخضاع إرادتها لتآكل بطيء ولكن بثبات .

لقد كان مانوارينج صريحاً بما فيه الكفاية إذ يقول : ولن يتم ذلك إلا بزعزعة استقرار العدو عن طريق استخدام ، ما اطلق عليه ، القدرات العقلية والقدرات الذكية كسلاح رئيس لا تستخدم فيه القوات النظامية فحسب بل إلى جانبها الرجال والنساء وحتى الأطفال ، في إشارة إلى الغزو الثقافي . وتساءل « ما الذي أسقط حائط برلين ؟ الدبابات ، الطائرات » لا بل العملة الالمانية في إشارة إلى ضرب الاقتصاد لزعزعة الاستقرار ، ويقول إن زعزعة الاستقرار قد تأخذ صوراً متعددةً لكنها « حميدة »، أي غير عسكرية ، فهي تتطلب خلق دولة فاشلة ، وذلك

(١) قناة الجزيرة ، احمد منصور برنامج بلا حدود ، مقابلة مع الدكتور عبد الله النفيسي ، الأحد ١٤٢٦/١٢/١ هـ - الموافق ٢٠٠٦/١/١ م على الرابط :
http//:www.aljazeera.net/programs/pages799/c92cd5948-4-b3c9-d03-a0cd602dbf51)

عن طريق ايجاد جزءٍ لا يخضع لسلطة الدولة وتحكمه قوى أخرى عنيفةٌ ومحاربةٌ وشريرة ، وهذا ضد السيادة التي تُعرف على انها التحكم في الإقليم والشعب في كيانٍ سياسي معترفٍ به ، وخلال فترةٍ من الزمن (والحديث لمانوارينج) نكون قد صنعنا دولةً فاشلةً ثم نتمكن نحن من التدخل والتحكم في هذه الدولة ، وليس مجرد التحكم بل ربما ما هو أبعد من ذلك ، ويواصل مانوارينج قائلا : هذه الدولة لا تتلاشى ولكن قد تتحول إلى دولةٍ راعيةٍ للجريمة أو دول « شعوبية » (اثنيات متضاربة) تتصارع إلى أن ينتصر آخر الناجين من تلك الصراعات بغض النظر عن مدى اصابته ، وإذا نجحنا في صناعة ذلك فسيستيقظ عدونا ميتا ، وأكد مانوارينج في نهاية محاضرته على أن كلمتين جديدتين يجب ان تدخل القاموس الأمريكي في الفترة القادمة « الحرب تعني الإكراه القاتل أو غير القاتل ، والكلمة الأخرى هي الدولة الفاشلة » [1].

وهنا نستنتج أن كلمتي « الإكراه » و « الحرب » تختصران موجّهات السياسة الغربية تجاه الثورات العربية ، فإما تكره هذه الدول على فكرة « التوافق » لمنع شعوبها المسلمة من اختيار من يحكمها ، كما هو عليه حال اليمن وتونس وليبيا ، وإما تمارس ضدها سياسات عدوانية بكل الوسائل المتاحة بما فيها القوة العسكرية لإسقاط أي حكومة إسلامية كما هو عليه الحال في مصر أو منعها من الوصول إلى الحكم كحال سوريا اليوم ، ليتمكن الغرب من الحفاظ على نظامه الدولي واستمرار سيطرته على العالم . أي أن السياسات الغربية تجاه ثورات الربيع

(١) محاضرة ماكس مانوارينج على اليوتيوب بعنوان : مصر تخوض الجيل الرابع من الحروب (إفشال الدولة) ، على الرابط :

http//:www.youtube.com/watch?v=uji4Yu5lnko

العربي تؤيد الديمقراطية كأيدلوجية متكاملة ، ولا تقبل بالتعامل مع الديمقراطية كآلية لإيصال من لا يؤمن بالأيدلوجية الغربية إلى الحكم ، وهذا متسق مع مسارٍ له عمقٌ تاريخي تستمر الدول الغربية في المحافظة عليه ، حيث أن الأيدلوجية الغربية ، كما تبين لنا سابقا ، قد قامت على أساس العلمانية التي كانت أهم أركان نشأة الدولة القومية ، والتي بُنيت على أساسها العلاقات بين دول العائلة الأوروبية التي فرضت قيمها على العالم كله ليظهر مجتمع دولي يحكمه ويتحكم به الغرب ، والمتأمل اليوم في حال مصر وتونس واليمن وليبيا وسوريا يجد أن الإستراتيجية الغربية تعمل بنجاح منقطع النظير ، وهذا ما سيتضح من خلال دراستنا للحالة اليمنية بأدق تفاصيلها كونها استجابت للإستراتيجية الغربية وتفاعلت معها وطبقتها من خلال ما يعرف بمؤتمر الحوار الشامل في اليمن .

وفي نهاية المطاف ، علينا أن ندرك أن السياسة الخارجية للدول الغربية تستخدم هذه السياسات بشكلٍ انتقائي وبحسب ظروف كل حالة ، والهدف النهائي هو تهيئة الدولة المُستهدفة لإمضاء أجندتها الدولية وتحقيق الأهداف الإستراتيجية للدول الغربية ، كما علينا أن ندرك أن نجاح الإستراتيجية الغربية يرتبط بقدرة الشعوب الإسلامية على الالتفاف حول ثوابت جامعةٍ وعلى رأسها الشريعة الإسلامية ، كون الشريعة الإسلامية ، هي الوحيدة القادرة على التصدي لإستراتيجية الاختراق الغربية ، وأن مدخل الغرب لإمضاء استراتيجيته هو زعزعة ثقة الشعوب المسلمة بمقدرة الشريعة الإسلامية على معالجة المشكلات المعاصرة التي تعيشها الدول المسلمة، قال تعالى في سورة الجاثية : ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ (١٨) ﴾.

الفصل الثاني

الاستجابة اليمنية للسياسات الغربية

المبحث الأول : لمحة عن الجمهورية اليمنية

النشأة والنجاة من مؤامرة الانفصال عام ١٩٩٤

الجمهورية اليمنية هي دولة عربية إسلامية ، قامت في العام ١٩٩٠م بعد أن تمكن اليمنيون من إعادة توحيد شطري اليمن ، الشمالي والجنوبي ، الذي تجزأ بفعل الاحتلال البريطاني لمدينة عدن في العام ١٨٣٩م ، وحرص المُحتل على إبقاء جنوب اليمن تحت سيطرته خاصةً بعد رحيل الدولة العثمانية مطلع القرن العشرين عن اليمن التي كانت اليمن إحدى ولاياتها[١] ، وما ساعد على الوحدة بين البلدين عوامل عدة أهمها الخلافات العميقة بين القيادات الجنوبية مُنذ اندلاع الصراعات الدامية بين أقطاب العمل السياسي في الجنوب ، وكان أبرزها أحداث يناير ١٩٨٦م التي ارتكبت فيها مذابح متبادلة بين قيادات الحزب الاشتراكي الحاكم في جنوب اليمن ، وتوسعت الصراعات لتصل إلى التصفية المناطقية والقتل على الهوية ليروح ضحيتها الآلاف من القتلى ، ثم انهيار الإتحاد السوفيتي الذي كان يدعم ويمول حكومة اليمن الجنوبي الدائرة في فلكه ، الأمر الذي دفع القيادات الجنوبية للقبول بالوحدة اليمنية ، إذ تمكنت من عقد صفقة مع الرئيس علي عبد الله صالح رئيس اليمن الشمالي تحصل بموجبها على ٥٠٪ من السلطة وصالح ٥٠٪

(١) انظر في هذا الجزء الأول في دراسة قيمة عن اليمن وتاريخه قدمه عبد الولي الشميري ، ملحمة الوحدة اليمنية : ألف ساعة حرب ، (صنعاء ، ١٩٩٥م) ، ص ٣٥.

من السلطة لفترة انتقالية ثلاثة أعوام تقريبا ثم تخضع البلاد لانتخابات يختار الشعب فيها من يشاء لتولي السلطة , رغم ان حجم السكان في الجنوب ٠٢٪ فقط , ودخلت البلاد في مرحلة انتقالية على أُسس ديقراطية [1]، إلا أن الأمر أنتهى إلى حرب أهلية في العام ١٩٩٤م ، حيث أن الحزب الاشتراكي كان قد فشل في انتخابات ١٩٩٣م ، وأعلن الانفصال ليُمنى بخسارة كبيرة فشل على إثرها مشروعه الانفصالي وفر قادته خارج البلاد هرباً من القضاء اليمني حال بقائهم ، فتعرض الحزب لانتكاسةٍ كبيرة كادت ان تقضي عليه .

المساحة والموقع الاستراتيجي

بعد الوحدة في العام ١٩٩٠م اصبحت مساحة الجمهورية اليمنية ٥٥٥،٠٠٠ كم٢ ، وتقع في الجزء الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية ، أي في جنوب غرب آسيا ، وتشرف على مضيق باب المندب الذي يُعد من أهم الممرات المائية في العالم ، إذ يحتل مكانةً اقتصاديةً وعسكريةً بالغة الأهمية ، فهو يربط البحر العربي بالبحر الأحمر الذي تربطه قناة السويس بالبحر الأبيض المتوسط ، ولذا فهو ممر حيوي للتجارة الدولية ، أما من الناحية العسكرية ، فمما يضاعف من أهمية موقع اليمن ، انتشار جزرها البحرية في مياهها الإقليمية على امتداد بحر العرب وخليج عدن والبحر الأحمر [2] ، والجمهورية اليمنية ، كمالك طبيعي لجزءٍ من باب المندب ،

(١) أنظر مايكل س. هدسون ، التجاذب الثنائي والتفكير المنطقي والحرب في اليمن ، في حرب اليمن الأسباب والنتائج ، إصدار مركز الإمارات للدراسات والبحوث ،(الإمارات العربية المتحدة : أبوظبي ، الطبعة الأولى ١٩٩٥م) ص ٢٢.

(٢) مقال مهم بهذا الشأن في صحيفة الجيش اليمني صحيفة ٢٦ سبتمبر ، الأهمية الاستراتيجية السياسية العسكرية والاقتصادية لمضيق باب المندب (١) ، الأربعاء ٥ نوفمبر ٢٠١٤، العدد (١٧٨٩) ، على الرابط
http://www.26sept.info/newspaper/2014/november/7429-6/47967---------1.html

تتمتع بسيادة كاملة عليه وباعتباره المضيق المفضل للملاحة الدولية ، ولكونه يقع برمته في أراضي الجمهورية اليمنية ، ولأن جزيرة ميون جزءاً من إقليمها ولها عليها السيادة المطلقة فيحق لها ، وبموجب القانون الدولي ، إغلاق هذا المضيق وفرض الحصار البحري في حالة الحروب ، وقد قامت بذلك فعلاً ، إذ طبقت قواعد الحصار البحري باشتراك القوات اليمنية والمصرية عند محاصرة باب المندب خلال حرب ٦ اكتوبر عام ١٩٧٣م في وجه الملاحة الاسرائيلية[١] . وهذه الأهمية الإستراتيجية ، ببُعديها الاقتصادي والعسكري ، تعطينا تصوراً واضحاً للأهمية الجيوستراتيجية لموقع الجمهورية اليمنية ، مما جعلها محل اهتمام بالغ ومحوري في السياسة الدولية وتفاعلاتها في حالَتَي السلم والحرب على السواء.

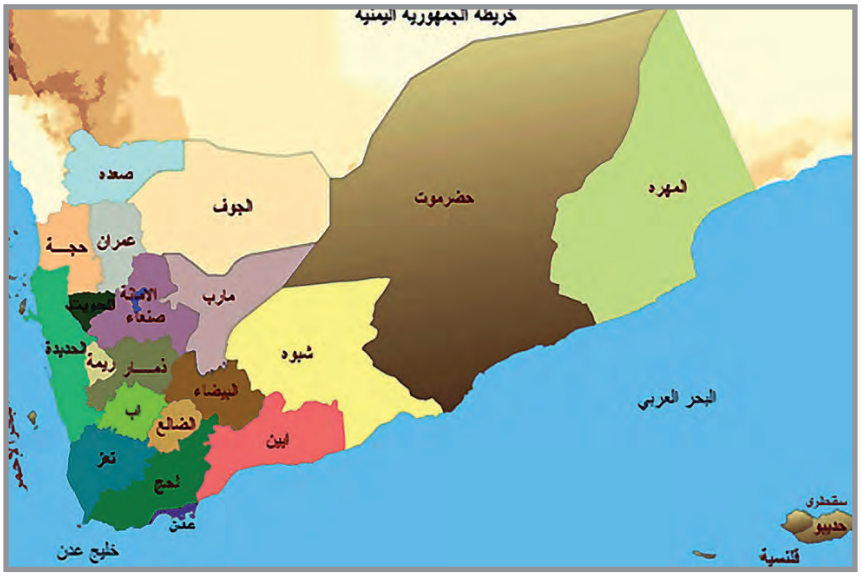

المصدر : المركز الوطني للمعلومات برئاسة الجمهورية اليمنية .

(١) نفس المرجع.

السكان والعمق الاستراتجي للخليج العربي

يبلغ عدد سكان الجمهورية اليمنية وفقاً للنتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للعام ٢٠٠٤م (١٩,٦٨٥,١٦١) نسمة ووصل عدد سكان الجمهورية اليمنية إلى (٢٣،٨٣٢،٥٦٩) نسمة تقديرات عام ٢٠١١م .[١] ويتمتع الأغلبية الساحقة من سكان اليمن بتجانس كبير ، إذ أنهم ينحدرون من أصل واحد وهو الأصل العربي ، ويدين جميعهم بالإسلام ولغتهم هي اللغة العربية ولا توجد بينهم انقسامات عقائدية ، فلليمن مذهبان رئيسيان هما المذهب الشافعي والمذهب الزيدي ، وهما متناغمان إذ لا يوجد خلاف بينهم في أصول الشريعة ولا يوجد سوى فروق فرعية تعايشوا معها وقبلوها منذ قرون ، ولم تقُد يوما إلى صراعات دموية بالرغم من أنها وظفت ويمكن توظيفها في الصراعات السياسية[٢].

وتُعد الجمهورية اليمنية بمثابة عُمق سني لدول الخليج العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ، ومن المعلوم أن شبة الجزيرة العربية تسيطر على أحد أهم الاقاليم الاستراتيجية في العالم إذ تشرف على الخليج العربي والبحر الأحمر وبحر العرب وتطل على ممرين مائيين من أهم الممرات المائية في العالم ، هما الخليج العربي وباب المندب ، وتعد من أهم المناطق المصدرة للنفط إذ يبلغ حجم مساهمتها في الإنتاج العالمي ٤٠٪ ، ولذا فإن هذه المنطقة تشكل عامل قلق دولي للقوى الدولية (الغرب) إذ أن نُذر التغيير في المنطقة قد تفاجئ الجميع بنشوء

(١) أنظر لمحة تعريفية عن اليمن ، المركز الوطني للمعلومات في اليمن ، على الرابط :
http://www.yemen-nic.info/yemen/

(٢) إذا اردنا أن نرجع إلى مصدر علمي محايد يؤكد ما ذهبنا إليه يمكن الرجوع إلى :
The Oxford Encyclopaedia of the Modern Islamic World2 ،nd Edition، « Zaydiyah. »

حكومات ، وربما حكومة ، لا تعمل وفقا للإرادة الغربية ، الأمر الذي يقتضي انتهاز فرصة الخلافات وربما خلق الخلافات التي تعصف بالمنطقة بهدف إضعاف هذا التكتل وتقسيمه على أُسس عرقية ومذهبية ومناطقية لضمان السيطرة عليه وعدم خروجه من الدوران في فلك المنظومة الدولية ، ولنجاح هذا الأمر فإن التحالف التكتيكي (المرحلي) مع قوى إقليمية مثل إيران يبدو أمرا ضروريا بالنسبة للقوى الغربية.

النظام السياسي ، الإسلام ثم الديمقراطية

تتميز الجمهورية اليمنية بنظام سياسي قام على اساس دستور يجمع ما بين حاكمية الشريعة الإسلامية وبين مجموعة من المواد التي تتمتع بها الشعوب الديمقراطية ، فالمادة (٣) من الدستور اليمني تنص على أن « الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات » ، بهدف ضبط النظام السياسي وجعله متوافقاً مع هوية الشعب اليمني العربي المسلم ، ومثال على ذلك نص المادة (٣١) التي تنص على أن « النساء شقائق الرجال ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة وينص عليه القانون ».

أما المواد التي أقرت حق الشعب بالممارسات الديمقراطية فهي كثيرة ، وعلى سبيل المثال لا الحصر ، فلقد نصت مواد الدستور على أن « الشعب مالك السلطة ومصدرها، ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، كما يزاولها بطريقه غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة » (الماده ٤) ، وكفل الدستور التعددية السياسة والحزبية (المادة ٥) ، والتداول السلمي للسلطه (المادة ٥ ، ١١٢) ، وأقر بان الحريات الشخصية مصونة ولا يجوز تقييد حرية أي مواطن إلا بموجب أحكام قضائية (المادة ٤٨) ، وأقر حرية الرأي والتعبير (المادة ٤٢) ، وحق المشاركة السياسية (المادة ٤٣) ، وحق التنظيم (المادة ٥٨) ، وحق الترشيح والانتخاب (المادة ٣٤). أقر الدستور مبدأ المساواة بين المواطنين وتحقيق تكافئ الفرص بينهم ، فالمادة (٤١) من الدستور تقرر ما يلي : « المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة »، وتنص المادة (٣٤) على ان الدولة تكفل ، « تكافؤ الفرص

لجميع المواطنين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا » وتُقر المادة (٤٢) بأن « لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية » .

وإذا تحدثنا عن القضاء فإن الدستور الحالي يؤكد على أن « القضاء سلطة مستقلة قضائياً ومالياً وإدارياً والنيابة العامة هيئة من هيئاته ... القضاة مستقلون في قضائهم ولا سلطان عليهم لغير القانون ولا يجوز لأي جهة بأية صورة التدخل في القضايا أو في شأن من شؤون العدالة ويعتبر مثل هذا التدخل جريمةً يعاقب عليها القانون ولا تسقط الدعوى فيها بالتقادم « (المادة ١٤٩) ، ويؤكد الدستور في المادة (١٥٣) على أن « المحكمة العليا للجمهورية اليمنية هي أعلى هيئة قضائية اختصاصاتها الرقابة على دستورية القوانين واللوائح والأنظمة والقرارات » ، وهذا يعني أن القضاء اليمني يملك سلطة إعلان بطلان القوانين واللوائح والأنظمة والقرارات والتصرفات التي تتعارض مع الدستور ليوازن بين السلطة التنفيذية والتشريعية.

وكما هو واضح فإن مشكلة اليمن الأساسية كانت تتمثل في عدم تطبيق القانون وليس في مسألة تغيير القانون ، فالدستور اليمني يُعد مكسبا شعبيا يضاهي أفضل الدساتير التي تُقر حقوق الشعوب ، بل إن الثورة الشعبية التي قامت على الرئيس صالح قد استندت على مخالفته للدستور والقانون ، وهكذا فإن النظام السياسي اليمني الذي أرسى قواعده الدستور اليمني ، يُعد بمثابة قواعد قانونية عُليا تحمي ثوابت اليمن وأمنها القومي ، ومن هذا الباب ، كان الدستور اليمني عقبةً كأداء أمام كل المحاولات التي استهدفت اختراق اليمن من خلال المساعدات الاقتصادية المشروطة التي كانت تسعى لتغيير القوانين والتشريعات

اليمنية مقابل مساعدات اقتصادية للبلاد[1] ، إلا أن التشريعات الإسلامية لقوانين البلاد ظلت بعيدة عن العبث إلى حد كبير ، ولهذا كان تغيير الدستور بدستور جديد لا يقوم على الشريعة الإسلامية أهم الأولويات لكل المبادرات الأممية التي قُدمت لوقف الصراع في اليمن بعد اندلاع ثورة ٢٠١١م. وهذا ما سيتضح لنا ، علميا ، من خلال هذه الدراسة التي ستبدأ بمناقشة المبادرة الخليجية ثم آليتها التنفيذية وستركز على الدور الأجنبي وكيف تمكن من الدخول والتدخل فيما يُعد شأناً يمنيا خاصا.

المبحث الثاني : ولادة المبادرة الخليجية واستدعاء التدخل الأجنبي

في بداية الشهور الأولى للثورة اليمنية في ٢٠١١م لم يتوقع اليمنيون ، أن تستجيب القوى السياسية اليمنية الفاعلة استجابة حقيقية للإستراتيجية الغربية ، إلا أن الواقع كان خلاف التوقعات ، إذ أن القوى السياسية ، لاسيما الفاعلة والرئيسية منها والمتحكّمة بحركة الشارع اليمني ومظاهراته ، استجابت للاستراتيجية الغربية وتفاعلت معها بشكل منقطع النظير ، معتقدة أن التعامل مع الإستراتيجية الغربية على هذا النحو نوع من الحكمة السياسية والإدراك الشامل لتوازنات القوة المحلية والإقليمية والدولية ، وبدأت تتعامل مع فكرة « التوافق » وتروج لها على أساس أنها فكرة عملية وبناءة وستخرج البلاد من الأزمات السياسية ، غير أنها أجهضت الثورة وأدخلت البلاد في أتون صراعات مسلحة تفاقمت إلى أن هددت هوية

(١) انظر على سبيل المثال رسالة وجهتها الحكومة اليمنية بعنوان (هام وعاجل) لرئيس مجلس النواب تطالبه بسرعة تمرير حزمة من التشريعات والقوانين الجديدة ، بحسب طلب المنظمات الدولية ليتم الموافقة على منح اليمن مساعدات اقتصادية مقرره سلفا ، انظر اسماعيل السهيلي ، فخ الدولة المدنية وعلمنة اليمن ، (صنعاء : مركز البحوث للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٢م) ص ١٩٢.

البلاد الإسلامية ووحدتها الوطنية وفتكت بنسيجها الإجتماعي ولا تزال .

ففي الوقت الذي تقتضي فيه الثورات السيطرة على الداخل وعزل الخارج حتى تستقر أمور الثورة ، كان اليمن يأخذ اتجاها عكسيا ، فلقد قرر الساسة استدعاء الخارج متمثلا بسفير الولايات المتحدة الأمريكية للإشراف على عملية نقل السلطة ، وهذا كان أول معالم السير وراء الإستراتجية الغربية إذ استدعت القوى السياسية التدخل الغربي ، الأمريكي تحديدا ، بمجرد ارتفاع وتيرة الغليان الثوري الذي واجهه نظام علي عبد الله صالح بالقمع وسفك الدماء في وقت مبكر من أيام ثورة ٢٠١١م ، تحديداً في شهر مارس ٢٠١١م.

وحتى نفهم التفاصيل بشكل أكثر دقة فإن هذا يتطلب منا الإشارة إلى حدث غاية في الأهمية ، ذلك الحدث تم في ٢٤ مارس ٢٠١١م ، فلقد كانت اليمن تغلي بعد أن تورطت سلطة علي عبد الله صالح بقتل أكثر من خمسين شابا معتصما في ساحة التغيير بصنعاء في ١٨ مارس ٢٠١١م ، في ما يعرف بحادثة جمعة الكرامة. وكان من نتائج ذلك تهاوي سلطة صالح بشكل سريع ، حيث تعزز ذلك التهاوي في ٢١ مارس بانضمام اللواء علي محسن الأحمر أحد أبرز قادة الجيش وأكثرهم نفوذاً ، لصفوف الثورة وإعلانه حمايتها ، ثم توالت الإعلانات عن استقالة وزراء وسفراء وغيرهم من ذوي المراكز والمناصب الحساسة والمهمة ، والإعلان عن انضمام العديد من قادة الجيش إلى الثورة ومساندتها .

وهنا وجد الرئيس صالح نفسه في مأزق كبير وأن عقال الأمر قد فلت من يده ، وأن حياته وحياة اسرته وكل أعوانه وممتلكاتهم جميعا في خطر ، فالتقى الرئيس

صالح مع الجنرال علي محسن في منزل نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي ، ووضعا حلاً صنعه كلاً من علي محسن الأحمر وعلي عبد الله صالح ، وتفاجأ الأخير بقبول علي محسن بالخروج من البلاد بعد ان قال له صالح نخرج جميعا ، فوافق محسن لتجنيب البلاد سفك الدماء ، وكان الاتفاق بين الرجلين على أن يتركا اليمن ، ويحصل صالح ومن عمل معه بما فيهم علي محسن على حصانة من البرلمان اليمني ، تتمثل في عدم الملاحقة القضائية أو المسائلة القانونية عن أي ممارسات طوال فترة حكم علي عبد الله صالح التي قاربت من ٣٣ عاما ، وتسلم السلطة مؤقتا نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي ليُعد البلاد لانتخابات جديدة خلال شهرين، وذلك وفقا للدستور اليمني ، وأن يُرسل هذا الاتفاق للمملكة العربية السعودية على أساس ان تبلوره وتقدمه كمبادرة خليجية لحل الأزمة اليمنية ، وكُتب ذلك الاتفاق خطيا بين الرجلين إذ كانا يدركان أن صراعهما سيدمر اليمن ويدمرهما ايضا وأن الأفضل للجميع ان تُسلم السلطة للشعب [١].

على ضوء ما سبق أعلن وزير الخارجية في حكومة تصريف الأعمال أبوبكر القربي عن «التوصل لاتفاق بخصوص انتقال السلطة في اليمن اليوم السبت »[٢]، أي في ٢٦ مارس ٢٠١١م ، إلا أن ذلك الاتفاق لم يكن بعيدا عن نظر الولايات المتحدة الأمريكية فلقد اُستدعي سفيرها في اليمن لحضور الاتفاق وليكون شاهداً

(١) المعلومات هذه غاية في الأهمية وتم الحصول عليها من عدة مصادر مقربة من الرئيس السابق صالح والجنرال علي محسن والرئيس هادي ، كما ان الباحث عاصر هذه الاحداث وتحقق منها .

(٢) ساعات حاسمة في مطلب الرحيل: القربي يأمل إمكانية انتقال السلطة سلميا اليوم السبت الموضوع: الثورات الشعبية على الرابط :

http//:m1.marebpress.com/news_details.php?sid32330=

عليه[1]. وهذا الخطأ الاستراتيجي حرف مسار الأحداث كما سيتضح لنا لاحقا . فلقد كان الأمريكيون يتابعون الأحداث عن كثب ويفكرون في كيفية السيطرة عليها إذ أن خروج الشعب اليمني إلى الساحات مطالبا بحقه في انتخاب من يحكمه يُعد متغيرا مقلقا للولايات المتحدة ، فالشعوب المسلمة عادة تختار من لا يروق للإدارة الأمريكية ، ولقد عبّر عن ذلك القلق السفير الأمريكي بصنعاء في مؤتمر صحفي قبل حادثة جمعة الكرامة بأسبوع تقريبا ، فلقد أجاب السفير الأمريكي في مؤتمر صحفي عن سؤال وجه له بشأن موقفهم من أن يختار الشعب اليمني في انتخابات حرة ونزيهة قوى مثل حركة حماس التي انتخبها الشعب الفلسطيني في انتخابات حرة ونزيهة ، فعبر السفير الأمريكي عن قلقه قائلا « إذا كنتم تقصدون عبد المجيد الزنداني [رئيس هيئة علماء اليمن]...إذا انتخب رئيسا ، فحتما سنكون في مشكلة »[2] ، وهذا يعطي انطباعا واضحا أن الولايات المتحدة ليست مهتمة بالإرادة الشعبية وأن سقف توقعاتها في تلك الظروف هو كيف تمنع وصول رجل بحجم الشيخ الزنداني من الوصول إلى الحكم ، لكن استدعاء السفير ليكون شاهدا على عملية نقل السلطة أثبت لها أن القوى السياسية تعطيها مكانة أكبر من ذلك بكثير ، وهو ما يُعد نجاحا لسياساتها السابقة في اليمن ويفتح لها الباب لإدارة الصراع السياسي بما يخدم مصالحها كما سيتضح في هذه الدراسة.

---

(١) هادي يتحدث بمعلومات تفصيلية عن اللحظات الحرجة في ٢٠١١ ومنها : تسليم صالح أبين للقاعدة وتفاجئه بقبول محسن بالاستقالة وحادثة النهدين ، الأهالي نت ، الاثنين ٥ أبريل ، ٢٠١٣م على الرابط : http//:alahale.net/article9813/

(2) Embassy of the United States، Sana'a. Yemen، Press Releases، Ambassador Feierstein›s press conference with English-speaking journalists، March 12 ،2011 ، http://yemen.usembassy.gov/fpc.html.

السفير الأمريكي عرّاب السياسة اليمنية

دعوة السفير الأمريكي لحضور عملية انتقال السلطة ، في هذه اللحظة الفاصلة في تاريخ اليمن ، يعني اعترافا واضحا من قبل القوى السياسية ومراكز القوى في اليمن بأن الولايات المتحدة هي من تمارس مهمة الحل والعقد ، وأنها وحدها القادرة على رعاية مرحلة انتقال السلطة . وهذا التسليم فتح الباب على مصراعيه للولايات المتحدة الأمريكية قائدة الغرب لتكون صاحبة الكلمة الفصل في الشأن اليمني ، وهذه خطوةٌ أعلى من مجرد الهيمنة التي كانت تمارسها الولايات المتحدة على النظام السابق. وبدا واضحا من تحركات السفير الأمريكي أن الانتقال المفاجئ للسلطة لم يكن محل ترحيب للإدارة الأمريكية وأنها فضلت ترتيب الأمر بهدوء بما يتفق مع مصالحها الأمنية والإستراتيجية في المنطقة عبر فكرة « التوافق » ووسيلة « الحوار الوطني » ، وهذا ما بدا واضحا في تطورات الأحداث في الساحة اليمنية بعد الاعلان عن اتفاق نقل السلطة ، إذ أن الرئيس صالح لم يسلم السلطة يوم السبت بحسب الاتفاق المعلن عنه ، وتنصل من الاتفاق مع علي محسن ، وجمع حشوداً كبيرة في ميدان السبعين وبدا وكأن الرجل استند إلى ركن شديد وبدأ باستعادة السيطرة على مجريات الأمور .

في الحقيقة لم يكن يفسر ذلك إلا أن السفير الأمريكي قد أعطى صالح الضوء الأخضر للبقاء والمناورة ، ولا شك أن السفير الأمريكي قد فعل ذلك مستغلاً تمسك صالح بالسلطة ، والهدف بالطبع ترتيب نقل السلطة بأسلوب يرضي الإدارة الأمريكية ، هذا التحليل أكدته بعدها بأيام صحيفة « كرسيتان ساينس مونيتور» الأمريكية إذ أوردت خبراً مفاده أن أحد المسؤولين الأمريكيين كشف عن « قلق

واشنطن منذ الأسبوع الماضي [أسبوع جمعة الكرامة] حول الأوضاع الأمنية لليمن وعليه فإن رحيل صالح سيكون المفتاح لترتيب نقل السلطة ومن ثم تستطيع الولايات المتحدة متابعة عمليات مكافحة الإرهاب في اليمن»[1] ، وهكذا فإن بقاء صالح ومساندته ليتمكن من البقاء ولا يسلم السلطة بشكل سريع ، عكس بكل وضوح استراتيجة الغرب في ادراة الصراعات والإمساك بخيوطها وليس حلها .

ومن خلال ذلك بدأ الغرب بفرض شروطه لإجهاض الثورة اليمنية بفرض فكرة « التوافق » على المعارضة اليمنية كثمن لرحيل رأس النظام صالح ، ليس عن السلطة وإنما عن رئاسة السلطة فحسب . وعلى هذا الأساس بدأت الولايات المتحدة ترتيب الأمر في اليمن والذي انعكس بشكل واضح في المبادرة الخليجية وتحديدا في آليتها التنفيذية المزمّنة التي سنتعرض لها في دراستنا هذه.

المبحث الثاني : الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية والانقلاب على المبادرة الخليجية :

❑ ازاحة الدستور اليمني

منذ دخول السفير الأمريكي على خط الثورة كشاهد على المبادرة الخليجية ، تأجل نقل السلطة ، ودخل المجتمع اليمني في مرحلة جديدة قامت على أساس الحشد والحشد المضاد بين أنصار الثورة الذي تقودهم أحزاب اللقاء المشترك وأنصار السلطة الذين يقودهم صالح ، وتأجلت المبادرة الخليجية وصدرت منها

(١) يجري الآن مفاوضات تسليم السلطة بضغوط أمريكية: صحيفة أمريكية: واشنطن بدأت بحث مرحلة مابعد صالح ورحيله سيكون المفتاح لترتيب نقل السلطة باليمن ، مارب برس ، الثلاثاء ٥ أبريل ٢٠١١م على الرابط :

http//:marebpress.net/nprint.php?sid32622=

مسودات تناقلتها وسائل الإعلام ، وماطل الرئيس صالح في توقيعها عدة مرات ، إلى أن أُستهدف في ٣ يونيو ٢٠١١م في مسجد دار الرئاسة بعبوة ناسفة راح ضحيتها عشرات القتلى والجرحى وكان أحد الجرحى الرئيس صالح ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الشورى الذي توفى اثناء العلاج وعدد كبير من قيادات الدولة ، أُسعف صالح وكبار القيادات إلى المملكة العربية السعودية لتلقي العلاج ، في الوقت الذي استمرت فيه البلاد بالغليان بين انصار الثورة وأنصار الرئيس صالح ، ذاق الشعب اليمني جراء ذلك الويلات من حيث انعدام الأمن والغلاء الفاحش وشحة المشتقات النفطية وانعدام الكهرباء تقريبا ، وبعد شهور من العلاج بدأ الحديث عن الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية والتي اعدتها الأمم المتحدة ، وكلفت مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة جمال بن عمر لمتابعة الأمر ، واشترط صالح بأن لا يوقع على المبادرة الخليجية إلا بعد أن تُنجز الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية وتوقع ضمن الإتفاق.

وعند التمعّن في بنود الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية ندرك تماماً أنها كانت مشبّعةً بعدد من البنود التي من شأنها التأسيس لفكرة « التوافق » التي تعتبر الأساس الذي قامت عليه السياسة الخارجية للحكومات الغربية للتعامل مع الثورات العربية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة كما ذُكر سابقا . ولذا كان أول ما تم استهدافه هو الدستور اليمني الذي يسجل القواعد القانونية العليا وعلى رأسها الثوابت الدينية والوطنية ، ويُعد مرجعاً حاكماً لأي خلاف بين القوى السياسية ، ولذا كان من أهم ما نصت عليه الآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة الخليجية في النقطة الرابعة منها هو أن : « يحل الاتفاق على المبادرة الخليجية وآلية

تنفيذها محل أي ترتيبات دستورية أو قانونية قائمة ولا يجوز الطعن فيهما أمام مؤسسات الدولة ». [١] وهكذا أصبحت المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وثيقة فوق قانونية وفوق دستورية دون ما أدنى شرعية شعبية لها ، إذ لم يُستفتَ الشعب على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ولم تتحول إلى إعلان دستوري.

ولأن الفرصة صارت سانحة ولا يوجد معارضة تُذكر للإستراتيجية الغربية في اليمن من القوى السياسية المتحكّمة بالشأن اليمني (المشترك وشركائه والمؤتمر وحلفائه) ومعظم مراكز القوى في البلاد فلقد أقرّت الآلية التنفيذية قيام حكومة وفاق وطني من مختلف القوى في البلاد ، ومما ألزمت الآلية حكومة الوفاق به في النقطة ١٣ الآتي :

« – تقوم حكومة الوفاق الوطني مباشرة بعد تشكيلها بما يلي:

– تلتزم حكومة الوفاق الوطني بكافة قرارات مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان والأعراف والمواثيق الدولية ذات الصلة. » [٢]

وبهذا لم تعد مسألة نقل السلطة مسألة تتعلق بالإعداد للانتخابات التي كان تزويرها من قبل نظام صالح السبب الرئيس في قيام ثورة ١١ فبراير ٢٠١١م[٣] ،

---

(١) انظر الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية ، صحيفة ١٤ اكتوبر العدد رقم : (١٥٣١٩) ، الموافق ٢٤ نوفمبر ٢٠١١ ، يوم الخميس متوفرة على النت الرابط :
http://www.14october.com/news.aspx?newsno=3019505

(٢) (نفس المرجع).

(٣) تأجلت الانتخابات لمدة عامين إذ كان عقدها مقرر في العام ٢٠٠٩م إلا أن السلطة واللقاء المشترك وقعا اتفاقات تتعلق بقيام حوار وطني للتوافق على إجراء عدد من الإصلاحات التي تكفل عقد عملية انتخابية حرة ونزيهة ، لمزيد من التفاصيل أنظر ، « اليمن: « محضر مشترك » بين الحزب الحاكم والمعارضة ينهي الأزمة السياسية » ، صحيفة الشرق الأوسط ، الاحد ٠٦ شعبان ١٤٣١ هـ ١٨ يوليو ٢٠١٠ العدد ١١٥٥٥ على الرابط :
http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=11700&article=578573#.Uj74EYamg9M

وتحولت عملية نقل السلطة إلى عملية تغيّير شامل تؤسس لنقض الدستور والإعداد لعقد سياسي جديد في البلاد من خلال حوار وطني وفقا للاقتراح الامريكي ، حيث أن السفير الأمريكي ، ووفقا لاستراتيجية بلادة التي تدفع بالقوى السياسية في دول الثورات العربية إلى الانخراط في ما تسمية حوار وطني ، عمل على إدراج فكرة مؤتمر الحوار في الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية ، ولقد صرح السفير الأمريكي بصنعاء بذلك وبكل وضوح ، حيث كشف في حوارٍ لصحيفة الثورة الرسمية في اليمن « عن أن مؤتمر الحوار كان مقترحا أميركيا تم إدراجه خلال التفاوض على المبادرة الخليجية. »[1]

الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية تنقلب على المبادرة الخليجية ذاتها :

- **إلغاء حق الشعب في انتخاب الرئيس**

صادرت الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية حق الشعب في اختيار رئيس الدولة الذي سيقود الفترة الإنتقالية ، فبينما نصت المبادرة الخليجية على أن « يدعو الرئيس بالإنابة إلى انتخابات رئاسية في غضون ستين يوماً بموجب الدستور » [2] إلا أن الآلية التنفيذية قد نسفت هذا الشرط بفرضها مرشحا وحيدا على الشعب وهو نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي ، فلقد نصت على أن « يلتزم الطرفان في هذه الاتفاقية بعدم ترشيح أي شخص لخوض الانتخابات الرئاسية المبكرة أو

(١) السفير الأمريكي:لدى الجنوبيين « مظالم مشروعة ، الثورة نت ، الإثنين، ٢٥-مارس-٢٠١٣ ، على الرابط :
http://www.althawranews.net/portal/news-39046.htm

(٢) انظر نص المبادرة الخليجية المعدلة على الرابط :
http://www.alriyadh.com/2011/11/24/article685755.html

تزكية أي مرشح غير المرشح التوافقي نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي».[1] وقبل أن يحدث هذا كان هادي في زيارة للولايات المتحدة الأمريكية، كما أعُلن ، لأغراض علاجية[٢] . ومسألة الأغراض العلاجية في هذا الظرف تحديدا هو أمر لا يتقبله من يفهم بديهيات السياسة الخارجية الأمريكية .

وبعد أن صار هادي رئيسا للبلاد بدا واضحاً أنه لا يحكم وأن الحاكم الفعلي للبلاد هو السفير الأمريكي[٣]. ولقد تم كل هذا بمباركة القوى السياسية وسيرها وراء الاستراتيجية الغربية ، وبدأت اليمن تُعد لإجراء « الحوار الوطني » الذي سيقرر مصيرها دون أن يكون للشعب أي حق في اختيار من يمثله في ما يسمى مؤتمر الحوار .

---

(١) أنظر نص الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية ، صحيفة ١٤ اكتوبر العدد رقم : (١٥٣١٩) ، الموافق ٢٤ نوفمبر ٢٠١١ ، يوم الخميس متوفرة على النت الرابط:

http://www.14october.com/news.aspx?newsno=3019505

(٢) نائب رئيس اليمني في زيارة مفاجئة إلى الولايات المتحدة و مصادر رسمية تقول إنها لدواع علاجية ، التغيير نت ، ٢٨/١٠/٢٠١١ ، على الرابط :

http://al-tagheer.com/news34765.html

(٣) ولقد صرح بذلك كثيرون لعل أبرزهم القاضي حمود الهتار وزير العدل السابق الذي استقال من حكومة صالح احتجاجا على سفكها لدماء شباب الساحات ، إذ صرح في مقابله له قائلا « إن السفير الأمريكي (جيرالد فايرستاين) هو من يحكم اليمن من وراء الكواليس، بينما يظهر في الصورة الرئيس هادي، ووصف الهتار مبعوث الأمم المتحدة جمال بن عمر بمساعد (فايرستاين) » ، أنظر أخبار اليوم ، « وزير الأوقاف السابق: السفير الأمريكي يحكم اليمن من وراء الكواليس : مؤتمر الحوار هو مؤتمر حوار القوى السياسية والمشاركون فيه لا يمثلون الشعب » ، السبت ١٣ يوليو-تموز ٢٠١٣ على الرابط :

http://www.akhbaralyom.net/news_details.php?sid=69087

الفصل الثالث

اللجنة الفنية للإعداد والتحضير للحوار الوطني

المبحث الأول : انزال فكرة « التوافق » على الواقع

باسم المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية بدأ تنفيذ الأجندة الأمريكية على الواقع وذلك بصدور قرار رئيس الجمهورية رقم(٣٠) لسنة ٢٠١٢م بإنشاء اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر مؤتمر الحوار الشامل ،[١] والتي تتكون من ٢٥ عضوا (ثم عُدلت لاحقا وأضيف ٦ أعضاء جدد) على أساس « التوافق » ، واستند القرار في صدوره للدستور بالرغم من أنه يخالف الدستور صراحةً ، كونه ضم في اعضاء اللجنة عدداً كبيراً ممن لهم مواقف معلنة مخالفة للثوابت الدينية والوطنية التي يحظرها الدستور كالعلمنة والردة والانفصال والطائفية ، ولقد بيّن ذلك صراحة بعد تشكيل اللجنة الفنية للحوار الوطني الشيخ عارف الصبري عضو مجلس النواب اليمني وعضو هيئة علماء اليمن في كُتيّب شهير له بعنوان « الحوار الوطني عمار أم دمار » ، إذ قال في مبررات اصداره :

« لبيان التضليل الذي يمارس تحت مسمى « مؤتمر مؤتمر الحوار » والذي يراد له في حقيقة الأمر ان لا يكون حوارا ، ولا يكون وطنيا ، حيث غابت في الثوابت الشرعية ، لصالح الاتفاقيات والمواثيق الدولية المناقضة في كثير من مقرراتها للإسلام ، وغاب الممثلون الحقيقيون لأبناء اليمن من أهل الحل والعقد ، لصالح

(١) سيتم اطلاق اسم اللجنة الفنية على اللجنة الفنية للإعداد والتحضير للحوار الوطني الشامل اختصارا ، في السطور والصفحات القادمة من هذا الكتاب.

من لهم مواقف وأفكار وسياسيات معلنة وتصنف بأنها مخالفة للشريعة الإسلامية ومعادية للوطن والخارجين على الدولة والقانون ، وأصحاب المشاريع الضيقة ، وغابت قضايا اليمنيين وهمومهم ومشاكلهم الواقعية ، لصالح القضايا التي تفكك الداخل وتدمره من جهة وترعى مصالح الخارج وتنفذ أجندته من جهة أخرى. » [١]

وكان أخطر ما في قرار رئيس الجمهورية بإنشاء اللجنة الفنية ، أنه بدأ بتنزيل فكرة « التوافق » على الواقع السياسي اليمني ، فلقد شكل لجنة من مختلف القوى: قوى شرعية تتفق مع ثوابت البلاد وتزاول عملها وفقا للدستور والقانون وقوى غير شرعية تضم فئات تدعو لنقض ثوابت البلاد وتطالب علنا بعلمنة اليمن ، ومنها من يتمرد على الدستور والقانون ويحمل السلاح في وجه الدولة ويعتدي على المواطنين بالقتل والتشريد والاستيلاء على الممتلكات . وهذه القوى ، الشرعية وغير الشرعية ، بحسب نص القرار ، هي الائتلاف الوطني (المؤتمر الشعبي وحلفاؤه) ، والمجلس الوطني (احزاب اللقاء المشترك وشركاؤه) ، والاحزاب السياسية والأطراف السياسية الفاعلة الاخرى ، والحركات الشبابية ، والحراك الجنوبي ، والحوثيون ، ومنظمات المجتمع المدني ، والقطاع النسائي.[٢]

ومن أخطر النقاط التي احتواها قرار رئيس الجمهورية الذي عين بموجبه أعضاء اللجنة الفنية أنها أرست فكرة « التوافق » لتُمكّن للقوى غير الشرعية من

---

(١) عارف بن احمد الصبري ، مؤتمر مؤتمر الحوار عمار أم دمار ، (مركز البحوث للدراسات السياسية والإستراتيجية : صنعاء) ، ٢٠١٢م ، ص ٥.

(٢) أنظر نص قرار رئيس الجمهورية رقم(٣٠)لسنة ٢٠١٢م بإنشاء اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر مؤتمر الحوار الشامل، موقع وكالة الأنباء اليمنية سبأ ، ١٤ يوليو ٢٠١٢م ، على الرابط:
http://www.sabanews.net/ar/news274896.htm

التحكم بعمل اللجنة الفنية ، فلقد ورد في نص القرار أن « تعمل اللجنة الفنية على إتخاذ قراراتها بتوافق الاراء. وإن لم يكن التوافق ممكنا ، تتخذ اللجنة قراراتها بالتوافق المشروط ، مع عدم اعتراض ، أكثر من عضوين ، و اذا لم تستطع اللجنة الفنية اتخاذ القرار وفقا للفقرة السابقة ، ترفع اللجنة موضوع القرار إلى رئيس الجمهورية لتحقيق التوافق أو إتخاذ القرار ».[1] وبهذا صارت القوى التي لا تتمتع بأي شرعية شريكة فاعلة وبات تجاوز رأيها أمراً غير ممكن بفضل فرض « التوافق».

وبالرغم من أن قرار تعيين هذه اللجنة قد أكد على أن « ليس لها سوى الصلاحية الفنية المتصلة بالتحضير لمؤتمر مؤتمر الحوار الشامل، ولن تستبق أو تتحكم مسبقا بأي شكل من الأشكال بمضمون اعمال مؤتمر الحوار أو نتائجه » ، إلا أن القرار نفسه قد منح اللجنة من الصلاحيات ما يؤكد بأنها ستتحكم بالحوار من ألفه إلى ياءه ، وهذه الصلاحيات وردت في المادة (٤) من قرار تعيين اللجنة.[2]

---

(١) نفس المرجع. .

(٢) نصت المادة (٤) من القرار على أن « تقوم اللجنة الفنية بتنفيذ المهام التالية حتى حلول ٣٠ سبتمبر ٢٠١٢ وإصدار تقرير نهائى بما يلى: تحديد حجم وفود المجموعات المشاركة فى مؤتمر مؤتمر الحوار الشامل ، وتحديد آلية إختيار أعضاء مؤتمر الحوار الوطنى ومعايير أهليتهم ، وتحديد شكل مؤتمر مؤتمر الحوار الشامل وفرق العمل وأساليبه ، بما فى ذلك ترتيبات عقد الجلسات العامة. وإعداد مشروع جدول أعمال مؤتمر الحوار وموضوعاته ، وإعداد مشروع النظام الداخلى لمؤتمر مؤتمر الحوار الشامل (ضوابط الحوار). وتحديد مكان انعقاد مؤتمر الحوار الوطنى الشامل والترتيبات الأمنية وسكرتارية المؤتمر والخبراء اللازمين ، وإعداد خطة للإعلام والمشاركة العامة فى الحوار الوطنى الشامل وفقاً للآلية التنفيذية ، وإعداد ميزانية لعملية الحوار الوطنى الشامل ، وتحديد سبل إدارة دعم المجتمع الدولى لعملية الحوار الوطنى ، وإطلاع الرأى العام على التقدم المحرز فى أعمالها وعلى القرارات الخاصة بأساليب عمل مؤتمر الحوار الوطنى الشامل طوال العملية التحضيرية. » ، المرجع السابق .

المبحث الثاني :

قبول الأحزاب باللجنة الفنية نقطة تحول استراتيجية في تاريخها

بمجرد قبول القوى السياسية اليمنية لقرار رئيس الجمهورية رقم(٣٠)لسنة ٢٠١٢م الخاص بإنشاء اللجنة الفنية ، بدا واضحا ان القوى السياسية قد قررت ان تتعامل بشكل ايجابي مع عملية تنفيذ الاستراتجية الغربية في اليمن . وقرارها ذلك يُعد نقطة تحول إستراتيجية في تاريخها السياسي وفي مصير اليمن بأسره ، كون قبولها السابق لقرارات خطيرة من قبيل الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية المُزمّنة ، كان مُبرراً بالخوف من اندلاع الحرب الأهلية في ظل وجود صالح على رأس السلطة كونه متمسكا بالحكم وبالشرعية الدستورية ، كما أن نصوص المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ، بالرغم ما فيها من مخاوف إلا أنها تعتمد على تفسير تلك النصوص ولم تكن استسلاماً مطلقاً لقرارات قوى لا تمثل الشعب كما هو الحال عليه في نصوص قرار انشاء اللجنة الفنية ، ولذا فإن القبول بقرار اللجنة الفنية وقد تمكّن الشعب من انتخاب رئيس جديد ، يعني انسياقاً واضحاً للاستراتيجة الغربية التي تقوم على تفتيت الهوية الوطنية للبلاد وتهدد بشكل محقق ثوابت اليمن الدينية والوطنية ، إذ كان من المفترض ان تخوض القوى السياسية مفاوضاتٍ حاسمةً قبل ان تضع مصير اليمن بيد لجنة تقوم على فكرة «التوافق» التي لا تضم القوى التي ثار عليها الشعب وحسب وإنما ، تضم ايضا ، القوى المتمردة على الدستور والقانون وثوابت البلاد ، لأن في ذلك تهديداً جلياً للأمن الوطني اليمني بكل تفاصيله .

وغدا واضحاً أن الشروع في تطبيق قرار تشكيل اللجنة الفنية المشار اليه أعلاه ، سيُجبر الشعب على خوض تجربة فريدة وغير مسبوقة في تاريخه ، وربما يكون أفضل ما تنتجه هذه التجربة نموذجاً لليمن يشابه نموذج العراق اليوم . وإن تحجج البعض بأن قرار القوى السياسية جاء نتيجةً لتطبيق الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية ، إلا أن الحقيقة تبقى أن القوى السياسية كان بوسعها أن تسعى إلى التفاوض حول تفسير بنود المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وطرق تنفيذها بما يخدم المصلحة الوطنية العليا للبلاد مستعينة بالتفاف الأغلبية الشعبية حول الثوابت الوطنية بدلاً من الانسياق وراء الاستراتيجية الغربية على هذا النحو الذي بدأ بالموافقة على قرار تعيين اللجنة الفنية والقبول الكامل ببنوده .

المبحث الثالث : اللجنة الفنية ومشروع النقاط العشرين

فرض المطالب غير الشرعية

كان أول ما أنتجته اللجنة الفنية للإعداد للحوار الوطني ما يُعرف بالنقاط العشرين التي قدمتها اللجنة لرئيس الجمهورية في مطلع سبتمبر ٢٠١٢م ، بعد أقل من شهر على لقائها الأول مع رئيس الجمهورية الذي كان في ٥ اغسطس ٢٠١٢م ، حيث حمّل رئيس الجمهورية اللجنة الفنية « المسؤولية التاريخية المنوطة بها »[١] وذلك للعمل على إخراج « البلد من أزماته المتلاحقة نحو أفاق الأمن والاستقرار والتطور والازدهار »[٢] ، ولا يفوتنا التنبيه على أن أصل النقاط العشرين يعود إلى

(١) انظر التقرير النهائي ١٢ ديسمبر ٢٠١٢م المقدم لرئيس الجمهورية من اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر مؤتمر الحوار الشامل ص ٧.

(٢) نفس المرجع.

بيان أصدره الحزب الإشتراكي ، في ٢٩ أبريل ٢٠١٢م [١] ، وتضمن عدداً من النقاط التي تخدم المشروع الإنفصالي في اليمن الذي فشل في حرب ١٩٩٤م ، فالحزب الإشتراكي هو الحزب الذي كان يحكم جنوب اليمن قبل الوحدة عام ١٩٩٠م ، ثم اعلن الإنفصال في حرب ١٩٩٤م بعد أن فشل في كسب انتخابات ١٩٩٣م ليتسبب في الحرب الأهلية التي اندلعت في ذلك العام ، وجاء بيان الحزب الإشتراكي ليملي فيه شروطه من أجل المشاركة في مؤتمر الحوار المزمع إجراؤه ، وهذه الشروط ليست سوى مجموعة بنود تقلب الحقائق رأساً على عقب بشأن الحرب الأهلية في ١٩٩٤م ولتكون مبرراً لعودة قوى الإنفصال وهيمنتها على عملية صناعة القرار السياسي في الدولة ، ولتكون هذه القوى أداةً تُنفذ بها القوى الدولية إرادتها في اليمن من خلال تبني الحزب الإشتراكي « لمظلومية الجنوب » كما سيتضح لنا لاحقاً عند التعرض للنقاط العشرين التي باتت شروطاً اساسية لإنجاح مؤتمر الحوار ، وفي الخامس من يوليو ٢٠١٢م تبنى اللقاء المشترك رؤية الاشتراكي وطالب بتنفيذها[٢]، واللقاء المشترك هو تكتل يضم احزاب المعارضة بما فيها حزب الإصلاح الإسلامي ، وأصبح هذا التكتل شريكاً في الحكم بعد ثورة ٢٠١١م.

وفي ١٠ مايو ٢٠١٢م كانت الحركة الحوثية ، وهي حركة متمردة على الدستور والقانون وتُعد ذراعا للسياسة الإيرانية وكانت قد حملت السلاح ضد الدولة منذ ٢٠٠٤م وخاضت مع الجيش اليمني ستة جولات من الحروب ، قد طالبت

(١) أنظر بيان رسمي صادر عن الأمانة العامة للحزب الإشتراكي اليمني في ٢٩ أبريل ٢٠١٢م .

(٢) المشترك يتبنى النقاط الـ ١٢ التي حددها الحزب الإشتراكي بشأن القضية الجنوبية ، الجمعة ٦ يوليو ٢٠١٢م ، مأر برس على الرابط :

http://mail.marebpress.net/news_details.php?lng=arabic&sid=45329

أيضا في بيان لها بعدد من المطالب للتهيئة للحوار الوطني ، ومن خلال تلك النقاط كانت تمهد لقبولها ضمن النسيج السياسي اليمني بحيث يتوقف الجميع عن كشف خطورة مفاهيمها ورؤاها الشيعية على الشعب اليمني ، ولكي تُجرِّم الدولة في مقاومتها العسكرية لها ولتتوقف عن القيام بواجبها الدستوري في الدفاع على ارواح المواطنين وممتلكاتهم رغم استمرار الحركة الحوثية بالقتل والتشريد والتوسع في شمال البلاد متذرعة « بالمظلومية الزيدية » في اليمن ، فقد جاء في البيان ، ضرورة وقف الخطاب التحريضي والشحن الطائفي واعتراف المتورطين بالحرب على الجنوب والمحافظات الشمالية بخطأ الحرب وحيادية الإعلام الرسمي والإفراج عن جميع المعتقلين ، وذلك من أجل تهيئة المناخ الملائم للحوار ، وطالب البيان بعدم تدخل المؤسسة العسكرية والأمنية في الشؤون السياسية ومنها الحوار[1] ، وكل ذلك سيخدم القوى الأجنبية في خلق قوى متناحرة في الساحة السياسية اليمنية تتمكن معها من تمرير مشاريعها في اليمن دون كبير عناء ووفقاً للعقيدة العسكرية الأمريكية التي ناقشناها سابقا ، حيث تعتمد على تمرير مصالحها من خلال خلق نزاعات خفيفة محكومة استراتيجيا فتمسك بخيوطها وتدير النزاعات بما يخدم مصالحها.

وبعد هذه المطالبات قامت اللجنة الفنية بعد استيعاب مطالب الحزب الإشتراكي ومطالب الحركة الحوثية المتمردة ، بإضافة ٨ نقاط إلى الـ١٢ نقطة التي تقدم بها الحزب الإشتراكي لتنتج النقاط الـ ٢٠ ، ولم تكن الـ ٨ نقاط المضافة سوى مطالب الحركة الحوثية وجماعات المجتمع المدني المرعية غربيا ، لاسيما مطلب تمرير مشروع

(١) انظر البيان الصادر عن المجلس السياسية للحركة الحوثية بتاريخ ١٠ مايو ٢٠١٢م .

قانون العدالة الإنتقالية والمصالحة الوطنية ، التي ترعاه حكومة الوفاق الوطني ، التي نُصّبت بموجب المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمّنة ، وكان واضحا كما بيّنا سابقا ، أن الآلية التنفيذية المزمنة صُنعت على عين الغرب ، وفي ٢٧ أغسطس ٢٠١٢م أقرت اللجنة الفنية ٢٠ نقطة ، قالت إنها من متطلبات إنجاح الحوار ، ورفعت ذلك إلى الرئيس هادي من أجل التوجيه بتنفيذها[١] .

وتحولت النقاط العشرين إلى الشغل الشاغل للسياسيين في الدولة وباتت هم المشاركين في مؤتمر الحوار من مختلف القوى السياسية حتى غدت تصوراً إعلاميا وكأنها محل « إجماع وطني » إذ أبدت القوى السياسية المشاركة في الحوار والمؤيدة له ، ابتداءً برئيس الدولة مرورا بجميع القوى السياسية ، محل قبول ووقع عدد كبير من أعضاء مؤتمر الحوار عريضة تطالب رئيس الجمهورية باتخاذ اجراءات تنفيذية للنقاط العشرين.[٢]

ماهية النقاط العشرين ولماذا تفرض ويغيب القضاء !

وعند النظر في النقاط العشرين يبدو جلياً ، أن اللجنة الفنية بدأت تمارس أعمالاً سيادية ، وباتت من يقرر مصير الشعب دون تفويضٍ منه ، ونيابةً عن الرئيس المستفتى عليه ، فيما يُعد ابتزازاً سياسياً للدولة اليمنية ، فمن النقاط

(١) النقاط العشرين التي رفعتها لجنة التحضير لانجاح مؤتمر الحوار، حشد نت ، نقلا عن الموقع الرسمي للجنة الفنية للحوار الوطني على الفي سبوك على الرابط :
http://www.hshd.net/news17871.html

(٢) تقرير موسع .. النقاط العشرين محل إجماع وطني ..توقيعات أعضاء الحوار عليها ، مطالبة رئيس الجمهورية باصدار قرارات ملزمة للسلطة التنفيذية لتنفيذ النقاط الـ ٢٠ . أنظر يمن برس :
http://www.yemenstreet.net/news-3567.htm

العشرين ما تحث على بذل الجهد اللازم لعودة الفئات الانفصالية الفارة خارج البلاد منذ الحرب التي تسببت بها في العام ١٩٩٤م ، بهدف العودة والمشاركة في مؤتمر الحوار كقوى جنوبية تتحدث باسم الجنوب ، وهي التي تلطخ تاريخها بدماء ابناء الجنوب قبل الوحدة ، وأبرزها احداث ١٣ يناير ١٩٨٦م التي راح ضحيتها الآلاف من المدنيين ووصل الأمر إلى التصفيات الجسدية بناءً على الهوية ، كما أن لتلك العناصر دوراً رئيساً في تفجير الحرب الأهلية لعام ١٩٩٤م التي راح ضحيتها عشرات الآلاف من القتلى والجرحى وخسائر اقتصادية بمليارات الدولارات.[١]

وكما هي عادة الفئات التي تستقوي بالخارج لتحقيق مآربها في الداخل ، رغم معرفتها بأن الخارج يدعمها لتحقيق مصالحه الاستراتيجية ، فلقد تبنت تلك الفئات مظالماً كانت ترتكب ليس بحق اليمنيين القاطنين في الجنوب فحسب ولكن في اليمن بأسره ، لكن هذه الفئات ركزت بشكل مقصود على مظالم بعينها دون أن تنظر إلى المظالم التي ترتكب بحق جميع اليمنيين دون تمييز ، وعلى هذا الأساس أوردت مطالباً تمكنها من ركوب الموجة وإن كانت على حساب الوطن بأسره ، فلقد طالبت اللجنة الفنية في نقاطها العشرين ، بإعادة كل من يدّعون أنهم من المبعدين والمقصيين إلى أعمالهم المدنية والعسكرية، ومنحهم التعويضات المادية ، وإعادة ما أسموه الممتلكات والأراضي المنهوبة بعد حرب ١٩٩٤م، وإطلاق كافة المعتقلين على ذمة الحراك الجنوبي السلمي وبعضهم متورط في أعمال عنف راح ضحيتها عدد من الضحايا ، وإلغاء ما أسموه ثقافة تمجيد الحروب في مناهج

(١) لمزيد من المعلومات عن احداث ١٣ يناير ١٩٨٦م وأحداث الحرب الأهلية لعام ١٩٩٤م أنظر الكتاب المرجع ، ملحمة الوحدة اليمنية : ألف ساعة حرب ، عبد الولي الشميري ، صنعاء ، ١٩٩٥م) . -

التعليم ومنابر الإعلام والثقافة ، وإزالة مظاهر الغبن والانتقاص والإقصاء الموجه ضد ثقافة الجنوب منذ حرب ١٩٩٤م ، وتوجيه اعتذارٍ رسمي للجنوب من كل الأطراف التي شاركت في حرب ١٩٩٤م ، واعتبار تلك الحرب خطأً تاريخيا لا يجوز تكراره ، وطالبت النقاط العشرون بتعيين موظفين من أبناء الجنوب في المؤسسات المركزية للدولة في عاصمة الدولة صنعاء ،[١] وهكذا غدت هذه اللجنة ، التي لم يمض على تعيينها سوى أسابيع عدة ، الآمر الناهي لقضايا البلاد ، والحقيقة أن مثل هذه المطالب ينبغي أن توجه إلى القضاء وذلك بعد انتخابات حرة ونزيهة ، لا أن توضع كشروط لمضي العملية السياسية دونما سند من قضاء وبحجة دامغة ، فيتحول الأمر إلى ابتزاز سياسي للشعب اليمني وإرادته ، فكيف تعتذر الدولة لمن مارس الخيانة الوطنية العظمى ؟!! وكيف تعتبر قتلاه شهداءً وتلتزم بالتعويضات المادية لهم ، وكيف ستواجه الدولة أسر الشهداء من الجيش والشعب الذين ذهبوا كضحايا نتيجة حروب التمرد والانفصال ، وبدأ الجميع يتساءل ألا يُعد ذلك تشجيعاً للتمرد والإرهاب وحمايةً له ؟!! أسئلة اجابتها ربما تضع البلاد على شفا حربٍ أهلية .

وطالبت اللجنة الفنية في النقاط العشرين ، بوقف ما أسموه عقاباً جماعياً ضد أبناء صعدة ، معقل الحركة الحوثية التي انطلق منها التمرد الحوثي ضد الدولة في العام ٢٠٠٤م ، وطالبت باعتبار قتلاهم شهداء يجب تعويضهم وتوجيه اعتذار رسمي لهم ، والإفراج الفوري عن معتقليهم على ذمة الحرب ، ووقف التحريض

(١) أنظر وثيقة النقاط العشرون التي رفعتها اللجنة الفنية لإعداد والتحضير لمؤتمر مؤتمر الحوار لرئيس الجمهورية ، على الرابط :

http://www.ndc.ye/matrix/20points.pdf.

المذهبي ضدهم[1] ، فتوعية المجتمع بخطورة فكرهم الوافد على اليمن من إيران ، ضمن استراتيجية تصدير الثورة الإيرانية ، والذي سبب شرخاً عميقاً في التآلف الشافعي الزيدي في اليمن يُعد بموجب النقاط العشرين للجنة الفنية ، تحريضا مذهبيا وطائفياً يتحتم ايقافه !!! ، والحقيقة أن جماعة الحوثي تمردت على الدستور والقانون ، وحملت السلاح في وجه الدولة والمجتمع ، وتسببت في تشريد وقتل عشرات الآلاف من أبناء القوات المسلحة والأمن ومن المدنيين ، وشردت مئات الآلاف منهم من مدنهم وقراهم ، وإن كان هناك ثمة دعوى فعلى القضاء ان ينظر في الأمر وليس هذه اللجنة التي لم ينتخبها احد ، ولم يكن لها حق في ما تقوم به ، إلا بموجب التدخل الدولي في الشأن اليمني .

المبحث الرابع :

النقاط العشرون وقانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية

طالبت اللجنة في نقاطها العشرين أيضا بإصدار قانون العدالة الانتقالية، وعند الرجوع لهذا القانون الذي كانت الحكومة قد أقرته وأرسلته إلى مجلس النواب[2] ، نجد أنه يحتوي على إجراءات من شأنها أن تفرض على الشعب اليمني قوانيناً أجنبيةً لا تمت لمصالحه ولا لقيام دولة النظام والقانون بصلة ، فهو قانون أجنبي

(١) نفس المرجع .

(٢) المشروع النهائي لقانون العدالة الإنتقالية بعد إجتماع اللجنة الوزارية ، الموقع الرسمي لوزارة الشؤون القانونية في اليمن ، على الرابط
http://www.yemen.gov.ye/portal/Portals/50/Users/114/14/114/%D9%85%D8%B5%D9%81%D9%88%D9%81%D8%A9%20%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9%20%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%A6%D9%8A.pdf

تطبقه الدول الكبرى ، عبر الأمم المتحدة ، حيثما تمكنت في دول «العالم الثالث» التي تتعرض لأزمات داخلية حادة ، لتضمن بذلك بقاءها تحت سيطرة النظام الدولي الذي تقوده الدول الكبرى لحفظ مصالحها على حساب مصالح الشعوب الضعيفة ، وعند النظر في مشروع العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في اليمن نجد أنه وسيلة وآلية لاختراق سيادة الدولة وربطها بالخارج لتدور في فلك المنظومة الدولية وفقا لإرادة الدول المتحكّمة في هذه المنظومة وعلى رأسها الدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية .

عند دراسة بنود مشروع قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية ، نجد أن عدداً منها يستهدف السيطرة على اليمن ومصادرة سيادتها ، ومما ورد في مشروع القانون مادتان خطيرتان :

المادة الاولى ، المادة ١٤ من مشروع العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية والتي تستهدف إزاحة القوانين اليمنية التي تستمد مشروعيتها من احكام الشريعة الاسلامية ، وهي محل إتفاق لدى الغالبية الساحقة من أبناء الشعب اليمني ، ومع ذلك أُقحمت في مشروع القانون هذا ، بهدف مصادرة السيادة اليمنية وإلزامها بأحكام جديدة ، لم تأتِ عبر البرلمان اليمني ووفقا لدستور البلاد ، فالفقرة (ب) من هذه المادة تلزم اليمن بتغيير تشريعاتها الوطنيه بما يتناسب مع الاتفاقيات الدولية ، فلقد نصت على أن على اليمن ، « مراجعة الاتفاقيات والصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان التي انضمت إليها اليمن والعمل على مواءمة التشريعات الوطنية مع تلك المواثيق والانضمام إلى الصكوك والاتفاقيات التي لم تصادق عليها اليمن بعد. » ، وهذا انتهاك صارخ للسيادة اليمنية ، إذ يلزم اليمن بمواءمة

قوانينها وتشريعاتها مع المعاهدات الدولية التي يتصادم الكثير منها مع الدستور اليمني ، الذي تنص المادة الثالثة منه على أن « الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات » ، وهذا من شأنه ادخال اليمن في صراع حول مصادر التشريع ، وإجبار اليمن على الإقرار بأن مصادر التشريع هي المعاهدات الدولية الخاضعة لسيطرة الدول المهيمنة على المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة ، وهذا ما ترفضه معظم دول العالم إن لم يكن جميعها للحفاظ على سيادتها الوطنية.

المادة الثانية ، هي المادة (٥) من مشروع قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية ، والتي تقرر إنشاء هيئة تسمى هيئة الإنصاف والمصالحة الوطنية ، وستمنح هذه الهيئة صلاحيات سيادية تمكن أعضائها من التأثير على صناعة القرار الوطني بشكل كبير ، وقبل الحديث عن صلاحيات هذه الهيئة ، التي سنتناولها في الفقرة القادمة ، يجدر بنا أن نلاحظ نقطة ذات أهمية بالغة تتمثل في أن على رئيس الجمهورية ، وفقا للمادة (٦) الفقرة (ب) من مشروع هذا القانون ، أن يصدر قراراً بتشكيل الهيئة بعد التشاور مع الأطراف السياسية المختلفة ، أي أنها هيئة غير منتخبة تخضع فقط لتوازنات ومصالح الاحزاب والقوى السياسية وليست للإرادة الشعبية .

صلاحيات سيادية لهيئة غير منتخبة

أقرّ مشروع قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية صلاحيات سيادية لهيئة غير منتخبة وهي هيئة الإنصاف والمصالحة الوطنية ، فنلاحظ ان هذا المشروع قد منح الهيئة بموجب المادة (٧) حق التحقيق والاستماع والتعويض وضمان العلاج

والكشف عن حقيقة ما حدث في الماضي والبحث عن المخفيين ، والوقوف على مسؤولية اجهزة الدولة والأطراف الاخرى بشأن انتهاكات حقوق الانسان ، واقتراح المعالجات وتقديم التوصيات ووضع الآليات للمساءلة والمراقبة لضمان احترام حقوق الانسان ، والقيام بالتوعية بثقافة حقوق الانسان ، ومما تتمتع به هذه الهيئة ما ورد في الفقرة (ي) من المادة (٧) ، وهي صلاحيات واسعة لا تنفرد بها أي سلطة منتخبة أو ناتجة عن سلطة منتخبة سواء كانت تنفيذية أو تشريعية أو قضائية ، إذ تعطي هذه الهيئة ، ما لا تعطيه دساتير الدول القائمة على العدالة والقانون لسلطات الدولة الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية مجتمعه ، حيث أنه لا يمكن ان تنفرد سلطة أو سلطتان بما قررته هذه الفقرة (ي) ، والتي جعلت للهيئة سلطات أعلى من سلطات المؤسسات المنتخبة في الدولة ، وتنص هذه الفقرة على أن للهيئة « اصدار قراراتها الملزمة للحكومة لإنصاف افراد ومجموعات الضحايا عبر أي طرق محققة للعدالة والرضى ، كالتعويض المادي والمعنوي ، والإصلاح المؤسسي ، وإعادة التأهيل ، وضمانات عدم التكرار والإرضاء . وقد تشمل القرارات إنماء مناطق الضحايا المحرومة وبناء مختلف المؤسسات التربوية والصحية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية ، وبناء النصب التذكارية لتخليد الضحايا ، وإصدار الاعتذارات الرسمية وتخصيص يوم للذاكرة الوطنية وغيرها من الاجراءات المناسبة »[1] !!!

وبالإضافة إلى ما سبق فإن مشروع القانون هذا ، زود الهيئة بالعديد من الصلاحيات والضمانات لتفرض ما تريد على اجهزة الدولة وبالطريقة التي تراها

(١) المرجع السابق .

هي مناسبة ، ومن ذلك أن المادة (٨) منحت الهيئة سلطة استدعاء أي من الأفراد والمسؤولين والحصول على الوثائق الرسمية التي تطلبها ، ويكون الأفراد ومختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية ملزمين بالإفصاح والتعاون معها ، كما تتمتع الهيئة وفقا للفقرة (هـ) من المادة (٨) بسلطات وصلاحيات الضبط القضائي لتنفيذ مهامها ، أما الفقرة (ي) من المادة (٨) فقد اعطت الهيئة حق وضع برنامج لحماية الشهود والضحايا ولها ان تستعين بالحكومة وأجهزتها عند الحاجة ، وحمايةً لهذه الهيئة والعاملين بها من سلطات الدولة المنتخبة والقضائية ، فلقد أقرت المادة (٩) أنه لا يحق لأي شخص التدخل في أعمال الهيئة أو التأثير عليها ، كما زودت المادة ذاتها أعضاء الهيئة ومقراتها وموظفيها بالحصانات اللازمة للقيام بأعمال الهيئة. ولا يحتاج من يقرأ كل هذه الصلاحيات لكبير عناء ، ليدرك أن الدولة وموظفيها سيخضعون لهذه الهيئة غير المنتخبة ، التي ستشبه إلى حدٍ كبير اللجنة المركزية في دولة الحزب الواحد الشمولية البوليسية ، بل والأسوأ من ذلك أنها ستعمل لصالح الخارج وليس لصالح الدولة كما سيتضح من الفقرات الآتيه.

بعد أن زود مشروع القانون هيئة الإنصاف والمصالحة بكل ما سبق لتكون لها سلطة فوق سلطات الدولة المنتخبة ، تأتي المادة (١١) من مشروع القانون لتبيّن أن من مهام الهيئة إعداد تقرير عن أنشطتها ، أحد التقارير يسمى بالتقرير الشامل يقدم إلى الحكومة ، ومما يحتويه هذا التقرير بحسب الفقرة (ج) « التوصيات والمقترحات والإجراءات التي تدعم التحول الديمقراطي وتعززه وتساهم في بناء دولة مدنية – دولة الحق والقانون والحكم الرشيد والمواطنة المتساوية والإصلاح

المؤسسي بما يكفل عدم تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان مستقبلا »[1]. علما أنه ليس للشعب دور في وضع المفاهيم المتعلقة بالتحوّل الديمقراطي والدولة المدنية والمواطنة المتساوية وغيرها من هذه المصطلحات ، فهي أيديولوجية مفروضة من النظام الدولي على اليمن عبر الأمم المتحدة ، ليس للشعب اليمني فيها حق الاختيار ، وهو أهم الحقوق في أي دولة تدعي النظام القانون والديمقراطية ، وكأن الشعب اليمني ظهر على سطح الأرض فجأة فلا هوية له ولا دين ولا ثقافة ولا تاريخ ، ولا مكتسبات !!!

أما الفقرة (ب) من المادة (١١) فقد ألزمت الحكومة عند تلقيها للتقرير الشامل أن تقوم « خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور التقرير الشامل من الهيئة بإعداد خطة وبرامج عمل لتنفيذ التوصيات والمقترحات الواردة في تقرير الهيئة وتقديم ذلك إلى مجلس النواب لمناقشتها خلال شهر واحد من تقديمها ، ويستعرض المجلس مدى التزام الحكومة بتنفيذها كل ستة أشهر على الأقل ، ويعمل المجلس على مناقشة تقرير الهيئة ونشره على مختلف المستويات وإطلاع العامة عليه من خلال نشره في الإعلام والتوجيه بإدماجه في البرامج التعليمة »[2] ، وبهذا تتحول الحكومة ومجلس النواب إلى مجرد منفذ لقرارات الهيئة ، فلم يعُد للحكومة ولا لمجلس النواب الحق في قبول أو رفض أي مقرر من المقررات وبهذا تتحول الحكومة ومجلس النواب معها إلى مجرد مؤسسات تابعة للهيئة وحسب !!!

وكل تلك الصلاحيات ، كما بينا أعلاه ، تُمنح لهيئة غير منتخبة ، وهي صلاحيات ينبغي أن لا تقوم بها إلا سلطات خاضعة لرقابة البرلمان الذي ينتخبه الشعب ،

(١) نفس المرجع.

(٢) نفس المرجع.

علماً بأن سلطات الدولة لا تكون ذات شرعية إلا إذا كان الشعب راضٍ عنها والصورة العصرية للتحقق من رضا الشعب هي الانتخابات الحرة والنزيهة ، فكيف تأتي هيئة تكون سُلطاتها عُليا وهي غير منتخبة ولا تخضع لسلطة البرلمان، بل يُخضع البرلمان لتنفيذ برنامجها !!!

وبهذا يتضح أن ممارسات اللجنة الفنية ، التي طالبت في نقاطها العشرين تمرير مشروع العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية لا تسعى لحوار وطني حقيقيٍ وجاد ، بل إنَّ مؤتمر الحوار ، الذي تُعد له سيكون شكلياً لا قيمة له لأنه لن يقدم ولن يغير أيَّ شيء ، فالأجندة الدولية يتم التمهيد لها من خلال اللجنة الفنية وفق مصالح الدولة الكبرى ، ضاربةً عرض الحائط بإرادة الشعب اليمني ومصالحه ، وهذا ما هو واضح بجلاء من التصريحات التي أطلقها أعضاء اللجنة الفنية للحوار عند تقديمهم هذه النقاط للرئيس هادي ، إذ اعتبروا مؤتمر الحوار بدون تنفيذ هذه النقاط امراً مستحيلاً وأن قيام مؤتمر الحوار مشروط بتنفيذ هذه النقاط العشرين ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، يقول الدكتور ياسين سعيد نعمان الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني ، حينها ، وعضو اللجنة الفنية للحوار الوطني في مقابلة مع قناة العربية نشرت في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٢ م ، أن النقاط العشرين جاءت كإجابة للجنة عن سؤال وضعته اللجنة الفنية منذ اليوم الأول والسؤال هو « ما هي الشروط الضرورية التي يجب أن تهيئ لإنجاح مؤتمر الحوار » ، وكان الجواب هو ان تقدمت اللجنة « بعشرين نقطة هذه النقاط في غاية الأهمية » [1]، أي أنه

(١) قال إن تنفيذ النقاط العشرين ضرورية لضمان حوار جاد وشامل : النص الكامل لمقابلة الدكتور ياسين مع قناة (العربية) على الرابط:

http//:www.aleshteraki.net/news_details.php?sid14922=

لا يمكن ان يمضي حوار بدون تنفيذها ، وكان تصريح رئيس الدائرة السياسية للتجمع اليمني للإصلاح الاسلامي الاستاذ سعيد شمسان بشأن النقاط العشرين يمضي في نفس الاتجاه حيث أكد على ، « أن تنفيذ ما ورد في هذه النقاط البوابة الحقيقة في موضوع التهيئة للحوار الوطني »[١] ، وكانت المتحدثة باسم اللجنة الفنية للحوار الوطني امل الباشا ، قد اعلنت أن النقاط العشرين تُعد كمتطلب لازم في نجاح مؤتمر الحوار[٢].

وأما رئيس الجمهورية وعند تلقيه هذه النقاط العشرين ، فقد عبر عن عدم قدرة الحكومة والدولة عن تنفيذ هذه النقاط جملة ، ويفهم من هذا بوضوح أن رئيس الدولة موافق ، من حيث المبدأ ، على ما ورد فيها ، وأصبحت المشكلة في كيفية التنفيذ وليس في مشروعية المطالب المتمثلة بالنقاط العشرين التي تقدمت بها اللجنة الفنية .

وعلى هذا الأساس بدا أن مهمة اللجنة الفنية الأساسية وضع خطة محكمة لتمرير هذه المطالب بالرغم من آثارها الوخيمة على اليمن ، وهذا ما سيتضح جليا من خلال دراسة أهم عناصر التقرير النهائي الذي تقدمت به اللجنة الفنية لرئيس الجمهورية والذي على ضوءه مضت العملية السياسية برمتها في البلاد، إلى أن أسقطتها بيد الحركة الحوثية في سبتمبر ٢٠١٤م.

---

(١) اعتبر النقاط العشرين التي تقدم بها المشترك وتحضيرية الحوار بوابة التهيئة للحوار رئيس سياسية الإصلاح: المشترك سيدخل مؤتمر مؤتمر الحوار برؤى موحدة على الرابط:
http://www.alsahwa-yemen.net/arabic/subjects/1/2013/1/9/26062.htm

(٢) موافقة رئاسية على النقاط العشرين ودعوات بضرورة اطلاق المعتقلين وتوحيد الجيش
http://fpress.net/archive/522-2012-09-01-15-54-43.html

الفصل الرابع
التقرير النهائي : آلية تهميش الإرادة الشعبية للقضاء على قيم ومبادئ وثوابت الدولة

المبحث الأول : وصاية غير معلنة وقضايا مفروضة

في ديسمبر ٢٠١٢م صدر التقرير النهائي للّجنة الفنية للحوار الوطني ، ولقد كان مليئاً بالبنود التي من شأنها أن تجبر اليمنيين على تنفيذ ما ورد في النقاط العشرين ، ولذا فإن دخول مؤتمر الحوار سيكون مجرد وسيلة توهم الشعب بأن ما نتج عن الحوار هو إرادة الشعب اليمني وممثليه لإصدار مخرجات من شأنها منح شرعية تنفيذ النقاط العشرين ، وهذا ما هيأت له تماما اللجنة الفنية في تقريرها النهائي الذي صدر في ١٢ ديسمبر ٢٠١٢م ، وهو التقرير الذي على ضوئه سيدخل اليمنيون « حوار وطني شامل » يقضي على الثوابت الدينية والوطنية للشعب اليمني ، ويُخضع اليمن للإستراتيجية الغربية.

الحقيقة أنه وبمجرد الإطلاع على التقرير ، ندرك أن القوى السياسية قد قبلت بوضع اليمن تحت الوصاية الأجنبية ، فلقد أعلن التقرير في مطلعه أن اللجنة الفنية دأبت على اللقاء مع ما أسماه التقرير الفريق الدولي برئاسة ممثل الأمين العام للأمم المتحدة جمال بن عمر[١]، ثم التقت أيضا الأمين العام للأمم المتحدة في ١٩ نوفمبر ٢٠١٢م أثناء زيارته لليمن ، حيث قدم رئيس اللجنة الدكتور عبد الكريم الإرياني «تقريراً ملخصاً عن طبيعة أعمال اللجنة وما أنجزته منذ

(١) انظر تقرير اللجنة الفنية للاعداد والتحضير للحوار الوطني المقدم لرئيس الجمهورية في ١٢ ديسمبر ٢٠١٢م.

انشائها»، ويعلن التقرير أيضا أن اللجنة عقدت « في يوم ١٧ سبتمبر ٢٠١٢م اجتماعاً موسعاً مع وفد المجتمع الدولي من سفراء دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وتركيا واليابان ورئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى اليمن . وهدف اللقاء الى الاطلاع على سير عمل اللجنة والتقدم المحرز . واستمع الوفد إلى استعراض عمل اللجنة منذ تشكيلها ،ومن ذلك إعداد خطة عملها المزمنة ولائحتها الداخلية وتشكيلها لجان لإعداد جدول اعمال مؤتمر الحوار وخطة إعلامية وآليات المشاركة في الحوار » [1].

وهكذا بدا واضحاً من تقرير اللجنة أنها كانت ترتب كل صغيرةٍ وكبيرةٍ بشأن مؤتمر الحوار مع الفريق الدولي ، وترجمة هذا في عالم السياسة أن القوى السياسة قد قبلت بوضع البلاد تحت وصايةٍ غير معلنةٍ لتحديد مصير ومستقبل اليمن في حوار وطني شامل لم يُقره اليمنيون ولم يختاروا القائمين على اعداده ولا قضاياه وموضوعاته.

وقد أعلن التقرير عن القضايا التي على اليمنيين أن يناقشوها ، وبدا واضحا أن هذه القضايا لم تكن يوما مطلبا للشعب اليمني ، فلقد ثار الشعب ضد الرئيس صالح ونظامه لأنه يخالف الدستور والقانون واستند في ثورته إلى الدستور والقانون ، ولم يثر الشعب ضد دستور البلاد وثوابتها الدينية (الشريعة الإسلامية) والوطنية (وحدة الأراضي اليمنية) ، إلا أن القضايا المفروضة على جدول مؤتمر الحوار ليست سوى مطالب لفئات لطالما اعتبرت مخالفةً لدستور وثوابت البلاد ومتمردةً على الدولة ومدعومة من قوى وجهاتٍ اجنبية ، فالقضايا المطروحة للنقاش خطيرة

(١) المرجع السابق ص ١٠.

جدا على هوية البلاد ووحدتها وأمنها واستقلالها وسيادتها ، وإقحام هذه القضايا في الحوار يؤكد الوصاية الدولية التي قبلت بها القوى السياسة ومراكز القوى في البلاد مما ادخلها في صراع من أجل البقاء وليس من أجل الحرية التي كان ينشدها أبناء اليمن الذين تظاهروا وطالبوا بالتغيير ، وشتان بين الأمرين . ولقد رصد التقرير هذه القضايا في الجدول التالي :

جدول موضوعات الحوار[1]

ت	الموضوعات الرئيسية	الموضوعات الفرعية
١	**القضية الجنوبية**	- جذور القضية الجنوبية - محتوى القضية الجنوبية - كيفية حل القضية الجنوبية - ضمان عدم تكرار ما حدث
٢	**قضية صعدة**	- جذور القضية - محتوى القضية - سبل المعالجة - ضمان عدم تكرار ما حدث
٣	**قضايا ذات بعد وطني**	- قضايا النازحين وسبل معالجتها - استرداد الاموال والاراضي المنهوبة في الداخل والخارج بسبب اساءة استخدام السلطة - مكافحة الارهاب

(١) التقرير النهائي ..مرجع سابق ص ١٢.

٤	**المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية**	-الصراعات السياسية السابقة والانتهاكات الحقوقية المرتبطة بها - قضايا وحقوق المخفيين قسرا - انتهاكات حقوق الانسان التي حصلت في العام ٢٠١١م
٥	**بناء الدولة (الدستور: مبادئه اسسه)**	-هوية الدولة - شكل الدولة - نظام الحكم في الدولة - النظام الانتخابي - السلطة التشريعية - السلطة القضائية - النظام الاداري
٦	**الحكم الرشيد**	- سيادة القانون - توازن السلطة والمسؤولية - تطبيق المساءلة والمحاسبة والشفافية - تحقيق العدل والمساواة - محاربة ظاهرة الفساد - تكافؤ الفرص بين المواطنيين - توسيع المشاركة الشعبية - كفاءة الادارة العامة - دور منظمات المجتمع المدني - دور الاحزاب - أسس السياسة الخارجية

٧	**أسس بناء الجيش والامن ودورهما**	-أسس بناء الجيش وطنيا ومهنيا - مدى توافق مخرجات اعادة هيكلة الجيش مع تلك الاسس - دور الجيش في الحياة السياسية - مؤسسة الامن كهيئة مدنية
٨	**استقلالية الهيئات ذات الخصوصية**	-الخدمة المدنية - الإعلام - الأوقاف - الواجبات الزكوية - حقوق الانسان (شبه رسمية) - دار الافتاء - الاجهزة الرقابية - شؤون الاحزاب - الهيئات ذات العلاقة بالفئات (الشباب، المرأه ...الخ)
٩	**الحقوق والحريات**	-حقوق وحريات عامة (السياسية - المدنية ، الاقتصادية والاجتماعية الثقافية والفكرية والمذهبية) - حقوق وحريات خاصة :(المرأة ، لشباب ، الطفل زواج الصغيرات ، المهمشين ، ذوي الاحتياجات الخاصة ، المغتربون ، الاقليات، النازحون واللاجئون) .

١٠	**التنمية (الشاملة والمتكاملة والمستدامة)**	-الاقتصادية - الثقافية - التعليمية - التنمية البشرية - الصحية - الاجتماعية - السياسية - دور الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع والأفراد في التنمية - ترشيد استخدام الموارد - الدعم الخارجي للتنمية .
١١	**قضايا اجتماعية وبيئية خاصة**	-الثأر - السلاح - الجماعات المسلحة خارج اطار القانون - القات - التنوع والتسامح - المياه والبيئة
١٢	**تشكيل لجنة صياغة الدستور**	-معايير العضوية والتمثيل - طريقة الاختيار - تحديد مهامها والية عملها

١٣	**ضمان تنفيذ مخرجات الحوار ونجاحها**	- تشكيل لجنة من مؤتمرالحوارالوطني ممثلة لكافة المكونات المشاركة لمتابعة -تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني المقترح ان تكون هي ذاتها لجنة التوفيق). - سلطة مجلس النواب المنتخب في المتابعة والرقابه ومسئولية الحكومة الجديدة في التنفيذ . - شراكة وطنية طويلة الأمد - ميثاق شرف - ضمانات اممية

المتأمل في الجدول أعلاه يجد أن القضايا تؤسس لعملية إعادة صياغة شاملة للبلاد ، وكأن اليمن ليست لها دين أو تاريخ أو ثقافة أو إقليم أو سيادة ، وكأن الشعب اليمني ظهر فجأة ، ولم يكن له أي مكتسبات سابقة اطلاقاً ، ولم يثر ضد الظلم وإنما وقع تحت قوى محتلةٍ تسعى إلى التغيير الشامل في اليمن.

المبحث الثاني :

تجاهل قانون الانتخابات وفرض نسب المشاركة على أُسس تشطيرية

قدم التقرير الأسس التي على ضوئها سيتم تمثيل اليمنيين في هذا الحوار ، وقبل أن نبين كيف تم ذلك علينا ان نتذكر حقيقة غاية في الأهمية وهي أن أي تمثيل صادق لابد وأن يكون عن طريق انتخابات تجري على غرار الانتخابات التي يُختار بها أعضاء مجلس النواب لأنها الوسيلة الوحيدة لمعرفة من هم الممثلين الحقيقيين للشعب ، وهذا ما يتفق عليه علماء النظم السياسية ، فالانتخابات تفتح القنوات الشرعية بين نظام الحكم والشعب وبين النُخب والجماهير وبين الأفراد والحكومات ، ويرى علماء السياسة أن الانتخابات هي الوسيلة التي من خلالها يؤكد الشعب على حقه في السلطة[1]. وبات حق الشعب في اختيار ممثليه حقاً عالميا تقر به أمم وشعوب الأرض اليوم ، وكان الإسلام قد قدمه بصيغة أرقى وهي الشورى قال تعالى: ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾ البيعة العامة التي تلي بيعة أهل الحل والعقد ، ولا تنعقد الولاية إلا بها والتي مارستها الأمة الإسلامي منذ ما يربو عن ١٤ قرنا .[2] إلا أنه من الواضح أنه لا يُراد لليمنيين أن يمثلوا أنفسهم بطريقة سليمة ، كون البلاد أصبحت تحت الوصاية غير المعلنة نتيجة التنازلات المفرطة التي قدمتها مراكز القوى في البلاد للقوى الأجنبية في إطار المناكفات السياسية

(1) Norman D. Palmer، Elections and Political Development the South Asian Experience (London: C. Hurst & Company.(1975 ،

(٢) نصر محمد عارف ، نظريات التنمية السياسية المعاصرة : دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي (المعهد العالمي للفكر الإسلامي : فرجينيا ، الولايات المتحدة الأمريكية) ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ الموافق ١٩٩٤م ، ص ٣٦١.

واعتماد سياسة الاستقواء بالخارج ضد الخصوم المحليين ، وخاصة منذ اندلاع ثورة فبراير ٢٠١١م .

وعلية فإن التمثيل في مؤتمر الحوار قد تم بطريقة لا تعكس الحجم الحقيقي للقوى السياسية على الإطلاق كما هو واضح من نسب التمثيل ومعايير الاختيار التي وردت في تقرير اللجنة الفينة للإعداد والتحضير للحوار الوطني الشامل ، فلقد أعلنت اللجنة الفنية في تقريرها أن الفريق الدولي برئاسة جمال بن عمر قد « وضع بين يديها العديد من الخيارات المقترحة للنقاش بشأنها وكذا تم الاستماع الى اراء الاعضاء » وقد انتهى الأمر باللجنة إلى إقرار التمثيل على الأساس الأتي :

١- ضمان تمثيل أبناء الجنوب بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ من اجمالي عدد اعضاء المؤتمر ، والنساء بنسبة لا تقل عن ٣٠٪ والشباب بنسبة لا تقل ٢٠٪ في كل المكونات والفعاليات .

٢- تحقيق توازن يعكس مشاركة جميع مكونات المجتمع اليمني في العدد الإجمالي لمؤتمر مؤتمر الحوار وستساعد قائمة الاخ الرئيس على معالجة أي اختلال أو ضعف في مشاركة أي فعالية أو فئة في المجتمع.

٣-توزيع مقاعد المؤتمر على النحو الاتي :

جدول التمثيل (توزيع مقاعد الحوار)[1]

المكون	المقاعد
المؤتمر وحلفائه	١١٢
الاصلاح	٥٠
الاشتراكي	٣٧
الناصري	٣٠
الحراك	٨٥
الحوثيون	٣٥
الشباب	٤٠
النساء	٤٠
المجتمع المدني	٤٠
فعاليات أخرى : حزب الرشاد ٧، العدالة و البناء ٧ يعين فخامة الرئيس بقية أعضاء هذه المكون(٦٢)	٧٦
المجموع	٥٦٥

(١) التقرير النهائي ..مرجع سابق ص ١٤.

وعند النظر في معطيات هذا التمثيل نجد أن التوزيع للمقاعد لا يعكس بأي حال مطالب الشعب اليمني المتمثلة في القضاء على الفساد من خلال تطبيق القانون، ومنها قانون الانتخابات الذي كان النظام السابق ينتهكه، وكانت القوى السياسية ترفض المشاركة في الانتخابات نتيجة عدم الالتزام بالقانون من قبل سلطة الرئيس صالح، كما ورد في مشروع رؤية وثيقة الإنقاذ الوطني، وهي وثيقة اصدرتها عدد من الأحزاب المعارضة، والتي وجهت تهمة واضحة لنظام صالح تتمثل في أنه « سد آفاق التغيير عبر انتخابات حرة ونزيهة وعادلة»[1]، ولذا فإن قبول الأحزاب والقوى السياسية بالتمثيل في مؤتمر الحوار خارج اطار الانتخابات يعد انقلاباً على الشعارات التي رفعتها في وجه نظام صالح وحشدت لها الجماهير وبهذا اغُتيل حلم اليمنيين الذين ثاروا من أجله، وهو اجراء انتخابات حرة ونزيهة تمكن الشعب اليمني من اختيار من يثق بهم لإدارة الدولة على أسس عادلة، فالدستور نفسه اصبح مُهدداً بالتغيير ومن يقوم بتغييره ليسوا ممثلي الشعب، بل عكست معايير التمثيل التوجه نحو تشطير البلاد من خلال تقاسم اعضاء مؤتمر مؤتمر الحوار على أساس تشطيري، ٥٠٪ جنوب و٥٠٪ من الشمال.

المبحث الثالث: رفض مرجعية الشريعة الإسلامية للحوار الوطني:

بمجرد تشكل اللجنة الفنية للإعداد والتحضير للحوار الوطني ظهر بوضوح الرغبة الجامحة في علمنة الدستور اليمني، ولتحقيق ذلك شُكلت اللجنة الفنية على أساس « التوافق » ليتم تهميش رأي من يطالب بتحكيم الشرعية الإسلامية

(١) أنظر مشروع وثيقة الإنقاذ الوطني الصادر عن اللجنة التحضيرية للحوار الوطني الذي ضم شخصيات من أهم الأحزاب المعارضة لنظام علي عبد الله صالح، ٦ سبتمر ٢٠٠٩م.

من أعضاء اللجنة الفنية وإبقاء المادة الثالثة من الفصل الأول من الدستور اليمني على حالها ، والتي تنص على أن « الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات»[١] ، ولقد ظهر ذلك جلياً ، في قرارات اللجنة الفنية فلقد عملت على اقصاء علماء الشريعة من المشاركة في مؤتمر الحوار كمكون قائم بذاته ، ومن خلال الرفض الصريح لأن تكون الشريعة الاسلامية مرجعية للحوار الوطني ، إذ أن رئيس الجمهورية كان قد صرح بأن مؤتمر الحوار لا سقف له ولا شروط ، وكان ذلك في يوليو ٢٠١٢م[٢] ، وكان واضح أن عملية الإعداد للحوار الوطني الشامل تمضي بطريقة تقصي الثوابت الوطنية المتمثلة بمرجعية الشريعة الإسلامية والوحدة اليمنية ، ولتدارك الأمر قام العلماء في هيئة علماء اليمن وعدد من مشايخ القبائل اليمنية بعقد مؤتمر في ١٩ سبتمبر ٢٠١٢م تحت عنوان «نصرة نبينا وإنقاذ بلادنا» وأصدروا بياناً أكدوا فيه على أهمية مؤتمر الحوار على « ألا تعارض مقررات الحوار الثوابت الآتية :

أ- الكتاب والسنة وإجماع الأمة.

ب- وحدة البلاد وسيادته وأمنه واستقلاله ونظامه الجمهوري. » [٣]

وعلى إثر ما ورد في بيان العلماء والمشايخ صرح أحد أبرز أعضاء اللجنة الفنية

---

(١) أنظر : الموقع الرسمي للحكومة اليمنية ، دستور الجمهورية اليمنية ، على الرابط:
http://www.yemen.gov.ye/portal/Default.aspx?tabid=2618

(٢) انظر الاتحاد ، الرئيس اليمني : لا سقف للحوار الوطني ، الإثنين ٠٩ يوليو ٢٠١٢انظر الرابط :
http://www.alittihad.ae/details.php?id=66726&y=2012

(٣) أنظر نص بيان هيئة علماء اليمن على موقع صحيفة أخبار اليوم بتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠١٢م على الرابط :
http://akhbaralyom.net/news_details.php?sid=59376

للإعداد للحوار الوطني الدكتور ياسين سعيد نعمان أمين عام الحزب الاشتراكي، حينها ، وأحد ابرز قيادات اللقاء المشترك ، قائلا « لسنا مع حديث عن ثوابت لا يشملها الحوار، الحوار مفتوح سياسيا وأيديولوجيا ومعرفيا لكل الآراء المطروحة»[١] وثارت معركة مرجعية مؤتمر الحوار بعد أن انتقد الشيخ عارف الصبري عضو لجنة تقنين أحكام الشريعة في البرلمان اليمني تصريحات ياسين سعيد نعمان في كتابه «الحوار الوطني عمار أم دمار » ، ولم تكن هناك استجابات لمطالب العلماء والمشايخ ، ومضى المعدون للحوار الوطني في ترتيباتهم وأصدروا التقرير النهائي للحوار الوطني في ١٢ ديسمبر ٢٠١٢م ، الذي تجاهل تماما تلك المطالب.

وبعد صدور التقرير تدارسته هيئة علماء اليمن ، وأصدرت بياناً أكدت فيه على أنه بعد دراستها للتقرير تبيّن لها « أنه لم تتم الإستجابة لما سبق وطالب به علماء ومشايخ اليمن بان تكون الشريعة الإسلامية هي مرجعية مؤتمر الحوار رغم أن تلك المضامين والقضايا والضوابط [التي تضمنها التقرير] ذات صلة وثيقة بالشريعة الإسلامية »[٢] ، ومع ذلك جاء الرد من الدكتور عبد الكريم الإرياني رئيس اللجنة الفنية للحوار الوطني إذ قال إنه تم الاتفاق على أن يكون « الحوار سيد نفسه »[٣] ، وبهذا أُقصي العلماء والمشايخ كمكون مستقل بذاته لرفضهم المشاركة في حوار لا يقر مرجعية الشريعة الاسلامية .

(١) أنظر عارف الصبري ، مؤتمر الحوار عمار أم دمار ...

(٢) انظر بيان هيئة علماء اليمن الصادر في ٧ فبراير ٢٠١٣م .

(٣) انظر الرابط :

http://akhbaralyom.net/news_details.php?sid=63417

المبحث الرابع : اختيار أعضاء الحوار ، المعايير والأهداف

كما هو معروف ، فإن توزيع مقاعد مؤتمر الحوار ، ينبغي أن يكون انعكاساً حقيقياً لممثلي الشعب اليمني ، ولا يوجد هناك طريقة معاصرة وشرعية وعملية ودقيقة لاختيار ممثلي الشعب سوى طريقة واحدة ، وهي انتخاب ممثلي الشعب انتخاباً حراً ونزيهاُ ، أو أن تختارهم هيئة منتخبة بحريةٍ ونزاهة ، وهذا معيار دقيق تعمل بموجبه كل الدول التي تريد مصلحة شعوبها ، إلا أن الأمر اختلف تماما في اليمن ، فاللجنة الفنية التي هندست اختيار أعضاء مؤتمر الحوار بطريقة بعيدة عن الانتخابات ، قامت بالاختيار وفقا لمعايير تخضع للإشراف الأجنبي ، كما بينا سابقا ، مما يؤكد عدم شرعية إدعائهم بتمثيل الشعب ، وهذا ما أكده التقرير النهائي للجنة الفنية ، حيث وُضعت معايير لاختيار اعضاء مؤتمر الحوار ، تختلف عن المعايير التي يضعها الدستور اليمني لأعضاء المجالس الذين سيقررون مصير الدولة والشعب.[1] لتتمكن من تحقيق أهداف محددة من خلال المعايير التي حددتها ومن هذه الأهداف :

---

(١) المعايير التي وضعتها اللجنة الفنية هي : ١-المواطنة. ٢ -ان يكون المشارك متمتعاً بكامل الاهلية ٣- ان يكون حاصلاً على الثانوية العامة او ما يعادلها) اعترض على حذفها اربعة اعضاء ومطلوب حسم حذفها او ابقاؤها بقرار من الاخ رئيس الجمهورية ٤- ان يكون مرشحاً من الجهة التي يمثلها ووفقاً للآليات المحددة لذلك ، ٥- التحلي بدرجة عالية من الإحساس بالمسؤولية والالتزام بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وعلى كل المكونات والفعاليات تحري ان لا يكون أيٌّ من ممثليها ممن قد سبق مواجهتهم بدعاوى ذات مصداقية مدعومة بدلائل قوية عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، أو جرائم ضد الإنسانية، أو انتهاكات للقانون الدولي الإنساني.، ٦- أن لا يكون المرشحون خاضعين لجزاءات اعتمدها مجلس الأمن الدولي. انظر التقرير النهائي للجنة الفنية .. مرجع سابق.

إزاحة عددٍ من شعائر الإسلام لصالح حقوق الإنسان

ألزمت اللجنة الفنية الأحزاب والقوى السياسية بعدد من المعايير التي على أساسها يقدموا مرشحيهم لعضوية مؤتمر الحوار ، وعند دراسة المعايير التي وضعتها اللجنة الفنية وتحليلها بتمعّن ، يتبين انه تم استبعاد المعايير التي تقرر على المشاركين الالتزام بالثوابت الدينية والوطنية (الشريعة الإسلامية والوحدة الوطنية) ، فبينما يشترط الدستور اليمني على من يرشح نفسه لعضوية مجلس النواب (المادة ٢/٦٤) من الدستور اليمني أن يكون مستقيم الخلق والسلوك مؤديا للفرائض الدينية وأن لا يكون قد صدر ضده حكم قضائـي بات في قضية مخلة بالشرف والأمانة ما لم يكن قـد رد إليـه اعتبـــاره. »، فإن المعيار المقابل لذلك من معايير المرشحين لعضوية مؤتمر الحوار هو « الالتزام بحقوق الإنسان والقانون الانساني الدولي » ، وهذا المعيار فضفاض وليس دقيقاً كما هو عليه حال المادة الدستورية المشار إليها أعلاه لاختلاف مفاهيم حقوق الإنسان من حضارة إلى أخرى ومن ثقافة إلى أخرى ، فعلى سبيل المثال ، فإن شرب الخمر ومعاشرة الخليلات والإتجار بالربا وعقوق الوالدين ، لا تعد مخالفةً لحقوق الإنسان وفقا للتصور الغربي ، بينما مرتكبها في الثقافة اليمنية الاسلامية تخرجه من الإستقامة والخلق والسلوك القويم ، وهذا يفتح الباب أمام كثير ممن كان يعتبرهم الشعب اليمني غير مؤهلين للنظر في الشؤون العامة ، ليعتلوا مناصب تقرر مصير اليمن ، كما أن هذا يُمهد لنجاح فكرة « التوافق » في اليمن التي ستجمع من لا يؤمنون بثوابت البلاد مع غيرهم في خطوة تستهدف تلك الثوابت وتأتي عليها من الأساس.

إزاحة التمسك بالكتاب والسنة لصالح إجراءات اللجنة الفنية

وحتى يتضح لنا الأمر بشكل أكبر ، سنتناول شاهداً آخر يؤكد صحة ما ذهبنا إليه في تحليلنا أعلاه . وهو قيام اللجنة الفنية بتغيير اليمين الدستورية ، التي يُلزم اعضاء مجلس النواب بالقسم بها عند وصولهم إلى مجلس الشعب ، إلى صيغة مختلفة تتيح مساحةً واسعةً لأعضاء مؤتمر الحوار لتغيير ثوابت اليمن الدينية والوطنية . فاليمين الدستورية التي يلقيها أعضاء مجلس النواب بحسب الدستور اليمني صيغتها كالآتي : « أقسم بالله العظيم أن أكون متمسكاً بكتاب الله وسنة رسوله، وأن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهوري، وأن أحترم الدستور والقانون، وأن أرعى مصالح الشعب وحرياته رعايةً كاملة، وأن أحافظ على وحدة الوطن واستقلاله وسلامة أراضيه »[1]، بينما اليمين التي يقسم بها أعضاء مؤتمر الحوار تم صياغتها من قبل أعضاء اللجنة الفنية للإعداد للحوار الوطني كالآتي : « بسم الله الرحمن الرحيم، أقسم بالله العظيم أن أقوم بكل واجباتي كعضو في مؤتمر مؤتمر الحوار الشامل في اليمن، وبدون خوف أو انحياز أو تمييز وبنية صادقة وأن ألتزم وفي جميع الأوقات بالقواعد والإجراءات. وأن أمثل بصدق مصالح الشعب بكامل تنوعها وأتعهد أن أقوم بواجباتي على أكمل وجه وأن أسعى إلى تحقيق نتائج إيجابية و بما يمليه علي ضميري[2] ».

عند المقارنة بين القسمين المشار إليهما أعلاه ، نجد أنه لا يوجد في القسم الذي أعدته اللجنة الفنية عبارة التمسك بكتاب الله وسنة رسوله أو المحافظة على

(١) أنظر الدستور اليمني .

(٢) أنظر التقرير النهائي للجنة الفنية ...مرجع سابق.

النظام الجمهوري أو الحفاظ على وحدة الوطن واستقلاله وسلامة أراضية ، أي لا وجود للثوابت الدينية والوطنية ، واستبدلت بالالتزام بالقواعد والإجراءات التي أقرتها اللجنة الفنية وبمراعاة مصالح الشعب « بكامل تنوعها » وهذا اعتراف واضح بفكرة « التوافق » التي يعدها الغرب الأداة لتنفيذ استراتيجيته في اليمن ، فإذا كانت فئة في الشعب مهما صغر حجمها تُعد نشر مذهب منحرف عن كتاب الله وسنة رسوله مصلحة ، وإذا كانت فئة من الشعب مهما صغر حجمها تعتقد انه ليس من مصلحتها الوحدة أو النظام الجمهوري فالعضو الذي أقسم على ذلك سيعمل من داخل مؤتمر الحوار وفقا لنيته كما هو واضح من صيغة اليمين التي أقسمها ، « بما يملي علي ضميري ». وهذا لا يعني سوى التمهيد لخوض حوار سيؤسس للنزاعات الإثنية (المذهبية والعرقية والمناطقية) ليبقى الأمن الوطني اليمني مرتبطاً بالخارج الذي رتب الحوار وأعد له ليحقق أهدافه بكل يسر في المرحلة القادمة .

إزاحة أبرز علماء اليمن والتغاضي عن رموز الفساد

كما أن من معايير اختيار أعضاء مؤتمر الحوار ، المعيار رقم ٦ ، الذي يقول « أن لا يكون المرشحين خاضعين لجزاءات اعتمدها مجلس الأمن الدولي »[١] ، وعند النظر في هذا المعيار ودراسته فإننا نكتشف أن المقصود بهذا المعيار هو الشيخ عبد المجيد بن عزيز الزنداني رئيس هيئة علماء اليمن ، وأحد ابرز الشخصيات الإسلامية المناهضة للمشروع الغربي في العالم الإسلامي ، فهو الشخصية اليمنية المؤثرة والمعروفة التي تخضع لجزاءات من قبل مجلس الأمن الدولي في إطار سياسة

(١) نفس المرجع.

الولايات المتحدة الأمريكية التي تحاصر علماء المسلمين بدعوى سياسة الحرب على « الإرهاب » ، بالرغم من أن الحكومة اليمنية قد أعلنت رسمياً من سنوات أن الشيخ الزنداني قد تحدى الإدارة الأمريكية أن تثبت تورطه بما من شأنه دعم الإرهاب أو مساندته وأنه مستعد للخضوع للقضاء اليمني وهو الأمر الذي عجزت عنه الإدارة الأمريكية ، وهذا يعني أن المعايير التي وضعتها اللجنة الفنية وبإشراف دولي قد فُصّلت تفصيلاً لإقصاء من لا يريد الغرب مشاركته في الحوار والوطني ، ولقد صرح السفير الأمريكي وبكل صراحةٍ أن مشاركة الشيخ الزنداني لن يفيد مؤتمر الحوار كونه مدرجاً في قائمة جزاءات مجلس الأمن.[1] وكان الشيخ الزنداني ، من حيث المبدأ ، قد رفض المشاركة في حوار لا يقر مرجعية الشريعة الإسلامية. هذا فضلا عن أن الكثير من المشاركين في مؤتمر الحوار من رموز الفساد المعروفة لدى الشارع اليمني ، ولم تطبق عليهم معايير هذه اللجنة على علاتها ، وهذا ما اثارته الصحافة اليمنية دون ان يلتفت إليها أحد ، إذ شارك في الحوار رموز كثيرة من المتهمين بأنهم والغون في دماء الشعب اليمني وأمواله ، فالمقصود ليس مصلحة الشعب اليمني أساسا، فلقد تحدث المحامي عبدالعزيز السماوي لصحيفة « أخبار اليوم »، مشيراً إلى أن أغلب القيادات التي يفترض أن تشارك في الحوار لا تنطبق عليها هذه المعايير، ومتورطة في قضايا انتهاك حقوق الإنسان ، كما يُذكر أن كثيراً من القيادات سواء أكانت في الحراك الجنوبي أو في السلطة أو في الأحزاب السياسية متهمة في ارتكاب انتهاكات في حقوق الإنسان كما في أحداث يناير ١٩٨٦ كما أن قيادات سياسية وحزبية متهمة بذات الاتهامات خلال أحداث حرب١٩٩٤م

(١) انظر تصريحات السفير الامريكي على مارب برس الرابط :
http://www.marebpress.net/news_details.php?lng=arabic&sid=51973 .

كما أن جماعات أخرى ارتكبت انتهاكات ضد حقوق الإنسان ولا زالت ترتكبها وسبق أن رفع ضدها دعاوى في المحاكم الدولية كجماعة الحوثي[1] .

المبحث الخامس : هندسة التغيير ، المشاركون والتلاعب بالأحجام

وبالرغم من كل المؤشرات السابقة التي تدل على انحراف مسار مؤتمر الحوار، إلا أن الكثير من القوى السياسية في انسياقها وراء الإستراتيجية الغربية ، وبذريعة التعامل مع الأمر الواقع ، قد شاركت في مؤتمر الحوار، باعتبار أن للأحزاب السياسية عُمقاً شعبياً لاسيما الكبرى منها (الاصلاح ، المؤتمر) . وإذا ما سلمنا بأن للقوى السياسية عُمقاً شعبياً وتجاوزنا مسألة تجديد شرعيتها في انتخابات حرة ونزيهة ، فإن علينا أن ننظر إلى الحجم الممنوح للأحزاب في مؤتمر الحوار وقدرتها على صناعة القرار أو حتى مجرد التأثير عليه ، وليتضح لنا الأمر فإن علينا عقد مقارنة علمية بين الأحجام الحقيقية لممثلي الشعب من قواه الحزبية التي تشكلت عبر انتخابات سابقة وبين الأحجام التي مُنحت للأحزاب من قبل اللجنة الفنية لتمثل الشعب في مؤتمر الحوار ، سيتضح لنا أن اللجنة الفنية قزّمت من حجم بعض الأحزاب السياسية (المؤتمر، الاصلاح ، الرشاد السلفي) وضخّمت من قوى لم يكن لها وجود يذكر في الساحة اليمنية لتضمن تحكمها بسير مؤتمر الحوار وبمخرجاته بما يحقق مشروع القوى الأجنبية في اليمن .

---

(١) أنظر على سبيل المثال موقع يمن برس ، معايير اللجنة تمنع قيادات في الحراك والأحزاب من المشاركة في مؤتمر الحوار (قائمة بالأسماء) ، الإثنين، ٠٧ يناير، ٢٠١٣ على الرابط :

http://yemen-press.com/news16713.html

مقارنة بين أحجام الأحزاب عبر الانتخابات وأحجامها وفق اللجنة الفنية

كما سبق القول ، تُعد الانتخابات انعكاساً حقيقياً لمكونات الشعب ، ولما كانت معظم انتخابات اليمن مشكوكاً في صحتها ، فإن أصدقها على الإطلاق انتخابات ١٩٩٣م على عِلاتها ، ولقد وقع اختيارنا على نتائجها لعقد المقارنة بين أحجام الأحزاب عبر الانتخابات وأحجامها عبر اللجنة الفنية تحر منا للدقة ولتقديم اصدق صورة ممكنة لما يمكن ان تعكسه الانتخابات من أحجام للقوى السياسية ، إذ لو اخترنا انتخابات أخرى لاسيما الأخيرة منها في ظل انفراد صالح بالسلطة وتزييف نظامه الفاضح للعملية الانتخابية فإننا نكون قد قدمنا تصوراً غير صائب بالرغم من أنها تصب في الاتجاه الذي نصبوا إليه ، ولكن اختيارنا لانتخابات ١٩٩٣م تم على أساس أنها تُعد الأكثر مصداقيةً ودقةً ، إذ كان هناك توازن قوى في البلاد ، وكانت اليمن قد فتحت الباب على مصراعيه لكل المكونات في الدفع بأبنائها خلال الفترة الانتقالية التي استمرت ٣ سنوات تقريبا للمشاركة في الانتخابات سواء من خلال الاحزاب السياسية أو من خلال التنافس كمستقلين ، وبناءً على قانون انتخابي ارتضته القوى السياسية المتكافئة ، بالذات حزبا المؤتمر والاشتراكي الحاكمان آنذاك .

الجدول أدناه، يوضح أسماء الأحزاب والتنظيمات السياسية المشاركة في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٣ وعدد المقاعد الفائزة فيها ، يعطينا تصوراً عن الأحجام الحقيقية للمكونات السياسية في اليمن ، تلك الأحجام التي سنقارنها بالنسب التي منحتها اللجنة الفنية للقوى المشاركة في مؤتمر الحوار ، لنرى إلى أي مدى عكست النسب حقيقة التمثيل للمكونات السياسية في اليمن .

انتخابات ١٩٩٣م[١]

اسم الحزب	عدد المقاعد التي فاز بها
المؤتمر الشعبي العام	١٢١
الحزب الاشتراكي اليمني	٥٦
التجمع اليمني للإصلاح	٦٢
حزب البعث العربي الإشتراكي	٧
التنظيم الوحدوي الناصري	١
الحزب الديمقراطي الناصري	١
التصحيح الشعبي الناصري	١
المستقلون	٤٨
حزب الحق	٢

وإذا قارنا الجدول أعلاه (جدول نتائج انتخابات ١٩٩٣م) مع الجدول الخاص بتوزيع مقاعد مؤتمر الحوار (المذكور سابقا) فإن النتيجة ستكون كما يبينه الشكل التالي :

(١) المصدر / اللجنة العليا للانتخابات على الرابط :
http//:www.yemen-nic.info/contents/Politics/entkh1993.php?print=Y

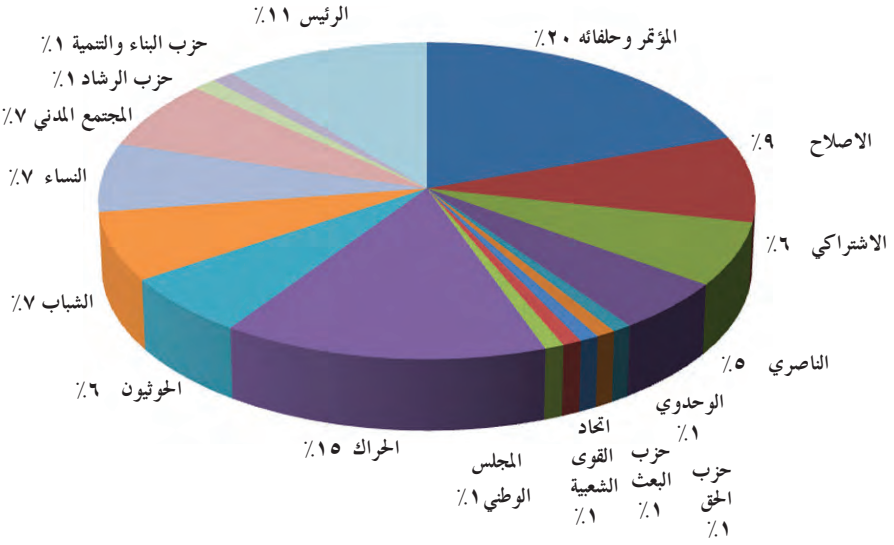
الرئيس ١١٪
حزب البناء والتنمية ١٪
حزب الرشاد ١٪
المجتمع المدني ٧٪
النساء ٧٪
الشباب ٧٪
الحوثيون ٦٪
الحراك ١٥٪
المجلس الوطني ١٪
اتحاد القوى الشعبية ١٪
حزب البعث ١٪
الوحدوي ١٪
حزب الحق ١٪
الناصري ٥٪
الاشتراكي ٦٪
الاصلاح ٩٪
المؤتمر وحلفائه ٢٠٪

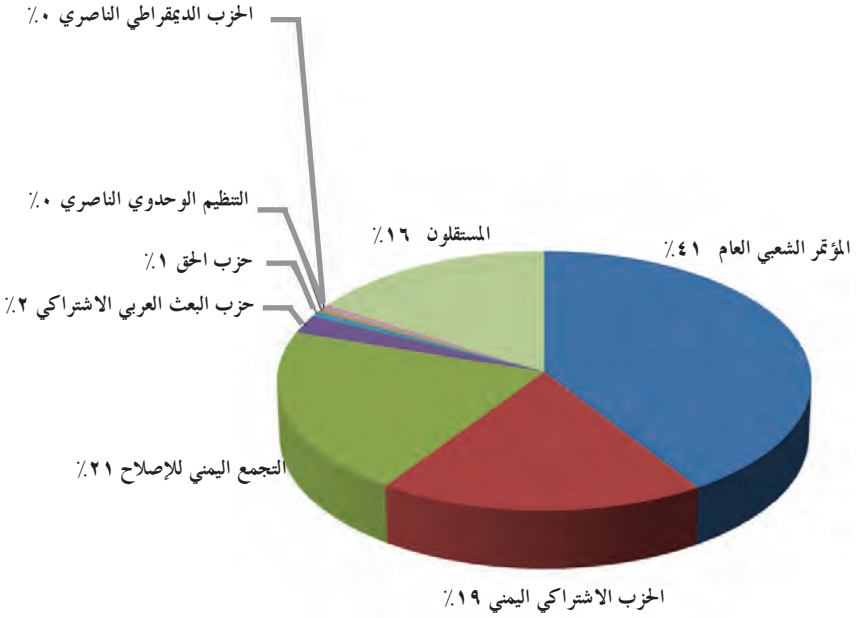
الحزب الديمقراطي الناصري ٠٪
التنظيم الوحدوي الناصري ٠٪
حزب الحق ١٪
حزب البعث العربي الاشتراكي ٢٪
التجمع اليمني للإصلاح ٢١٪
الحزب الاشتراكي اليمني ١٩٪
المستقلون ١٦٪
المؤتمر الشعبي العام ٤١٪

من خلال مقارنة ما عكسته الانتخابات من مكونات للشعب اليمني ومقارنتها بالتقسيم الذي قدمته اللجنة الفنية التي تعمل تحت اشراف دولي ، نجد الآتي :

١- تهميش القوى الرئيسية وتفعيل القوى الهامشية

حصلت جميع الأحزاب السياسية مجتمعةً في انتخابات ١٩٩٣م على ما نسبته ٨٤٪ من التمثيل الشعبي ، بينما حصل المستقلون على ما نسبته ١٦ ٪ فقط . وعند مقارنة هذه النسب بالتمثيل الذي جاءت به اللجنة الفنية التي شُكلت وعملت تحت الإشراف الأجنبي ، نجد أن الأحزاب السياسية (بما فيها الأحزاب الجديدة) قد مثلت بما نسبته ٤٣٪ فقط وهذا يعني أنه قد تم مصادرة ٤١٪ من نصيبها ليمنح لجهات أخرى لا تمثل الشعب تمثيلاً حقيقياً ، هذا فضلاً عن أن الأحزاب السياسية قد فُرضت عليها معايير اللجنة الفنية لضمان ترشيح أسماء تحظى بالقبول الأجنبي، كما ذكر سابقا.

وعند التمعن في جدول توزيع المقاعد نجد أن الشعب لم يمنح المكونات الأخرى في انتخابات ١٩٩٣م سوى ١٦٪ على اعتبار أن الدستور اليمني كان قد سمح في تلك الانتخابات لأي كان في الترشيح ، فمن لم يتفق مع الاحزاب وبرامجها جاز له ان يدخل الانتخابات كمستقل ، لكن الأحجام الممنوحة من اللجنة الفنية غيّر الأمر تماما ، فالمكونات التي كان حجمها ١٦٪ أصبح حجمها ٥٧٪ من مقاعد مؤتمر الحوار .

وهكذا ضم مؤتمر الحوار مكوناتٍ ليس لها سند شعبي وعلى رأس هذه المكونات الحراك الجنوبي (انفصاليون) والحوثيون(متمردون شيعة) والمرأة والشباب والمجتمع المدني (علمانيون). وهذا امر مقصود وهو ما أقرّ به جمال بن عمر أثناء لقائه بقادة

الحراك الانفصالي في القاهرة حيث اوضح لهم أن المبادرة الخليجية في نسختها الأولى عملت على إخراج صالح من السلطة ونقلها لنائبه الذي كان عليه ان يُعد البلاد لانتخابات وفقا للدستور اليمني، ولكن بعد تدخل الامم المتحدة ووضع الآلية التنفيذية المزمنة فالأمم المتحدة هي من عملت على ادخال المتمردين الحوثيين والانفصاليين والمرأة وغيرها من الفئات في مؤتمر الحوار .[1] وما سبق يعني أن إقحام فئات لا يوجد لها شعبية حقيقية لا تعكس الإرادة الشعبية بل تعكس إرادة القوى الأجنبية التي فرضتها وهيئت المناخ لدخولها مؤتمر الحوار ، وهذا له دلالة عميقة تتمثل في مصادرة إرادة الشعب اليمني ووضعه تحت الوصاية بطريقة غير مباشرة.

ولعله من المهم أن ننبه إلى أن الشعبية التي قد يلمسها المراقبون اليوم للحراك الجنوبي والحركة الحوثية ، بعد مضي ما يقرب من أربع سنوات على الثورة الشعبية لعام ٢٠١١م ، يعود إلى الإخفاقات الكبرى التي وقعت بها القوى السياسية الرئيسية في البلاد من خلال اتباعها للاستراتيجية الغربية ، وإلى المتغيرات الخطيرة على الأرض التي وفرتها القوى المتدخلة بالشأن اليمني للقوى المتمردة كالمال والمساندة الإعلامية والسياسية والعسكرية ، مما مكنها من توظيف الإحباط عند الشعب وإستغلال بعض أبناءه وتجييشهم في مشاريعها الخاصة.

٢- إبقاء النظام السابق

وبالإضافة إلى كل ذلك الافتئات على حق الشعب اليمني ، فإننا نجد أن التمثيل

(١) تسجيل صوتي لجمال بن عمر للقاء الذي جمعه مع قادة الحراك الانفصالي في القاهرة
http://www.youtube.com/watch?v=BpRpckW3tHY

في مؤتمر الحوار يحتوي على ما هو أخطر مما سبق ومن ذلك أن حزب المؤتمر الشعبي العام ، الحزب الحاكم الذي ثار عليه الشعب ، قد حصل على ٢٠٪ ليصبح اكبر مكون من مكونات مؤتمر الحوار ، هذا بالرغم من أنه المسؤول الأول عمّا آلت إليه البلاد من احتقانات إنتهت إلى ثورة شعبية ، فضلاً عن تورط قادته بمشاريع فساد كبرى وعلى رأسها مشروع الفساد السياسي ، مشروع تمديد وتوريث الحكم، وتم قبول أعضائه في مؤتمر الحوار رغم مخالفتهم الواضحة للمعايير التي جاءت بها اللجنة الفنية ذاتها التي تمنع مشاركة من ارتكبوا جرائم ضد الانسانية وحقوق الانسان . فالأصل أن لا يُسمح لهم بدخول مؤتمر الحوار كونهم قد حصلوا على الحصانة بموجب المبادرة الخليجية مقابل عدم ملاحقتهم قضائيا ، ويُعد توقيعهم على المبادرة الخليجية اعترافاً صريحا بارتكاب الجرائم بحق الشعب اليمني ، فكيف لهم ان يصبحوا اكبر مكون للحوار الوطني الذي سيقرر مصير الشعب اليمني ؟!.

٣- دكتاتورية الأقلية : « التوافق » واستمرار السيطرة الأجنبية

إن توزيع المقاعد في مؤتمر الحوار على الشاكلة التي رأيناها أعلاه ، قد أعطى كل المكونات القدرة على تعطيل أي قرار لا يتفق مع ما تريده ، فعلى سبيل المثال فإن حزب الحق وهو الحزب الذي كان يمثل التوجه الهاشمي في اليمن بما فيه الحوثيون كان قد حصل في انتخابات ١٩٩٣م على ما نسبته ١٪ إلا أن اللجنة الفنية قد منحت هذا التوجه ، الذي صار يمثل حزب الحق والحوثيين واتحاد القوى الشعبية ٨٪ ، أي أنه تم مضاعفة حجمه ٨ مرات ، وبات من اليسير عليه عن طريق عناصره الآخرين الذين تم إدماجهم ضمن مكونات الشباب والمرأة ، أن يُعطل أي قرار لا يتفق معه ، وصار حجمه مقارباً جداً لحجم حزب الإصلاح الإسلامي الذي حصل

على ٩٪ من المقاعد في مؤتمر الحوار فقط ، رغم أنه كان قد حصل في انتخابات ١٩٩٣م على ما نسبته ٢١٪ بالرغم من أنه لم يكن حزب الدولة بل إنّ تمكنه من الحصول على تلك النسبة جاء بحكم التأييد الشعبي الجارف له حينها.

ما سبق يعني أن مصير اليمن بات يخضع لما يمكن أن نطلق عليه دكتاتورية الأقلية وهو ما يخالف مفهوم الإرادة الشعبية جملةً وتفصيلا. وبحسب ما أقرته اللجنة في تقريرها حول آلية اتخاذ القرار فإنه لاتخاذ قرار ما فإن سياسة « التوافق » لا تزال قائمة إذ يتطلب الأمر موافقة ما نسبته ٩٠٪ من الأعضاء وهي نسبة عالية جداً تساوي ٥٠٩ من المقاعد ، وإذا لم يتم ذلك يوضع الأمر بيد لجنة تسمى لجنة التوفيق للمساعدة في اقناع المكونات لاتخاذ القرار وان عجزت يمكن أن يؤخذ القرار بموافقة ٧٥٪ من أصوات المشاركين في الحوار ، أي ما يعادل ٤٢٤ مقعداً[١] ، ولا يوجد مكون يمكنه حتى الاقتراب من حيازة هذه النسبة ، بل إن الأحزاب مجتمعةً لا يمكن لمثليها تحقيق ذلك ، أي أنه لا يوجد أي طرف يتمتع بأي نوع من التحكم بالمؤتمر أو السيطرة عليه ، والهدف الرئيس من ذلك هو ان المرجعية عند كل الأحزاب يكون ممثل الأمين العام للأمم المتحدة جمال بن عمر ، وهذا ما درج عليه الأمر طوال فترة انعقاد المؤتمر ، وبالتالي فإن القرار يظل بيد القوى الأجنبية التي تقود عملية « التوافق » ويصبح الشعب اليمني وإرادته خارج العملية السياسية بعد أن وافقت قواه السياسية في الدخول في مؤتمر الحوار على أسس غير سوية كما تبين لنا من خلال هذه الدراسة.

(١) مرجع سابق ، التقرير النهائي ... ص ٤٨.

الفصل الخامس
جلسات مؤتمر الحوار هيمنة التمرد والإنفصال والعلمانية

المبحث الأول : غياب المعارضة وممارسة التضليل الإعلامي

بعد أن هُيئت ساحة مؤتمر الحوار بالطريقة التي تفرض هيمنةً أجنبيةً على إرادة الشعب اليمني وتجرده من حقه الطبيعي في تقرير شؤونه عبر ممثليه الحقيقيين ، ذهب أعضاء مؤتمر مؤتمر الحوار لعقد جلساته تحت إشراف أجنبي مباشر ، يتمثل في إشراف عشر دول هي الخمس الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي (الولايات المتحدة ، بريطانيا، فرنسا، روسيا الاتحادية ، الصين) ودول الخليج العربي التي قدمت المبادرة الخليجية باسم مجلس التعاون الخليجي ، باستثناء قطر التي انسحبت من المبادرة في مرحلة مبكرة في العام ٢٠١١م ، إثر مماطلة الرئيس السابق صالح في التوقيع عليها ، مما أدى إلى فرض شروطٍ جديدةٍ أخلت بجوهر المبادرة الخليجية ، كما ذكُر سابقا ، وتمثل الإشراف على مؤتمر الحوار ، بإشراف جمال بن عمر ممثل الأمين العام للأمم المتحدة والذي أضفى وجوده شرعيةً دوليةً على ما يدور في اليمن.

وبهذا ، وبالرغم من المعايير المختلّة التي هيئت للحوار الوطني ، دخلت القوى السياسية في الحوار ، وبدأت كل وسائل الإعلام المحلية والأجنبية ، تقدم مؤتمر الحوار في اليمن على أنه الحل ، وانه خيار الشعب اليمني و يعبّر عن إرادته ، وأنه مثّل حكمة اليمنيين وأنقذهم من الحرب الأهلية ، والحقيقة أن دور الإعلام

على هذا النحو كان نتيجةً طبيعيةً لغياب دور المعارضة ، فلم يعُد هناك معارضة تبيّن للشعب الرأي الآخر، فكل القوى السياسية الفاعلة في البلاد اشتركت في العملية السياسية وبدأت ما يسمى بالحوار الوطني الشامل، ولقد اتفقت على الالتزام بخطة إعلامية وضعتها مقررات اللجنة الفنية في تقريرها النهائي، والتزم الجميع بموجبها بالترويج للحوار الوطني وعدم معارضته أو كشف سلبياته للشعب، فلقد نصت الخطة الإعلامية على « الإبتعاد عن المناكفات السياسية في الخطاب الإعلامي ، وعدم التورط بمجادلة مناوئي مؤتمر الحوار »، وبالرغم من أنها أكدت على « ضرورة الإنصات للأصوات الناقدة » لكنها أقرت « الإكتفاء بالتركيز على إيجابيات الحوار وإيضاح ما يلتبس منه »، ومما تم الاتفاق عليه « الامتناع عن استخدام مصطلحات التخوين والتحريض والتكفير ضد أي طرف من الأطراف» وذلك حتى يمارس الخارجون على ثوابت الشعب اليمني الدينية والوطنية مهامهم بضرب تلك الثوابت في معزل عن الشعب اليمني وفق سياسية تضليل إعلامي مُمنهج ، وقد أقر الجميع أيضا « الالتزام بميثاق الشرف وبما يقر المؤتمر عدم نشره »[1] بل أن قرار رئيس الجمهورية المنظم لعمل مؤتمر الحوار والذي جاء ليحول التقرير النهائي للجنة الفنية إلى قرار جمهوري قد احتوى نص المادة ٤٨ والذي جاء فيه :

« مادة (٤٨) تتولى الأمانة العامة للمؤتمر إعلام جماهير الشعب بكل فئاته بأعمال المؤتمر ومستوى التقدم في أعماله، ولا يتم نشر ما يتم الاتفاق على عدم

(١) انظر تقرير اللجنة الفنية للإعداد والتحضير للحوار الوطني المقدم لرئيس الجمهورية في ١٢ ديسمبر ٢٠١٢م ، والنصوص المقتبسة من الخطة الإعلامية في الصفحات ٧٩ ، ٨٠ والوثيقة يمكن الاطلاع عليها في الموقع الرسمي للحوار الوطني على الرابط :
http://www.ndc.ye/ndcdoc/Final_Report_of_the_Technical_Committee.pdf

نشره في اطار هيئات المؤتمر المختلفة. »[1]

وهكذا كان من الواضح أن هناك رغبةً في إخفاء الكثير من الحقائق عن الشعب اليمني ، ولقد تُرجمت هذه الرغبة في الخطة الإعلامية للتقرير النهائي للجنة الفنية ، وبموجب المادة التي تنص صراحةً على عدم نشر ما يتم الاتفاق على عدم نشره. وهذا يقودنا للتساؤل عمّا فعلته القوى المشاركة في مؤتمر الحوار ، لاسيما تلك القوى التي لا تملك شرعيةً شعبية ، وإنما حصلت على شرعية بفضل فرضها على اليمنيين في ما سُمي « حوار وطني » ، تحت إشراف دولي غربي تحديداً ، كما بينا سابقا.

المبحث الثاني : ماذا فعلت القوى غير الشرعية في مؤتمر الحوار ؟

اخضاع الدولة للابتزاز السياسي

أثناء مؤتمر الحوار تمكنت الفئات المشاركة فيه ، وخاصة القوى العلمانية والإنفصالية (الحراك الجنوبي) والمتمردة (الحوثيون) ، من تمرير وثيقة خطيرة جدا على أمن البلاد وشريعتها ووحدتها واستقلالها ، وهي ما أطلق عليها الإعلام اسم مصفوفة الإجراءات التنفيذية للنقاط العشرين والنقاط الإحدى عشر، وهذه النقاط العشرون ، كما بيّنا سابقا قد وضعت اللبنة الأولى لشرعنة ما هو غير شرعي ، ونزع الشرعّية عمّا هو شرعي ، وكانت الهم الشاغل للجنة الفنية ومهمتها الأساسية إذ تابعتها كأول أعمالها وإلى أن بدأت الحكومة بتنفيذها ، ولقد

(١) أنظر قرار رئيس الجمهورية رقم (١٠) لسنة ٢٠١٣م ، بشأن النظام الداخلي لمؤتمر مؤتمر الحوار الشامل ، ١٦ مارس ٢٠١٣م ، على موقع وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) على الرابط :

http://www.sabanews.net/ar/news302233.htm

صرح بذلك الدكتور أحمد شرف الدين عضو اللجنة الفنية لقناة آزال قائلا :

« أنا عضو في اللجنة الفنية واللجنة الفنية هي التي صاغت النقاط العشرين وجلسنا نناقش هذا الموضوع فترةً طويلة بداية عمل اللجنة الفنية ، يعني لم ندخل في عملنا المهني أو الفني إلا بعد أن انتهينا من مناقشة النقاط العشرين وأقررناها ورفعناها إلى رئيس الجمهورية من أن [كي] يبدأ بتنفيذها خلال فترة عمل اللجنة الفنية ... ثم بعد ذلك في مؤتمر الحوار أحيينا هذا الموضوع من جديد ... وتبنته المكونات السياسية وفرق العمل كلها ... وطرح على الجلسة النصفية ... واتخذ قرار من اللجنة النصفية بتنفيذ النقاط العشرين ورفع الامر مرة ثانية إلى رئيس الجمهورية وإلى الحكومة ... إلى أن صدر ... بعد ذلك التوجيه بالضغط الشديد من مؤتمر الحوار صدر توجيه الحكومة بأن تقوم بالتنفيذ »[1].

وعلى نفس المنوال ، كانت اللجنة الفنية بعد انعقاد مؤتمر الحوار قد أضافت شروطاً إضافية لقوى الحراك الجنوبي باسم النقاط الإحدى عشر ، والتي احتوت على نقاط ليست سوى مجموعةٍ من المطالب التي صيغت على هيئة أوامر للحكومة اليمنية وجب تنفيذها للاستمرار في الحوار ، وكانت النقطة الأولى في النقاط الإحدى عشر ، إدانة أي « فتاوى تكفيرية » صدرت بحق أبناء الجنوب في حرب ١٩٩٤م ، والحقيقة أنه لم تكن هناك فتوى تكفيرية بحق أبناء الجنوب ، فعامة أبناء الجنوب ساهموا مساهمة فعالة في التخلص من الانفصاليين في تلك الحرب، والفتاوى لم تكن سوى ضد من فجّر الحرب الأهلية ، بجواز قتالهم ومساندة

(١) أنظر تسجل للمقابلة على اليوتيوب ، (نافذة على الحوار ، دكتور أحمد شرف الدين) ، قناة آزال.
: https//:www.youtube.com/watch?v=WEk0JhywlP0

الدولة في السيطرة على تمردهم واجتثاثه ، ثم تلت هذه النقطة بقية النقاط التي تطلب من الدولة اتخاذ إجراءات عسكرية وأمنية معينة في الجنوب ، والإفراج عن المعتقلين ، وإعادة الموظفين المقصيين من وظائفهم وتعويضهم وتعويض قتلاهم ، ووقف صرف الأراضي ، وإيقاف المناقصات المتعلقة بقطاع النفط والغاز ، ووقف الامتيازات الممنوحة لشركات الصيد في المياه الإقليمية الجنوبية ، ومطالب متعلقة باتخاذ اجراءات محددة تخص الشركات النفطية وعقود عملها.[1]

والحقيقة أن كل ما سبق ليس سوى توظيفٍ سياسيٍ لمجموعةٍ من الإدعاءات التي تحتاج إلى قضاءٍ نزيهٍ يفصل فيها ، ولذا فإن الهدف من وضعها يأتي في إطار ركوب موجة مظلومية الجنوب لتحقيق أغراض تخدم أهداف من يؤيد ويحمي ويدعم عدداً من الساسة الذين يدركون أن لا مكانة لهم لدى أبناء اليمن عبر صناديق الإقتراع ، ربما لماضيهم المشين وربما لعلاقاتهم المشبوهة مع دولٍ اجنبية، ولكنهم يدركون أنهم قد يحققون أهدافهم في ظل الفوضى السياسية وغياب سيادة الدولة ، ليتحولوا إلى أدوات بأيدي قوى أجنبية لها أجنداتها ومصالحها التي قد تدمر اليمن وتضيع أمنه واستقراره ، ولذا فإن هذه المطالب ليست سوى نوع من الابتزاز السياسي وفرض إرادة القوى الدولية من خلال الفئات التي جاءت بها الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية على الشعب اليمني ، كما وضحنا سابقا.

ونلاحظ هنا أن من قدّم هذه المطالب يشترط تنفيذها قبل انتهاء الحوار ونتائجه ، فوضع بذلك نفسه محل الدولة ، وصار الآمر والناهي دون الرجوع للشعب ولا

(١) أنظر النقاط الإحدى عشر التي تقدم بها فريق القضية الجنوبية، وثائق مؤتمر مؤتمر الحوار الشامل، على الرابط: http://www.ndc.ye/matrix/11points.pdf.

للقضاء ولا حتى للمتحاورين أنفسهم ، ونحن لا ننفي هنا أن تكون هناك ممارسات مخلّة بالقانون ويجب تصحيحها ، سواء في شمال البلاد أو في جنوبها ، ولكن ما نؤكد عليه أن فرض وجهة نظر معينة من قوى غير شرعية وفي حوار غير شرعي دون أن تكون مؤيدة بأحكامٍ قضائية أو حتى عرضها على قضاء مستقل ، ليس سوى ابتزاز سياسي ، وهذا ما خنع له الجميع في ما يسمى « الحوار الوطني » . وبدا أن مؤتمر الحوار قد شُكل لغرض إجهاض الثورة اليمنية وتهيئة اليمن لتنفيذ مشاريع تخص الدول الكبرى ومصالحها ، وليس لإجراء حوارٍ جادٍ بين الممثلين الحقيقيين للشعب اليمني .

الإعتذار للتمرد الحوثي وللإنفصاليين في الجنوب

وبدعوى استمرار مؤتمر الحوار ونجاحه أُجبرت حكومة « الوفاق » اليمنية على الموافقة على اتخاذ اجراءات تنفيذية لكل ما ورد في النقاط العشرين والنقاط الإحدى عشر تحت ما سمي « مصفوفة الاجراءات التنفيذية للنقاط العشرين والنقاط الإحدى عشر » ، ففي ٢٨ أغسطس ٢٠١٣م وافق مجلس الوزراء اليمني على اتخاذ اجراءات لتنفيذ تلك المصفوفة[١] ، التي احتوت على كثير من المطالب المجحفة بحق الشعب اليمني والتي تهيئ البلاد للعلمنة والتشطير والطائفية ، ومر ذلك تحت اسم اجراءات بناء الثقة بين المتحاورين ، فمثلا من خلال تلك المصفوفة قدم أعضاء مؤتمر الحوار اعتذاراً رسميا لصعدة معقل الحركة الحوثية عمّا يسمى الحروب الستة التي قادتها الدولة ضدها منذ ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٩م ، واعتبرت قتلاهم

(١) الحكومة توافق على مصفوفة الاجراءات التنفيذية للنقاط الـ ٢٠ و الـ ١١، الأربعاء ٢٨ أغسطس-آب ٢٠١٣ الساعة ٠٥ مساءً / ٢٦سبتمبر نت :

http://26sep.net/news_details.php?lang=arabic&sid=94799

شهداء ، وتم إقرار تعويضات ماديه لهم ، والإقرار بحقهم في الحصول على مرتبات شهرية ، بالرغم من أن الجميع يعلم أن الحركة الحوثية حركة متمردة على الدستور والقانون ، وأنها تسببت في قتل وتشريد مئات الآلاف من المواطنين ، وإلى لحظة الاعتذار تلك كانت الحركة الحوثية لا تزال تحتل اراضي المواطنين وتشرد مئات الآلاف منهم وتواصل التوسع والتمدد إلى محافظات جديدة ، كما خسرت الدولة في حروبها معها عشرات الآلاف من الجنود. (١)

نفس الشيء فعل المتحاورون مع الحراك الجنوبي فلقد قدّموا اعتذاراً رسمياً لأبناء الجنوب عن احداث حرب ١٩٩٤م ، وهي حرب قادتها الدولة ضد الحزب الإشتراكي الذي كان يحكم الجنوب قبل الوحدة ويحكم سيطرته عليها ، ولما فشل الحزب في انتخابات ١٩٩٣م فجّر حربا شاملة في الدولة ثم أعلن انفصال الجنوب وتسبب في حرب اهلية راح ضحيتها عشرات الآلاف من المواطنين بين قتيل وجريح، وكلفت تلك الحرب الخزينة العامة للدولة مليارات الدولارات.(٢)والاعتذار عن تلك الحرب ليس إلا إعترافاً ضمنياً بالإنفصال وهو خيانةٌ عظمى ، واعتراف بحق حزب فشل في نيل ثقة الشعب بتقسيم البلاد وتجزئتها وهذا يعني مكافئةً لمن خان البلاد خيانةً عظمى وتسبب في كوارث وطنية للبلاد ، علماً بأن الحزب الاشتراكي كان شريكاً كاملاً في صياغة دستور البلاد ، وأقر كل مادة فيه وعلى رأسها المادة الأولى التي تنص على أن « الجمهورية اليمنية دولةٌ عربيةٌ إسلاميةٌ مستقلة ذات سيادة، وهي وحدة لا تتجزأ ولا يجوز التنازل عن أي جزءٍ منها، والشعب اليمني

(١) انظر وثيقة إعتذار حكومة الوفاق الوطني لأبناء المحافظات الجنوبية والشرقية ومحافظة صعدة ، على الرابط : http://www.ndc.ye/matrix/sorry.pdf

(٢) نفس المرجع.

جزءٌ من الأمة العربية والإسلاميـــة » .

والسؤال هنا لماذا لم يطالب المتحاورون بنقاش المطالب في الحوار وإحالتها إلى القضاء ؟!! وعلى أي أساس يتم الاعتذار للفئات المتمردة والانفصالية التي تسببت في ارتكاب جرائم بحق الشعب اليمني نتيجة مخالفتها لدستوره وقوانينه وثوابته الوطنية ؟!! لماذا لم تستخدم القوى السياسية المشاركة في الحوار حقها في تعطيل هذا الاعتذار ؟!!، علماً بأن مثل هذا الاعتذار يُعد تمردا على الدستور والقانون وخيانةً وطنية من الدرجة الأولى وفقاً للدستور اليمني النافذ ، وهنا يثور تساؤل مهم أيضا ، وهو كيف وافق المتحاورون على هذا الأمر ؟!!! والإجابة على كل هذه التساؤلات هي أن ما يدور لا يعكس سوى نجاح اللجنة الفنية في السيطرة على مؤتمر الحوار والسير في العملية السياسية ، وفقاً للإرادة الدولية ، الغربية تحديدا ، بعيداً عن إرادة الشعب اليمني وأن المشاركين في الحوار ليس لهم من الأمر شيء.

المبحث الثالث : العلمانيون واستهداف الشريعة الإسلامية

في ذات الوقت تحول مؤتمر الحوار إلى ساحة للعلمانيين لصناعة قادة جدد ، وهم يجاهرون برغبتهم الملّحة في القضاء على مرجعية الشريعة الإسلامية لصياغة القوانين والتشريعات في اليمن ، بل وعلى كثير من الأخلاق والقيم والعادات والتقاليد الحسنة للشعب اليمني ، فطالب البعض ، مثلاً ، بأهمية وجود مراقص شعبية مختلطة في اليمن بدعوى أن هذا من باب التقدم ولرفع المستوى الثقافي للشعب اليمني ، ومن طالب بذلك ، أروى عثمان ، التي أصبحت وزيرةً للثقافة

في حكومة بحاح في العام ٢٠١٤م. [١] وطالبوا ايضاً بفرض كوتا للنساء في جميع مؤسسات الدولة المنتخبة والمعينة ، وطالبوا بالمساواة المطلقة بين الرجل والمرأة معتبرين أن أحكام الأسرة في الشريعة الإسلامية ، ليست سوى فهمٍ عقيمٍ للإسلام لابد من تغييره ، واستشهدوا بقرارات أممية خاصة بالشأن اليمني مثل قرار مجلس الأمن ٢٠١٤ الصادر من مجلس الأمن الدولي الذي يؤكد على قضية المساواة التامة بين المرأة والرجل في القوانين اليمنية ، وممن طالب بذلك انطلاق المتوكل التي اصبحت عضوةً في لجنة صياغة الدستور .[٢]

وأصبح الشغل الشاغل للكثيرين في مؤتمر الحوار فصل الدين عن الدولة وتطبيق المبدأ العلماني المعروف ، « الدين لله والوطن للجميع » ، كما يطرح احمد كلز عضو مؤتمر الحوار الذي كان شخصيةً مغمورة ، إلا أنه وبفضل مؤتمر الحوار ، بات ممن يتحدث بالشأن العام ويُنظّر لإخراج اليمن مما حل بها ، مُحمّلاً من يصرُّ على تطبيق الشريعة الإسلامية مسؤولية ما حل بالبلاد ومنادياً بالخضوع لمرجعية حقوق الإنسان ، التي يقول أن المستقبل لها ، وأن الأمم المتحدة كادت أن تتحول إلى منظمةٍ لحقوق الإنسان ، مؤكداً أننا في اليمن لا نعلم أي شريعة نتحدث عنها شريعة الشافعيين أو الزيديين أو الإسماعيليين ؟!! ويؤكد أن هذه

---

(١) انظر ، لهذه المطالب صوت وصورة ، على مقطع لليوتيوب للناشطة الحقوقية أروى عثمان التي اصبحت وزيرة للثقافة ، ولقد اشتهرت بالنزول إلى الشارع اليمني وأداء بعض الرقصات الشعبية مع بعض الرجال والنساء في الشوارع العامة وهو أمر غريب جدا في بلد محافظ كاليمن :
https://www.youtube.com/watch?v=ScsTuztxa0U

(٢) انظر كلمة الدفاع عن المرأة التي ألقتها قبول محمد المتوكل في مؤتمر الحوار على الرابط :
https://www.youtube.com/watch?v=kR_J6_5nrr0

مشكلتنا منذ ألف وأربعمائة سنة[١] ، وهذا الجهل بالحقائق العلمية يؤكد أن كلز إما جاهلٌ أو مضللٌ للرأي العام ، فالأغلبية الساحقة من المسلمين في العالم هم أهل السنة والجماعة ولقد سادوا العالم بشريعتهم الاسلامية لقرونٍ عدة ، وهم ممن يؤمنون بأن الشريعة الإسلامية هي التي تعتمد في إصدار التشريعات والقوانين على الكتاب والسنة وإجماع الأمة، وهم يشكلون ٩٠٪ من مسلمي العالم وفقاً للدراسات العلمية الجادة التي أجرتها مؤسسات بحثية رصينة منها على سبيل المثال لا الحصر ، (Pew Forum)، وهو مركز دراسات وأبحاث أمريكي متخصص بالأديان والمعتقدات ،[٢] وبالنسبة لليمن ، محل الدراسة ، فإن المذهبين الوحيدين في البلاد هما المذهب الشافعي والمذهب الزيدي ولا يوجد خلافٌ عقائدي بين المذهبين[٣]، باستثناء الفرقة الجارودية التي ينحدر منها الحوثيون وهم أقليةٌ غير معتبرة (لا تتجاوز ٢٪ في معظم الدراسات) ضمن الزيدية التي تخالفهم وتعتبرهم فرقةً شاذةً ومغالية ،[٤] وهكذا فإن أهل اليمن لا يختلفون على الشريعة الإسلامية كما يدعي كلز وأمثاله في مؤتمر الحوار ، الذين جيئ بهم كأداة تبرر ضرب الثوابت الوطنية ، بما يتناسب مع المصالح الأجنبية.

(١) أنظر على طالة الحوار / احمد كلز (جدل الشريعة وحاضر اللقاء المشترك) ، على الرابط :
https://www.youtube.com/watch?v=ZI775yGHD9I

(٢) لمزيد من الدراسات المتخصصة بهذا الشأن من الممكن مراجعة (Pew Research Center) على الرابط :
http://www.pewresearch.org/

(٣) إذا اردنا أن نرجع إلى مصدر علمي محايد مما يزيد جسارة ما ذهبنا إليه يمكن الرجوع إلى :
The Oxford Encyclopaedia of the Modern Islamic World2 ،nd Edition، « Zaydiyah. »

(٤) للإستزادة حول الحركة الحوثية وخلافها العميق مع المذهب الزيدي يمكن الرجوع إلى العديد من الدراسات العلمية الموثقة والجادة ، منها ، تمرد الحوثي في اليمن وأبعاد التحالف الشيعي الأمريكي في المنطقة ، المنشورة على موقع طريق الإسلام ، على الرابط :
http://ar.islamway.net/article/44328/

وبمثل هذه النماذج ، التي عرضناها أعلاه ، وهي الأغلبية في مؤتمر الحوار تحولت ساحة مؤتمر الحوار إلى ساحة لتهميش الشريعة الإسلامية وإقصائها من التشريعات اليمنية ، وهنا نفهم سر معركة المرجعية التي خاضتها القوى الليبرالية ضد علماء اليمن قبل بدء مؤتمر الحوار ، إذ طالب العلماء بمرجعية الشريعة الإسلامية للحوار الوطني حتى تتجنب البلاد هذا العبث ، إلا أنه لم يسمح لهم بالمشاركة كمكون، وذلك حتى يترك المجال مفتوحاً ليتمكن العلمانيون من علمنة التشريعات اليمنية ، وفقا للإرادة الدولية ، باسم مؤتمر الحوار .

مفاجأة غير محسوبة

فاجأ الشيخ كمال بامخرمة ، عضو فريق بناء الدولة في مؤتمر الحوار والمحسوب على جمعية الإحسان السلفية ، الجميع بكتابة مقالٍ تحدث فيه وبكل صراحةٍ عمّا دار في فريق بناء الدولة من تصويت بشأن هوية الدولة ودور الدين في حياة الشعب اليمني ودولته ، وجاء مقاله على خلفية تصويت ما نسبته ٨٤٪ من أعضاء فريق بناء الدولة لصالح مُقترح أن يكون الإسلام مصدراً رئيسا للتشريع ، في حين صوت ما نسبته ١٦٪ فقط على أن تكون « الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات ». وفي موضوع دين الدولة حصل مقترح أن يكون الإسلام دين الشعب على ٧٩,٥٪ مقابل ٢٠,٤٪ فقط لرأي أن يكون الإسلام دين الدولة. ومعنى أن يكون الإسلام دين الشعب أي أن الدولة بأجهزتها ومؤسساتها الحكومية علمانية ، وليس للتشريعات والأحكام الإسلامية صفةٌ آمرة في الدولة فإن شاءت أخذت بها وإن شاءت تركتها ، كما أن من مقتضيات ذلك أن لا تتحرك الدولة لمعالجة أي قضايا داخلية أو خارجية على أساسٍ من الدين ، وفي هذا تطبيقٌ جلي

لرغبة الدول الغربية في تهميش الشريعة الإسلامية في الدول المسلمة لتتمكن من الاستمرار في استغلالها كما بينا في الإطار النظري لهذه الدراسة والتي تناولت بعمق السياسات الغربية.

وكتب بامخرمه في مقاله تحت عنوان « نداء عاجل لكل مسلم يمني » ، قال فيه «لقد اتخذ غالبية أعضاء فريق بناء الدولة في مؤتمر الحوار الوطني ...هذا اليوم أسوأ قرار تاريخي ستحاسبهم عليه الأجيال ، ... حيث انحازوا الى تنحية أن تكون الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريعات جميعاً، وجعلها المصدر الرئيس وبالتالي إشراك مصادر فرعية أخرى الى جانبها لتكون أيضاً مصادر للتشريع، وهذا ما تدل عليه لفظة (رئيس) بإمكان وجود مصادر فرعية أخرى »، وقال : « ولهذا فإني أوجه ندائي أولاً الى العلماء والدعاة والخطباء، أن يقوموا بواجبهم في إنكار هذا المنكر العظيم ، وأن يقوموا بواجبهم في توعية الشعب إلى خطورة ما يراد به من هدم لدينهم وشريعة ربهم ... وأن يقوموا بدورهم في الدفاع عنها بكافة الوسائل والأساليب المشروعة » وأكد قائلا « فإن هذه الثورة [ثورة ٢٠١١م] لم تقم من أجل الإطاحة بالشرعية الإسلامية، وإنما من أجل الإطاحة بالظلم والفساد والذي من اسبابه عدم تطبيق الشريعة الإسلامية، ... » وأضاف: « إن هذا القرار يكرس الشرك بالله ويشرعنه؛ لأن مقتضى كلمة التوحيد « لا اله إلا الله » ألا يكون حاكماً ولا مشرعاً إلا بالله كما قال تعالى: ﴿ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (يوسف: ٤٠) [١]

(١) فتوى تكفيرية من داخل مؤتمر الحوار ، موقع يمنات الأحد ٢١ يوليو ٢٠١٣م على الرابط :
http://www.yemenat.net/news37540.html

كان لمقال بامخرمه وقعٌ شديد الأثر على أعضاء فريق بناء الدولة الذين صوتوا ضد أن تكون الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات ، إذ خشى معظمهم من ردة فعل الشعب اليمني إذا ما فهم أن شريعته الإسلامية في خطر ، ووقفوا وقفةً احتجاجية ثم تدارس الفريق مقال بامخرمة واعتبروه بيانا ينطوي على حكم تكفيري لهم ، ولقد إستنكر أعضاء مؤتمر الحوار هذا البيان وقامت هيئة رئاسة مؤتمر الحوار بإحالة بامخرمه الى لجنة الانضباط « الإستجواب » بعد أن قرّرت توقيفه من حضور الجلسات وطالبوه بالاعتذار الخطي عمّا صدر منه ، وذلك بناءً على ضوابط الحوار التي تمنع أعضاء الحوار من القيام بمثل ما قام به بامخرمة.[1] ودافع بامخرمة عن وجهة نظرة نافياً أن يكون قد كفر شخصاً أو أشخاصاً بعينهم فقال في مقال مطول له « الحكم الشرعي الذي تضمنه المقال وهو عدم جواز اتخاذ شريكٍ لله في الحكم والتشريع، وبالتالي فإن الذي يقتضيه الإيمان أن تكون شريعة الله –التي هي الإسلام– المصدر الوحيد للتشريع، وعليه فجعل الشريعة مصدر رئيس يعني إشراك مصادر أخرى معها للتشريع يتنافى مع مثل قوله تعالى: ﴿ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ﴾ . فهذا الحكم هو حكم مجرّدٌ لا علاقة له بتكفير شخص بعينه، ... ومطالبتي بالاعتذار عن بيان هذا الحكم الشرعي لا أعتقد أنه مناسب؛ لأنني لا أملك أصلاً حق هذا الاعتذار؛ لأن الحكم الشرعي هو حكم الله، ومن يجرؤ على الاعتذار عن حكم الله؟! إنما في مثل هذا تتم فيه المناقشة العلمية المبنية على الأدلة الشرعية؛ فإن كان أحدٌ يرى أنني مخطئ في هذا الحكم يبيّن لي ذلك بالأدلةِ وفهمَ

(١) على خلفية فتاوي التكفير : رئاسة الحوار تمدد توقيف بامخرمه الاربعاء ٣١ يوليو ٢٠١٣ ، حشد نت : http://www.hshd.net/news23630.html

علماء الأمة، وأنا مستعدٌ للتراجع عن الخطأ إذا تبين لي. »[1]

ولقد كان للنداء الذي وجهه بامخرمة أثرٌ بالغ على الكثير من اليمنيين وعلى رأسهم الشيخ عبد المجيد الزنداني رئيس هيئة علماء اليمن ، والذي وجه كلمةً للشعب اليمني باسم « بيان عاجل » كشف فيها للشعب عن خطورة ما يقوم به مؤتمر الحوار على الشريعة الإسلامية في البلاد ، وأكد أن أعضاء مؤتمر الحوار لا يمثلون الشعب تمثيلا حقيقاً وأنه تم إقصاء العلماء والمشايخ وغيرهم من الفئات المؤثرة في الشعب اليمني ، وشرح من الناحية الشرعية حرمة ما يقوم به أعضاء مؤتمر الحوار مؤكداً المعاني الشرعية التي ذهب إليها بامخرمة في بيانه ، كما بيّن ، بحكم خبرته السابقة ، كيف يتم خداع الشعوب بعبارة الشريعة الاسلامية المصدر الرئيس للتشريع قبل ان يعدل الدستور في ١٩٩٣م لتصبح الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات ، قال بعد الوحدة في العام ١٩٩٠م كان الدستور اليمني لا يزال يقر بأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع ، وكلمة الرئيس تضليل للمجتمع ، والدليل الذي ساقه الشيخ أنه طُلب من مجلس النواب ، قبل أن يُعدل الدستور في العام ١٩٩٣م ، أثناء نقاش الميزانية اعتماد ٣٠٠ مليون ريال لتمويل مصنع الخمر ، وعندما اعترض النواب وقالوا لا يجوز فالمصدر الرئيس للتشريع هو الشريعة الإسلامية وهي تحرم الخمر ، فرد عليهم رئيس مجلس النواب قائلا نعم لكن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس وهناك مصادر أخرى يمكن الاعتماد عليها في تمرير هذه الميزانية ،وجه الشيخ الزنداني نداءً لأبناء الشعب

(١) أنظر مقال كمال بامخرمة بعنوان « توضيح لما أشكل في مقالة نداء عاجل لكل مسلم يمني » ، ٢٠ يوليو ٢٠١٣م ، الموقع الرسمي لإتحاد الرشاد اليمني ، على الرابط :

http://alrshad.net/?p=4096%E2%80%9D

اليمني قال فيه إعتبروا مما يدور في مصر إعتبروا إنها مؤامرة ضد الدين وضد الشعوب وضد حكامها الصادقين لأنهم يريدون أن يفرضوا علينا حكاماً عملاءً يرتاحون لهم ... ونحن يسعنا الآن ان نعلن كلمةً ونقول لا وأن نعبر عن ذلك بكل صور التعبير في مهرجانات في اجتماعات في وقفات في برقيات في اتصالات تلفونية نقول للذين يسلكون هذا الطريق ويسيرون في هذا الطريق نحن نرفض هذا ونأبى ذلك ولن نقبله ولن يقبله شعبنا أبدا ليعلم كل متآمر يتآمر على ديننا وعلى شريعتنا وعلى إسلامنا أن الله سيعاقبه ثم إن الشعب اليمني سيتصدى له وينتصر لدينه.. »[1].

كان لبيان الشيخ الزنداني أثر كبير على فعاليات مؤتمر الحوا ، وخوفاً من تأثير بيانات العلماء على مسار المؤتمر والمخرجات المطلوبة منه ، قامت رئاسة هيئة مؤتمر الحوار بالرد على بيان الشيخ الزنداني بإصدار بيان قرأه القيادي بحزب الإصلاح محمد قحطان تدين فيه ما أسمته «الدعوات التكفيرية ضد أعضاء مؤتمر مؤتمر الحوار الشامل » وقال البيان « إن هيئة الرئاسة نيابةً عن مؤتمر الحوار الشامل تدين هذه البيانات التحريضية وتطالب بإحالة المعنيين للمحاكمة ». وتؤكد أن «الإسلام والهوية العربية والإسلامية للدولة والمجتمع ليستا قضيةً خلافية مطروحة للنقاش»[2] بالرغم من أنها قضية من قضايا مؤتمر الحوار وبالرغم من أنها قد وضعت للتصويت ، كما بيّنا أعلاه ، كما أنّ فريق بناء الدولة في بيانٍ له بتاريخ

(١) بيان عاجل للشيخ عبد المجيد الزنداني على موقع اليوتيوب على الرابط :
https://www.youtube.com/watch?v=3D-UhGIKJZI

(٢) شاهد واستمع إلى نص البيان على الرابط :
https://www.youtube.com/watch?v=Rb0aS4-mYt8

٢٣ يوليو ٢٠١٣م قال : « لقد ناقش الفريق، محور هوية الدولة، بمختلف مفرداته، وتوافق جميع الأعضاء على أغلب هذه المفردات: اسم الدولة ـ اللغة الرسمية ـ الانتماء العربي والإسلامي... » (١)

وبعيدا عمّا دار من نقاش، لقد كان لبيان هيئة رئاسة مؤتمر الحوار الذي أصدرت بيانها –بعد أن عقدت جلسةً برئاسة محمد قحطان القيادي في الإصلاح يطالب بها بمحاكمة العلماء –وقعاً خاصاً على الشارع اليمني ، إذ أنّ البيان الذي قرأه أيضا محمد قحطان وُجّهَ ضد العلماء وعلى رأسهم الشيخ الزنداني أحد كبار العلماء المؤسسين لحزب الإصلاح وللحركة الإسلامية في اليمن ، وظهر من الموقف الرسمي لحزب الإصلاح أن قياداته السياسية على خلافٍ عميقٍ مع هيئة علماء اليمن وأنهم مصرون على المضي في طريق مؤتمر الحوار تحت الإشراف الأجنبي الذي يهدف إلى تهميش الشريعة الإسلامية ، ويعد ذلك نجاحاً منقطع النظير للسياسات الغربية تجاه الحركات الإسلامية وضربها من الداخل. ويبدو أنّ هذه المواقف وغيرها تقابل بالارتياح الشديد من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية ، ولقد عبّر وبكل وضوح سفير الولايات المتحدة الامريكية في اليمن جيرالد فايرستاين عن رضا الولايات المتحدة لمواقف الإصلاح في مؤتمر الحوار ، إذ أشاد في مؤتمر صحفي بحزب الإصلاح وقال إنه حزب يستحق الكثير من التقدير لمواقفه المرنة تجاه الأحداث في اليمن .وقال أن التجمع اليمني للإصلاح

(١) أنظر ، بناء الدولة يتوافق على القائمة النسبية، ويقر (الكوتا) للنساء كمادة دستورية، ويصدر بيانا ضد البيانات التكفيرية، وكالة الأنباء اليمنية سبأ ، ٢٣ يوليو ٢٠١٣م، على الرابط :
http://www.sabanews.net/ar/print318548.htm

لعب دوراً إيجابيا خلال المرحلة الانتقالية وفي مؤتمر الحوار » .[1]

المبحث الرابع : الحوار والقضية الجنوبية ، مؤامرةٌ أم حلّ !

مع بدء مؤتمر الحوار ركزّ الإعلام على نقطة جوهرية ، وهي أن نجاح مؤتمر الحوار وتجنيب البلاد ويلات الدمار والحرب الأهلية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بحل القضية الجنوبية ، وأن القضية الأولى والأساسية لليمن هي القضية الجنوبية ولا سلم ولا استقرار لليمن بدون حلّ القضية الجنوبية ، ورد هذا على لسان رئيس الدولة وقادة الأحزاب والقوى السياسية ، وتردد في مختلف وسائل الإعلام ، وأثبتته وثائق اللجة الفنية للحوار الوطني ، إذ وضعت القضية الجنوبية على رأس القضايا التي سيناقشها المتحاورون ، وهكذا شكل الإعلام قناعة لدى قطاع واسع من السياسيين والمهتمين بأن مشكلة اليمن الأولى هي القضية الجنوبية ، ولم يكن ذلك إلا عملاً مقصوداً وفق استراتيجيةٍ مُمنهجة لتهيئة الرأي العام لتقبُّل كل ما سيوضع على طاولة الحوار من انتهاك لوحدة بلادهم ، ثم يفرض على الشعب باسم حلّ القضية الجنوبية ، إلى درجة أن الرأي القائل بأن القضية يمنية وليست جنوبية قد تم تغييبه ، فالشعب كل الشعب ، تعرض لمظالم من سلطة لا تلتزم بدستور ولا بقانون ، وأن المسألة ليست مسألة تمييز بين الشمال والجنوب بل مشكلة شعبٍ واحد يتعرض للظلم من سلطة الفرد أو مجموعة حاكمة مستبدة بالدولة ومقدّراتها ، هذا الرأي لم ير النور مهما حشد من أدلة ، فليس له مكان

(١) أنظر ، السفير الأمريكي يشن هجوماً على علي سالم البيض ويشيد بحزب الإصلاح ومواقفه الوطنية تجاه الأحداث ، موقع مأرب برس الأحد ٢٥ أغسطس ٢٠١٣م :
http://www.marebpress.net/news_details.php?sid=59120

لدى المتحاورين ، بل إن أصحاب هذا الرأي يقعون تحت طائلة الإرهاب الفكري والإعلامي ، فيحال بينهم وبين الرأي العام ، ويشعرون أن آراءهم لا تعدو أن تكون مجرد زوبعة في فنجان ، وهذا كان نتيجة طبيعية لاتفاق القوى السياسية التي تملك وسائل الإعلام الجماهيري على تهميش الرأي المعارض وعزله عن الشعب، كما أوضحنا سابقا عند تناولنا اتفاق جميع القوى السياسية بالتزام استراتيجيةٍ إعلامية موحدة ، تخدم وتروّج للحوار الوطني وقضاياه ، وفقاً لما قررته اللجنة الفنية في خطتها الإعلامية ، في عملية تضليل صريحة ومُمنهجة للرأي العام .

ومن المهم أن ننوه إلى أن مراكز علمية وبحثية كانت قد عقدت عدداً من الندوات العلمية والحلقات النقاشية ، لمناقشة وثيقة حل « القضية الجنوبية » ، وبينت مخاطرها على وحدة البلاد وأمنها واستقرارها ، ولعل أبرز تلك الحلقات النقاشية والندوات حلقة نقاشية عقدها مركز البحوث للدراسات السياسية والإستراتيجية في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٣م تحت عنوان « وثيقة حل القضية الجنوبية ، مضامينها ومآلاتها الخطيرة » ، ضمت عدداً من الخبراء والسياسيين وعدداً من أعضاء مجلس النواب ، أكد الخبراء فيها ، وفقا لدراسات علمية ، مخاطر هذه الوثيقة على البلاد، إلاّ أن الإعلام الجماهيري غيّب هذه الحلقة النقاشية ولم ينقل وقائعها للرأي العام،[1] حلقة نقاشية أخرى عقدها قسم العلوم السياسية بجامعة صنعاء أسماها « وثيقة بن عمر لحل القضية الجنوبية » ، أكد فيها معظم الحاضرين على خطورة

(١) انظر تقرير نشر على موقع نشوان ييوز ، محمد مصطفى العمراني ، (في حلقة نقاشية ساخنة ، أكاديميون وسياسيون ليدعون لرفض وثيقة بن عمر ويوضحون مآلاتها وتداعياتها الخطيرة) ، السبت ٤ يناير ٢٠١٤م ، على الرابط :

http://nashwannews.com/popup.php?action=printnews&id=30314

مضامين هذه الوثيقة وأن سلبياتها ومآلاتها خطيرةٌ جدا على أمن واستقرار ووحدة اليمن ، ومع ذلك ، ما نقله الإعلام عن الحلقة النقاشية مخالفٌ بشكل كبير لما دار فيها ، إذ قدّمها بشكل إيجابي مقللاً من حدة الإنتقادات التي وجهت للوثيقة من قبل الأكاديميين المشاركين في الحلقة النقاشية ، بل إن الإعلام تعمد اخفاء عنوان الحلقة النقاشية التي أسمتها « وثيقة ابن عمر لحل القضية الجنوبية » في إشارة إلى دور المبعوث الأممي جمال بن عمر في فرض حلولٍ أجنبية وفقاً للوثيقة التي تقدم بها للمكونات السياسية وطالب بالتوقيع عليها كما هي ، وهذا التضليل الإعلامي تم حتى تكتمل عملية التضليل على الرأي العام[1] .

فرض وثيقة حل القضية الجنوبية

لقد تم وضع ما سمي بالحلول للقضية الجنوبية في وثيقة اشتهرت إعلاميا باسم وثيقة بن عمر ، لارتباطها باسم مبعوث الأمم المتحدة جمال بن عمر ، الذي كان له الدور الأساس في وضعها وتمريرها من جميع القوى السياسية ، وأصبحت هذه الوثيقة من مخرجات مؤتمر الحوار ، بعد أن مرت بمراحل عدة أشبه ما تكون بولادة متعسرة ، حتى أن عملية إقرارها خالف كل القواعد والآليات المنظمة لعمل مؤتمر الحوار ، فمن المعروف أن الشعب اليمني أُختزلت إرادته باللجنة الفنية للحوار الوطني التي فرضت قواعد وآليات غير معبرة عن إرادة الشعب كما بينا سابقا ، ومع ذلك ، ونظراً لما تحتويه الوثيقة من بنود خطيرة ، لم يتم التمكن من تمرير

(١) أنظر سبأ نت وكالة الأنباء اليمنية سبأ ، (حلقة نقاشية بجامعة صنعاء لاستقراء وثيقة الحلول والضمانات للقضية الجنوبية) ٢ يناير ٢٠١٤م ، على الرابط :

http://www.sabanews.net/ar/news336835.htm-

محتوياتها عبر تلك القواعد والآليات ، ولذا تم نزع ملف القضية الجنوبية من فريق القضية الجنوبية في مؤتمر الحوار وهو الفريق المخول بوضع الحلول وفقاً لقواعد وآليات مؤتمر الحوار ، وتم تقديم الملف إلى فريق (٨+٨) ، ٨ شماليين و ٨ جنوبيين.

وهو الفريق الذي تم استحداثه دون أن يكون له وجود وفق النظام الأساسي لمؤتمر الحوار[١].لقد عبّر عن تلك المخالفة الصريحة بكل وضوح رئيس اتحاد حزب الرشاد اليمني المشارك في مؤتمر الحوار الدكتور محمد بن موسى العامري وقال : « لقدا تفاجأنا باختطاف قرارات وقضايا مؤتمر الحوار إلى سراديب بعض القوى السياسية وهو في تعد صارخٍ وخرقٍ جليٍ للنظام الأساسي ومبادئه التي تنص على التمثيل الشامل والشفافية وقد تجلى ذلك من خلال تشكيل لجنة مصغرة لتقرير مصير القضية الجنوبية. « وأضاف العامري « أنه تم تشكيل هذه اللجنة بغير تصويت أو توافق من الفريق نفسه وأقصي من ذلك نحو ٢٤ عضوا من الفريق والأدهى من ذلك والافضح أن يستبدل بعض أعضاء الفريق من خارج إطار القضية الجنوبية »[٢]

ورغماً عن كل ما سبق ، لم تتوصل لجنة ٨+٨ والتي باتت تعرف باللجنة المصغرة لحل القضية الجنوبية لاتفاق ، إلا بعد أن جاء المبعوث الأممي جمال بن عمر ،

---

(١) لمزيد من المعلومات حول هذا الأمر انظر مقال عبد الناصر المودع ، وثيقة بن عمر !! ساقطة قانونيا ، غير ممكنة سياسيا، رديئة إخراجا ، ٣ يناير ٢٠١٤م المصدر أون لاين على الرابط :

http://almasdaronline.com/article/53340

(٢) أنظر الموقع الرسمي لإتحاد الرشاد اليمني ، العامري هناك اختطاف للقضية الجنوبية حزب الرشاد يستنكر تشكيل اللجنة المصغرة (٨+٨) ويعتبرها خرق للحوار ، ١١ سبتمبر ٢٠١٣م ، على الرابط :

http://alrshad.net/?p=4420

وبحسب تصريحات أحمد الكحلاني أحد أعضاء اللجنة المصغرة ممثل المؤتمر الشعبي العام وهو الحزب الذي عارض وثيقة القضية الجنوبية بشدة ورفض التوقيع عليها ، إلا بعد شروط اضيفت إلى مخرجات مؤتمر الحوار ، صرح الكحلاني قائلا إن الوثيقة ليست وثيقة يمنية وأن أعضاء اللجنة تفاجأوا بجمال بن عمر يسلمهم وثيقةً ويطلب منهم التوقيع عليها خلال ٢٤ ساعة ، قائلا أنه لم يمهلنا وقتاً كافيا حتى لقراءتها[1] ، وهكذا تم فرض حلول لا تمت للشعب اليمني وإرادته بصلة ، فما هي تلك الحلول ؟!!

الحلول المقدمة في الوثيقة المفروضة

شرعية اجنبية للدولة وحكم لا يستند للإرادة الشعبية

ابتدأت الوثيقة بالاعتذار عمّا لحق بالجنوب من ظلم ثم طالبت بتنفيذ النقاط العشرين التي بيّناها سابقا ، والتي احتوت على مطالب لا تمت للشعب اليمني ومصالحه بصلة ، ثم أشارت إلى ضرورة إزالة المظالم وفقاً لمبادئ العدالة الانتقالية التي ناقشناها سابقا ، وتحتوي على مطالب تقضي على سيادة الدولة وتجعلها مستباحةً للتدخل الدولي ، ثم أقرت الالتزام بمجموعة من المبادئ ، وكانت هذه المبادئ قد صيغت بعنايةٍ فائقة لتضمن إقرار واقع جديد على اليمنيين ، ويبدأ ذلك مع أول مبدأ من مبادئها والذي أقر دستوراً جديداً للدولة ، « يقضي أن الإرادة الشعبية والمساواة والتزام أعلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان أساس

(١) تصريحات الكحلاني هذه كانت في حوار علني بين بعض الممثلين للقوى المشاركة في الحوار في منزل عضو مؤتمر الحوار الدكتور منصور عزيز الزنداني ونقلتها الجزيرة مباشر ، وكنت أنا (الباحث) قد دعيت لحضور هذا اللقاء ودونت هذه المعلومة .

سلطة وشرعية الدولة »[1] ، وبهذا تُقر الوثيقة أن أحد الأسس الرئيسية للشرعية المعايير الدولية لحقوق الإنسان ، ومن المعلوم أن تلك المعايير بُنيت على أساس التصور القيمي والثقافي لمفهوم حقوق الإنسان بما يتناسب مع هوية المجتمعات الغربية وليس العربية المسلمة ، وأقرّ ذلك المبدأ أيضا أن ذلك يتم « وفق ما تقتضيه الديمقراطية التمثيلية والتشاركية والتداولية لضمان التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة. » وإقحام مصطلحي التمثيلية والتشاركية وإضافتهما إلى مبدأ التداول السلمي للسلطة ليس إلا خرقاً لجوهر الديمقراطية القائمة على مبدأ التمثيل الشعبي ، وفرضاً لإرادة أقلية مستنبته في المجتمع على الشعب اليمني ، وتمكينها من السلطة والمشاركة فيها وممارستها دون الحاجة لإرادة شعبية.

وهنا علينا أن نفرق بين حق الأقليات في وجود قوانين تحميها من تسلط الأغلبية وتقر حقوقها لتتمكن من العيش بشكلٍ طبيعيٍ في المجتمع ، وهذا ما توفره القوانين اليمنية المستندة إلى أحكام الشريعة الإسلامية وفقا لمواد الدستور القائم ، وبين تمكينها من السلطة وممارستها دون شرعية شعبية ورغما عن إرادة الشعب اليمني ، لأن ذلك سيخلق شعوراً بالاضطهاد لدى الأغلبية السكانية في الدولة ، وهذا مما لا يساعد على استقرار المجتمع البته ، كما أن تلك الأقلية لا تستطيع البقاء إلا بالاستناد إلى القوى الأجنبية التي استنبتتها في اليمن لتجعل منها مطيةً للسيطرة على الدولة ومقدراتها كما هو معروف في السياسة الدولية ، وكما اتضح لنا من الاطار النظري لهذه الدراسة والذي تعرض لدور الدول الكبرى في

(١) أنظر، القضية الجنوبية الحلول والضمانات ، سلسلة كتيبات مؤتمر الحوار (٦) ص (١١) ، مؤتمر مؤتمر الحوار الشامل ، على الرابط :

: http://www.ndc.ye/ndcdoc/book_six.pdf

خلق الانقسامات داخل المجتمعات في الدول الضعيفة لاستمرار السيطرة عليها .

اقرار صيغة جديدة من الفدرالية تقسم اليمن إلى أقاليم متنازعة

أقرت الوثيقة تحويل اليمن من نظام الدولة البسيطة إلى نظام الدولة الاتحادية وتقسيمه إلى أقاليم ، واحتوت الكثير من البنود القانونية الخطيرة التي تهيئ اليمن للصراع والتفتيت في المستقبل ، فتقسيم اليمن إلى أقاليم لا يتناسب مع اليمن كدولة موحدة بسيطة لا تحتمل تطبيق نظام فدرالي لكلفته الباهظة ولعدم توفر المعايير العلمية لتطبيق نظام الاقاليم كاختلاف الديانات أو الأعراق أو الألسنة ، فالشعب اليمني مسلم عربي العرق واللسان ، ويكاد يجمع الأكاديميون والخبراء اليمنيون على أن نظام الدولة البسيطة هو الأنسب لليمن ، مقدمين أدلةً علمية واضحةً بعيدةً عن الأهواء والصراعات السياسية والتأثيرات الخارجية على عملية صناعة القرار ، وما يكاد يغيب على الكثيرين من متابعي الوضع اليمني ، أن الفدرالية المطروحة في مؤتمر الحوار ليست فدراليةً على غرار الأنظمة الفدرالية المعروفة ، وإنما هي نظام ليس له من الفدرالية إلا الاسم بينما يحتوي على الكثير من البنود التي تُعد البلاد للتمزيق والصراع[1] ، فعلى سبيل المثال ، احتوت وثيقة حل القضية الجنوبية نصوصاً تفتح الباب للصراعات السياسية الواسعة في البلاد ، فقد ورد في الوثيقة أن :

« الموارد الطبيعية مُلكُ الشعب في اليمن. تكون إدارة وتنمية

(١) لمزيد من التوضيح أنظر « سياسيون وأكاديميون ل-الثورة- : المشكلة اليمنية لا تكمن في نظام الدولة بل في ضعفها ، استطلاع رأي ، صفوان الفائشي ، ٢٠ أبريل ٢٠١٣م ، صحيفة الثورة الرسمية على الرابط :
http://www.althawranews.net/portal/news-41827.htm

الموارد الطبيعية، منها النفط والغاز، وبما فيها منح عقود الاستكشاف والتطوير، من مسؤولية السلطات في الولايات المنتجة بالتشارك مع السلطات في الأقاليم والسلطة الإتحادية ، وفق ما ينص عليه قانون اتحادي وبموجب القانون نفسه، يكون تنظيم عقود الخدمات المحلية من مسؤولية السلطات في الولاية المنتجة بالتنسيق مع الإقليم. »[1]

وهذا النص سيفتح باب صراعٍ واسع في المستقبل بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم ، التي ستسعى إلى الاستئثار بأكبر قدر من الثروة مما يدفعها إلى الاستعانة بالشركات والدول الأجنبية لفرض أمر واقع على الحكومة المركزية ، والشركات الكبرى ستعرف تماماً كيف تصبح شريكة ، بل مُتحكّمة في الثروة ، لخدمة مصالح دولها ، تماما كما يحدث في كردستان العراق . ولدعم ما سبق احتوت الوثيقة على نصٍ خطيرٍ يفتح الباب للصراع ويهيئ لشرعنة ذلك الصراع ، فلقد نصت وثيقة حل القضية الجنوبية على أن :

« الشعب حر في تقرير مكانته السياسية وحر في السعي السلمي إلى تحقيق نموه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي عبر مؤسسات الحكم على كل مستوى ، وفق ما ينص عليه العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللذين وقعهما اليمن وصادق عليهما »[2]

وعلى أساس ما سبق تم استخدام عبارة قانونية دقيقة في وثيقة القضية الجنوبية

(١) أنظر سلسة كتيبات مؤتمر الحوار (٦) القضية الجنوبية الحلول والضمانات ، مؤتمر مؤتمر الحوار الشامل ، ص ١٢، الوثيقة على الرابط :

http://www.ndc.ye/ndcdoc/book_six.pdf

(٢) نفس المرجع ص ١١.

، اذ تكرر فيها عبارة « الشعب في اليمن » وليس الشعب اليمني وذلك إقرار بأن لكل إقليم شعبه الخاص به ، كما أن التهيئة القانونية في الاقتباس أعلاه تتحدث عن مؤسسات الحكم على كل مستوى ، وبالتالي يكون الاحتجاج باسم كل شعب في كل مستوى من مستويات الحكم ، ووفقا لما ورد في العهد الدولي للحقوق السياسية والاقتصادية من الحق بتقرير المصير لكل شعب ، والحق في استغلال الثروة حق قانوني وفقا للقانون الدولي ، وهذه التهيئة القانونية ليست حلولاً بقدر ما هي عوامل مشجعة على النزاعات بين الأقاليم والحكومة المركزية ، خاصة وأن الأقاليم اليمنية المقترحة قد تم تقسيمها على أسس هوياتٍ مختلفة وأقاليم متفاوته من حيث الثروة والسكان بحيث أن الأقاليم الثرية والأقل سكاناً حصلت على معظم الثروة والأرض ، والأقاليم ذات الكثافة السكانية حصلت على القليل من الثروة والأرض ، كما سيتضح لاحقاً ، مما يؤسس لصراعات مستقبلية مطولة (PROTRACTED CONFLICTS)، ولن يستفيد منها إلا الشركات الكبرى التي ستسيطر على الأقاليم الغنية وقليلة السكان ، فتستغل الثروات وعائد الخدمات.

وما يؤكد ما ورد أعلاه ، أن وثيقة حل القضية الجنوبية احتوت على ما هو أخطر من كل ما سبق ، فلم تمنح حقوقاً سياسية لكل اليمنيين المقيمين في الأقاليم اليمنية ، بل نصت على أن :

«ينتمي جميع أبناء الشعب، مهما كان موطنهم الإقليمي، إلى جنسية وطنية واحدة، وهم متساوون في الحقوق والواجبات. ولكل مواطن يمني، من دون تمييز، حق الإقامة والتملّك والتجارة والعمل أو أيّ مساع شخصية قانونية أخرى، في

أيّ ولاية أو إقليم من الدولة الاتحادية. »[1]

وبالرغم من أن هذا النص يبدو للوهلة الأولى منسجما مع وحدة الدولة وحقوق المواطنين وتساويهم ، لكنه يحتوي على معنى قانوني خطير فلقد منح المواطنين اليمنيين حق الإقامة والتملك والتجارة والعمل في بلدهم ، ولم يقر حقهم في الحقوق السياسية كحق الترشيح او الانتخاب في الأقاليم التي يقيمون بها ، إذ لم تمنح الحقوق السياسية إلا لأبناء الإقليم نفسه ، وهذا لم يغيب عن بعض المتحاورين ومنهم من رفض التوقيع على الوثيقة بهذه الصيغة وأكد على أنها « تؤسس لخلافات داخلية عميقة في اليمن حول بناء الدولة، وتكرس مبدأ الهويتين داخل الدولة الواحدة »[2] ، وتم رفض النص على الحقوق السياسية لكل المقيمين في كل إقليم ، وصدرت الوثيقة على هذا النحو رغم الخلافات العميقة ، فاللجنة الفنية التي تحدثنا عنها سابقا ، كانت قد هيئت معايير مؤتمر الحوار بحيث لا يكون لأي مكون قدرة حقيقة على رفض أو إعاقة أي قرار ويكون المخرج بيد المبعوث الأممي جمال بن عمر الذي مرر الوثيقة على هذا النحو ، بل وأكد نص الوثيقة على ان من حق المقيمين إلى جانب الإقامة والعمل أي « مساع شخصية قانونية أخرى » إمعانا في التأكيد على أن المساعي السياسية غير قانونية ولا يتمتع بها إلا أبناء الإقليم دون غيرهم من المقيمين اليمنيين الذين لا يتمتعون إلا بحق الإقامة والعمل ، وبهذا فإن ابناء الإقليم هم من سيتولون السلطة التشريعية في الإقليم

(١) المرجع السابق ص ١٣.

(٢) أنظر وثيقة الحلول تتحول إلى أزمة : أهم نقاط الخلاف حول اثارها المؤتمر والاشتراكي والناصري ، (المشهد اليمني) الاربعاء ٢٥ ديسمبر ٢٠١٣م
http://www.almashhad-alyemeni.com/news33584.html

، وهم من سيحددون معايير الإقامة والعمل والحقوق والواجبات ، ولن يشاركهم في ذلك المقيمون في الإقليم من غير أبناء الإقليم لعدم تمتعهم بالحقوق السياسية ، فمثلهم ، في أحسن الأحوال ، مثل المقيمين في دول غير دولهم بهدف العمل أو الاستثمار وحسب .

ترسيخ الإنقسامات على أساس تشطيري

ثم أقرت الوثيقة أنه « خلال الدورة الانتخابية الأولى بعد تبني الدستور الاتحادي يمثل الجنوب بنسبة خمسين في المائة في كافة الهياكل القيادية في الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية، »[1] وهكذا استولى من إدعوا تمثيلهم للجنوب على نصف وظائف الدولة القيادية علماً بأن الجنوب لا يمثل سوى ٢٠٪ من سكان اليمن قبل الوحدة ، أما بعد الوحدة بعشرين سنة فلا يمكن لأحد أن يدعي كم هي نسبة الشماليين وكم هي نسبة الجنوبيين لأن جيلاً جديدا قد نشأ ، وامتزج اليمنيون الذين كانوا يقطنون في الجنوب مع اليمنيين الذين كانوا يقطنون في الشمال خاصة وأنهم شعب واحد وليس من إثنيات مختلفة ، فلهم نفس العرق والدين واللسان ، وهكذا فإن المطالب المرفوعة باسم الجنوب ليست سوى دعاوى مضللة ، ليتمكن من خلالها ، عددٌ من السياسيين الذين لا يحظون بجماهيرية شعبية ممن نصّبتهم القوى الغربية كزعماء لما تسميهم الأقليات من الوصول إلى السلطة ، وبهذا ، ووفقا للمنهجية العلمية لهذه الدراسة ، يتضح لنا بجلاء نجاح السياسة الخارجية للدول الغربية ، المتذرعة بحماية الأقليات ، وتمكنها من خلق البيئة المناسبة لاستمرار سيطرتها على الدول الهشة مثل اليمن لتمرير مصالحها الوطنية.

(١) نفس المرجع، ص (١٢) .

أضف إلى ما سبق أنه وبدون دراسة علمية أو إحصاءات ، بل وبدون شرعية دستورية لاتخاذ أي قرارٍ متعلق بمصير الشعب اليمني ، تقرر الوثيقة بأن « يكون للجنوبيين أولويةٌ في شغل الوظائف الشاغرة والتأهيل والتدريب في الخدمة المدنية والقوات المسلحة والأمن »[1] ، ومثل هذا من شأنه أن يثير الشحناء في نفوس اليمنيين المنحدرين من المحافظات الشمالية ، وهم الأغلبية ، ضد إخوانهم من اليمنيين المنحدرين من المحافظات الجنوبية ، فكثير من المواطنين االمنحدرين من المحافظات الشمالية ، يعانون من الفقر والبطالة وشظف العيش لاسيما في مناطق تهامة ومعظم القبائل اليمنية ، وقد ضحوا وقاموا بثورة من أجل تحسين أوضاعهم ، لا من أجل ان يتم التمييز ضدهم ، وهذا ما يهيئ البلاد للنزاعات والتقسيم مستقبلا .

منح حق النقض لأقلية مُستنبتة لاستمرار الصراع

احتوت الوثيقة الجنوبية على نصوص من قبيل منح الجنوبيين حق النقض (الفيتو) لتستمر محتويات هذه الوثيقة قائمة ، وإن رغب اليمنيون تغييرها في المستقبل، وهذا يعني أنه تم التهيئة القانونية لسيطرة الأقليات المدعومة من الدول الأجنبية لاستمرار سيطرتها على الدولة ، إذ أن نصوص الوثيقة منحت السياسيين الجنوبيين حق النقض لما قد يقرره أي برلمان في المستقبل ، فلقد نصت وثيقة حل القضية الجنوبية على :

« عدم إمكانية إجراء تعديل في الدستور يخص الجنوب أو يغير شكل الدولة

(١) نفس المرجع.

إلا عبر ضمان موافقة أغلبية ممثلي الجنوب في مجلس النواب »[1]

وثيقة حل القضية الجنوبية أم وثيقة لاحتلال اليمن وتمزيقه !

وهكذا يتضح بجلاء سبب الإصرار على « صياغة دستور جديد » كما ورد في الوثيقة ، إذ أنّ تجريد الدولة من دستورها وفرض دستورٍ جديدٍ على هذا النحو لا يشبه ، في العادة ، إلا ما يحدث عندما تقع دولة تحت الاحتلال ، فيفرض المُحتل دستوراً لا يستند إلى مبادئ الشعب الواقع تحت الاحتلال وثوابته ، وإنما يستند على معايير المحتل وشروطه ، إذ ينص مطلع الوثيقة على أن الدستور الجديد يقوم على أن « أساس سلطة وشرعية الدولة » هو « التزام أعلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان »، وفقا للتصورات الغربية للمفاهيم المندرجة تحت حقوق الإنسان والتي يتصادم الكثير منها مع أحكام الشريعة الإسلامية ، فلا مكان لعقيدة الشعب وشريعته وقوانينه وثقافته ، كما يحدد هذا المبدأ شكل الدولة إذ يقرر أنها « اتحادية » ، ليضع اللبنات الأولى لتقسيمها ، وينتهي هذا المبدأ بتقرير لم يعهده عالم السياسة من قبل ، إذ يقرر نوع الديمقراطية المتبعة في هذه الدولة وهي «الديمقراطية التمثيلية والتشاركية والتداولية » أي أن السلطة ستكون جزءٌ منها بموجب الانتخابات (تمثيلية) وجزءٌ منها تشاركية لا علاقة للانتخابات بها ، وجزءٌ منها تداولي بغض النظر عن نتيجة الانتخابات وذلك بحسب نص الوثيقة لضمان « التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة » ، إذ أن أكثر القوى التي جيء بها عبر الفكرة الأمريكية بحسب تصريحات السفير الأمريكي وهي « الحوار الوطني الشامل » لن تتمكن من البقاء مع أول انتخابات ، فلا شعبية تذكر لها

(١) أنظر سلسة كتيبات مؤتمر الحوار (٦) ، مرجع سابق، ص ١٢.

وحتى يُضمن بقاؤها فلابد من التأكيد على « التشاركية » و »التداولية » خارج إطار نتائج الانتخابات ، فالأقليات المُستنبتة ستحكم بموجب اتفاق مُسبق لا تؤثر عليه نتائج الانتخابات التي تعكسها الإرادة الشعبية ، ولأن القوى الأجنبية هي من هندس هذه الوثيقة ونصوصها ، فهي تطالب في المبدأ العاشر منها على أن يفعّل مبدأ المساواة بموجب نصوص دستورية ، « عبر سن تشريعات وإجراءات تتضمن اتخاذ خطوات فعلية لتحقيق تمثيل للنساء لا تقل نسبته عن ثلاثين في المائة في الهياكل القيادية والهيئات المنتخبة والخدمة المدنية »[1] ، وبغض النظر عن مسألة فرض وجود المرأة فرضا في مناصب الدولة دون الالتفات لمعيار الكفاية والكفاءة في تولي الوظيفة العامة ، وهو الامر الذي ترفضه معظم دول العالم ، فالسؤال الذي يثور هنا هو ، ما علاقة مسألة فرض المرأة بمسألة حل القضية الجنوبية ؟!! .

ومن الأهداف الواضحة لوثيقة القضية الجنوبية أنها تعمل على فرض نظام فدرالي هش هو أقرب في حقيقته إلى نظام الاتحاد التعاهدي (الكنفدرالي) الذي يجمع بين عدد من الدول المستقلة ذات السيادة من خلال مجلس تنسيق تكون قراراته غير ملزمة لأعضائه من الدول المشاركة فيه ، ومما يؤكد ذلك أن المبدأ الرابع في الوثيقة ينص على الأتي : « يحدد الدستور في الدولة الاتحادية توزيع السلطات والمسؤوليات بوضوح، ولا تتدخل السلطة المركزية في صلاحيات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والإدارية لمستويات الحكم الأخرى في نطاق مسؤولياتها الحصرية، إلا في ظروف استثنائية ينص عليها الدستور والقانون، بهدف ضمان الأمن الجماعي والمعايير المشتركة الرئيسة أو لحماية

(١) نفس المرجع، ص (١٣).

سلطة إقليمية من تدخل سلطة أخرى »[1] ، والقانون الذي تشير إليه الوثيقة سيُعد من قبل مجلس نواب يكون لممثلي الجنوب ٥٠٪ من اعضاء المجلس بغض النظر عن نسبة ابناء الجنوب الذين لا يمثلون سوى ٢٠٪ من عدد السكان في اليمن عند الوحدة في العام ١٩٩٠م ، وهكذا، وإن قبلنا بتلك النسبة ، فإن القوانين ستراعي إرادة أقليةٍ على حساب أغلبية ، وهكذا سيصبح التدخل للسلطة المركزية أمراً استثنائياً مثل الكوارث الطبيعية أو الحروب التي قد تنشب بين الولايات بسبب الصراع على الموارد مثلا، بهدف ابقاء الحال كما هو عليه لا بهدف المصلحة العامة والعليا لدولة واحدة، وفي حالة رغبة المجلس بتغيير القانون فيتمتع السياسيون باسم الجنوب بحق النقض فلا يمكن تعديل القانون ÷إلا بموافقة أغلبية الجنوبيين المشاركين، وهذا خلل جوهري في بنية الدولة.

ما سبق يخالف اهم مبادئ الدولة الفدرالية إذا أن الدولة الفدرالية في الأصل تُغلّب مصلحة الدولة ككل على مصلحة الولايات لتناقض بذلك الدول المركبة التي تسمى بالكنفدرالية أو ، الاتحاد التعاهدي ، الذي يُغلب مصلحة الدول على مصلحة الاتحاد ، ولذا أكدت وثيقة حل القضية الجنوبية التي جاء بها ابن عمر في المبدأ السابع منها على الأتي : « يتمتع كل مستوى من مستويات الحكم، المركز والإقليم والولاية، بسلطة تنفيذية وتشريعية وإدارية ومالية مستقلة يحددها الدستور، بما فيها سلطة مناسبة لجباية الضرائب. »[2] وهذا يعطي مؤشراً واضحاً على ان الحكومة المركزية حكومة هشة وأن محور التفاعلات السياسية سيكون

(١) نفس المرجع. ص (١١).

(٢) نفس المرجع، ص (١٢).

في الأقاليم والولايات مما يساعد على تمزيق الدولة في المستقبل ، وإمعاناً ممن صاغ هذه الوثيقة في تجزئة اليمن وباسم توزيع السلطة والثروة بشكل عادل ، فلقد نص المبدأ الثامن من مبادئ هذه الوثيقة ، كما بينا سابقا ، على أن « الموارد الطبيعية ملك الشعب في اليمن، تكون إدارة وتنمية الموارد الطبيعية، منها النفط والغاز، وبما فيها منح عقود الاستكشاف والتطوير، من مسؤولية السلطات في الولايات المنتجة بالتشارك مع السلطات في الإقليم والسلطة الاتحادية » ، وهذا المبدأ يجعل الاختصاص الأصيل بيد الولاية وليس المركز ولا حتى الإقليم اللذان يقعان بمرتبةٍ ادنى فالمسؤولية لسلطات الولايات المنتجة بنص الوثيقة ، ولذا أكد المبدأ بأن الموارد الطبيعية ليست ملك الشعب اليمني وإنما ملك الشعب في اليمن ، وقد بيّنا سابقا خطورة عبارة الشعب في اليمن ، فكل ولاية لها شعبها الذي منحته الوثيقة حق تقرير مصيره وتنمية ثروته واستئثار أبنائه بالحقوق السياسية دون غيرهم من المواطنين اليمنيين.

الحزب الاشتراكي يتحفظ على التقسيم ، ما السبب؟!!

أعلن الحزب الاشتراكي اليمني رفضه رسمياً الإقرار النهائي لأقاليم الدولة الاتحادية على أساس ٦ أقاليم ، وقال في بيان رسمي صادر عن الحزب ، إن ما تم إقراره كان مفروضاً سلفاً ، لا يقدم حلاً حقيقياً للقضية الجنوبية بقدر ما يمثل هروباً من استحقاقات الحل العادل للقضية الجنوبية ، واعادة استنباتها كمشكلة صراعية جنوبية- جنوبية ، عبر استحضار واقع التجزئة الاستعمارية لما قبل الثورة ، والاستقلال الوطني ، وقال ابو بكر باذيب الأمين العام المساعد للحزب الإشتراكي اليمني ، « أنه عبّر عن تحفظه كتابياً على خيار الستة الأقاليم، متمسكاً

بخيار الأقليمين »[1].

مما سبق ، يمكننا أن نفهم لماذا تحفظ الحزب الاشتراكي ، ولا يزال ، اثناء توقيعه على هذه الوثيقة على بند تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم ، اثنان في الجنوب وأربعة في الشمال ، وإصراره على تقسيم اليمن إلى اقليمين فقط ، إقليم في الشمال وإقليم في الجنوب ، وهو الأمر الذي لم تحسمه الوثيقة ، وذلك لأن الحزب الاشتراكي يدرك تماما أن تقسيم البلاد إلى ستة اقاليم اثنان منها في الجنوب سيمزق الدولة التي يريد أن يستعيد السيطرة عليها وهي دولة جنوب اليمن ، ولن يتمكن عندها من تحقيق حلم الإنفصال الذي خاض من أجله حرب ١٩٩٤م ، لأن هدفه الحقيقي ، والذي بات مُعلنا ، هو استعادة الجنوب كدولة لا كدويلات ، وذلك لأنه يعلم تماما أن كل إقليم سيكون مستقلاً عن الإقليم الآخر وإن الرابطة بينهما ستكون رابطةً هشة وأن الحكومة الفدرالية ستكون بمثابة مجلس تنسيقي ليس له صلاحيات حقيقية كتلك الصلاحيات التي تتمتع بها الحكومة المركزية في الأنظمة الفدرالية الرصينة كنظام الولايات المتحدة الأمريكية ، ولذا تحفظ الحزب الإشتراكي على تقسيم الجنوب ولم يتحفظ على تقسيم اليمن ، لأنه يريد أن يستقل بالجنوب ولا يريد لأي إقليم في الجنوب ان يتمتع بصلاحيات تقسم دولة الجنوب كما قسمت اليمن الموحد .

(١) أنظر وكالة خبر للأنباء ، الاشتراكي يعلن رسميا رفضه للأقاليم ويتهم باذيب بالتمرد ، على الرابط : http://www.khabaragency.net/news10184.html

الدعوة للتدخل الأجنبي

لأن الحلول المزعومة التي قدمتها وثيقة القضية الجنوبية ليس لها علاقة بمصلحة الشعب اليمني ولا تستند إلى شرعية شعبية ، فلقد طالب المتحاورون تحت عنوان فرعي (دور المجتمع الدولي) بالتدخل الإقليمي والدولي عبر المنظمات الإقليمية ومنظمة الأمم المتحدة لفرض هذا الحل على الشعب اليمني إذ جاء في نص وثيقة ابن عمر ، « نطلب من مجلس الأمن ومجلس التعاون لدول الخليج العربية تبني قرارات تدعم هذا الاتفاق ».[1]

ثم أجبرت الوثيقة القوى السياسية على إصدار ما أسمته التزاماً رسمياً ضمن بنود الوثيقة يقول : « يعلن الموقِعون أدناه إيمانهم وثقتهم الكاملين في أن هذا الاتفاق يتضمن تسويةً عادلةً وانعكاساً دقيقاً لفهمنا المشترك، نعتقد أن هذا الاتفاق يصب في مصلحة الشعب اليمني، وعليه يلزم احترام ودعم هذا الاتفاق بحسن نية ونظرة مستقبلية، بهدف بناء دولة اليمن الاتحادية الديموقراطية الجديدة والحفاظ على وحدتها وسيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها. »[2]

الحقيقة أن لو كان هذا الاتفاق اتفاقا حقيقياً بين ممثلي الشعب ، لما تطلّب الأمر استدعاء الخارج ، لضمان تنفيذ بنوده ، لأن القوى السياسية ستعمل على تنفيذ بنوده تلقائيا لكنه اتفاق عُقد تحت اشراف اجنبي وخرج بنتائج تطالب بالتدخل الأجنبي ، وهكذا يتضح أن هذا الاتفاق لم يأت إلا لتدمير ثوابت الشعب اليمني وفتح باب التدخل الأجنبي ومصادرة السيادة اليمنية ، وتهيئة الساحة اليمنية

(١) أنظر سلسلة كتيبات مؤتمر الحوار .. مرجع سابق ص (١٣).

(٢) نفس المرجع ص (١٤)

للصراع والاقتتال الداخلي ، وهو ما شهدته الساحة السياسية اليمنية اثناء وبعد الانتهاء من مؤتمر الحوار الشامل.

الفصل السادس

مخرجات مؤتمر الحوار[1]

بعد عشرة أشهر من مؤتمر الحوار الذي انطلق في ١٨ مارس ٢٠١٣م تقدم المتحاورون ، وعلى رأسهم رئيس الدولة بوثيقة نهائية لمخرجات الحوار والوطني وتحتوي هذه الوثيقة مع ملحقاتها على ٣٥٠ صفحة تقريبا ، تضم موجهات دستورية وقانونية فُرضت على الشعب اليمني فرضاً ، منها تعهدات وضمانات بأن تتحول هذه الموجهات إلى دستور جديد لليمن .

بطبيعة الحال لا يمكن مناقشة كل المخرجات لأن الكثير من نصوصها يحتوي على ايجابيات كثيرة كاتفاق المتحاورين على نشر التعليم في اليمن وعلى استقلال ونزاهة القضاء وعلى التنمية والازدهار الاقتصادي والكثير من الحقوق والحريات السياسية المرغوبة ، وهذا كله كان موجوداً ومنصوصاً عليه في الدستور النافذ الذي جمدته وانقلبت عليه القوى السياسية وفقاً لإرادة دولية وإقليمية ، لكننا سنركز على النصوص الخطيرة التي ستلحق باليمن وشعبه الكثير من الكوارث السياسية ، والتي ستؤدي إلى حرمانه من الاستقرار والأمن وستشعل الحروب الأهلية وتقسم البلاد وتضيع شريعته وقوانينه التي استقتها من أحكام الشريعة الإسلامية ، وفقاً للهوية اليمنية التي ارتضاها افراد الشعب اليمني والتفوا حولها .

(١) كل الإقتباسات في الفقرات القادمة مأخوذة من والوثيقة النهائية للحوار الوطني الشامل ، ولقد تم الإشارة إلى رقم الفقرة والصفحة في كل اقتباس تحري للدقة العلمية ، والوثيقة النهائية للحوار الوطني منشورة على الموقع الرسمي للحوار الوطني الشامل على الرابط :

http://www.ndc.ye/ndc_document.pdf

كما هو واضح فإن مخرجات مؤتمر الحوار الشامل يراد منها أن تكون هي الموجه الحاكم لصياغة دستور البلاد، ومعلوم أن الدساتير تأتي معبرةً في جميع مضامينها عن هوية وعقيدة شعوبها ، ففي الشعوب الإسلامية تكون دساتيرها معبرةً عن هويتها الإسلامية ، إذا أتيحت لها فرصة صياغة تلك الهوية في قوالب دستورية ، وفي الشعوب غير المسلمة تأتي معبرةً عن هويتها ، أيّاً كانت ، إذا ما كُفل لتلك الشعوب صياغة دستورها بحرية ، ومع ذلك فإن كثيراً من مخرجات مؤتمر الحوار قد تضمنت موجهاتٍ دستوريةً وقانونيةً وتوصياتٍ استهدفت بشكل واضح أكثر ماله علاقة بالشريعة الإسلامية بالإلغاء أو الانتقاص ، وعملت على تقوية الأجندة والمطالب الأجنبية على حساب الثوابت الإسلامية والمصالح العليا للشعب اليمني ، الأمر الذي سيكون له أثره على ثقافة المجتمع اليمني لاسيما ثقافة الأسرة اليمنية المحافظة ومفاهيمها وتصوراتها الأخلاقية ، فأسرع طريق إلى ضرب الثقافة ، مهما كانت صلبة ، تغيير القوانين .

لقد جاءت مخرجات مؤتمر الحوار بمقررات ستتحول إلى قوانين تقسم اليمن وتفكك نسيجها الاجتماعي ، وهذا من شأنه أن يدخل اليمن في أتون صراعات مناطقية وطائفية إلى أن تستقر اليمن على أسسٍ جديدةٍ وثوابت جديدة ستُسطرها الدماء نتيجةً للصراعات العنيفة والمسلحة المحتملة ، كما أن من المقررات ما أدخلت البلاد تحت الوصاية الأجنبية ، وصادرت إرادة الشعب في اختيار حكامه وممثليه ، وأضعفت القدرات الدفاعية والأمنية للدولة ، بالإضافة إلى كثيرٍ من القضايا والمتغيرات الخطيرة التي تمثل تهديداً وانتهاكاً واضحاً لثوابت ومصالح الشعب اليمني ، والتي سنتناولها في المباحث اللاحقة.

المبحث الأول : تهميش الشريعة الإسلامية ونقض حاكميتها

ورد في وثيقة مؤتمر الحوار _التي احتوت عدداً من المخرجات التي توافق عليها وتقدم بها أعضاء الفرق ، وتم إقرارها في الجلسة الختامية للحوار _عددٌ من المخرجات التي تناقض ثوابت الشعب اليمني المقرة في دستوره والمتعلقة بالشريعة الإسلامية والوحدة الوطنية وسيادة الدولة ومؤسساتها السيادية وعلى رأسها المؤسسة العسكرية والأمنية ، وسنناقش أهمها في الفقرات التالية :

أ) المخرجات المتعلقة بتهميش مكانة الشريعة الإسلامية والتمكين للمبادئ والأسس الدولية ذات الأساس العلماني :

١ – إلغاء تفرد الشريعة الإسلامية بالمرجعية ، وإلزام الدولة بالعمل بالتشريعات الدولية ، وتعديل كل قانون محلي مستمد من الشريعة يتعارض معها ، ومن ذلك :

أ– ينص الدستور النافذ في الباب الأول منه في المادة الثالثة على أن « الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات » ، لكن المتحاورين في مؤتمر الحوار توافقوا على حذف عبارة (جميع التشريعات) من الدستور النافذ التي تنص صراحةً على تفرّد الشريعة الإسلامية بالمرجعية ، وعدم إشراك أي مرجعية أخرى تعارضها ، وتم استبدالها بعبارة (مصدر التشريع) بعد حذف كلمة (جميع) كما ورد في الوثيقة النهائية لمخرجات مؤتمر الحوار ، تقرير بناء الدولة الفقرة (٩) ، الصفحة (٩٣) ، وتعمد تغييرها على هذا النحو يكشف عن الرغبة الملّحة لفتح باب للتيار العلماني ليتمكن من تغيير التشريعات الإسلامية اليمنية ، وإخضاعها للإرادة الدولية التي ترعاها منظمة الأمم المتحدة كما سيتضح من الفقرة القادمة.

ب- إلزام الدولة بالعمل بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية كما ورد في الوثيقة النهائية لمخرجات مؤتمر الحوار ، تقرير بناء الدولة الفقرة (٧) من الأسس السياسية في الصفحة (٨٧) ، التي نصت على أن : « تلتزم الدولة العمل بميثاقي الأمم المتحدة والجامعة العربية والعمل بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق والمعاهدات الدولية وقواعد القانون الدولي التي صادقت عليها السلطة التشريعية في اليمن » ، وعلى سبيل المثال ، لا الحصر ، فإن دولة جنوب اليمن التي كانت تحكم من قبل الماركسيين قبل الوحدة في ١٩٩٠م ، كانت قد صادقت على اتفاقيات تصادم احكام الشريعة الإسلامية قطعية الثبوت قطعية الدلالة ، ووفقا لأحكام الإستخلاف في القانون الدولي فإن الدولة الجديدة التي نشأت عن الوحدة اليمنية ملزمة بالاتفاقيات والمعاهدات الشارعة (الجماعية) وإن تمت قبل المتغير الطارئ عليها،[1] وهو في الحالة اليمنية ، الوحدة بين شطري اليمن في العام ١٩٩٠م ونشوء دولةٍ جديدة هي الجمهورية اليمنية ، ومن هذه الاتفاقيات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المعروفة اختصارا بالسيداو (CEDAW)، وتتألف هذه الاتفاقية من ثلاثين مادةً تشكل مدوّنة دولية لما يسمى بحقوق المرأة ، وهي تقرر المساواة المطلقة للمرأة بالرجل ، ويترتب على ذلك حرمان المرأة المسلمة من الحقوق التي كفلتها لها الشريعة الإسلامية نظير قيامها بدور الأمومة ، من حمل ورضاع وحضانة للأطفال ، وعفت الرجل من القيام بمسؤولية القوامة وواجبه في الإنفاق على الأسرة. وكذلك ألغت مفهوم الزنا المعروف لدى الأديان وبعض الحضارات ، في الوقت الذي حرّمت الزواج المبكر ودعت إلى تحديد النسل ، ولعل

(١) أنظر ، عبد الواحد الزنداني ، السير والقانون الدولي ، مرجع سباق ص ١٦٨.

أبرز ما جاء في هذه الاتفاقية المادة ١٦ الخاصة بالتشريعات الأسرية ، فهذه المادة تضم مجموعة بنود تعمل على مستوى (الأحوال الشخصية): زواج- طلاق- قوامة- وصاية- ولاية- حقوق وواجبات الزوجين- حقوق الأولاد، باختصار: كل ما يمس الأسرة كمؤسسة، ونظام قيم، ونمط حياة.(١)

فهذه المادة (١٦) ، الخاصة بالأسرة ، تدعو إلى منح المرأة والرجل نفس الحقوق على قدم المساواة في عقد الزواج ، وفي أثنائه ، وعند فسخه ، وكذلك في القوامة والولاية على الأبناء ، وذلك يتعارض مع قاعدة ولي الزوجة عند عقد الزواج ، ومع المهر ، وقوامة الرجل على المرأة في الأسرة ، وتعدد الزوجات ، ومنع زواج المسلمة بغير المسلم ، وأحكام الطلاق والعدة ، وعدة الوفاة ، وحضانة الأولاد ، ففي كل تلك الأمور شرع الإسلام أحكامًا للمرأة تختلف عن مثيلاتها للرجل. كما أن هذه المادة تمثل نمط الحياة الغربي ، وهي تتجاهل معتقدات شعوب العالم ، ومنظوماتها القيمية ، وأنساقها الإيمانية. (٢)

٢- جعل الهيمنة والأولوية في التطبيق للاتفاقيات والمواثيق الدولية عند تعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية، وإلغاء أي تشريعات وقوانين وطنية مستمدة من الشريعة الإسلامية تتعارض مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية تحت مسمى الملاءمة :

---

(١) أنظر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، الموقع الرسمي للأمم المتحدة على الرابط : http//:www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text0360793/A.pdf

(٢) انظر رؤية نقدية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW ، موقع اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل .

فقد ورد في الوثيقة النهائية لمخرجات مؤتمر الحوار في الفقرة الـ (٧) من فريق التنمية الشاملة الصـفحة (٢٦٠) ما يلي : (مراجعة وتقييم منظومة التشريعات والقوانين الوطنية ولائحة الرقابة القضائية والعمل على موائمتها مع مبادئ وقواعد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والمتعلقة بحقوق الإنسان المصادق عليها من قبل بلادنا)، كما ورد ذلك أيضاً في ذات الوثيقة في تقرير فريق بناء الدولة في الأسس السياسية صـفحة (٨٧): (وعليها، [الدولة] ملائمة كل القوانين مع هذه المواثيق) .

والحقيقة أن تعديل القوانين الوطنية _ بما يتناسب مع مبادئ وقواعد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والمتعلقة بحقوق الإنسان المقرة في الأمم المتحدة وفقاً للتصور المفاهيمي الغربي _ أمرٌ يناقض أحكام الشريعة الإسلامية ويجردها من صفة الحاكمية أو الصفة الآمرة التي كان يقرها الدستور اليمني النافذ (إلى كتابة هذه السطور) الذي تقرر المادة الثالثة منه أن (الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات).

٣- حظر وتجريم قيام الأحزاب على أساس ديني (الإسلام):

ورد في وثيقة مؤتمر الحوار في مقررات فريق الحكم الرشيد في الفقرة (٧) الصفحة (١٠٤) : « يكفل الدستور حرية المواطنين في تنظيم أنفسهم في الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني بما يعزز الإرادة الشعبية ولا يجوز تأسيس أحزاب على أساس ديني... « ، كما أن قيام أي حزب على أساسٍ دينيٍ أصبح جريمةً يعاقب عليها القانون وفقا لنص الفقرة (١٢٦) من تقرير فريق قضايا ذات بعد وطني في

وثيقة مؤتمر الحوار ، فالفقرة تنص على « تجريم تكوين الأحزاب على أساس ديني »، ومعنى هذا أن الدستور اليمني سيجرم أي حزب يمني ينص في أدبياته أو يضع برامج تسعى لتطبيق الحكم الإسلامي ومنهج الإسلام الشامل لكل جوانب الحياة ، بينما كان مقرراً في قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم (٦٦) للعام ١٩٩١م مادة (٨): « يشترط لتأسيس أي حزب أو تنظيم سياسي أو للاستمرار في ممارسة نشاطه عـــدم تعارض مبادئه وأهدافه وبرامجه ووسائله مع الدين الإسلامي الحنيف، » و «عدم قيام الحزب أو التنظيم السياسي على أساس مناهض للدين الإسلامي »، والغريب أن مخرجات مؤتمر الحوار تنقض هذا وتنص على عكسه في بلد شعبها مسلم إذ لا وجود لأقليات دينية في اليمن.

٤- تجريم الخطاب الإسلامي في العمل السياسي :

الخطاب الإسلامي هو الذي يعتمد على الإسلام في إطلاق الأحكام والآراء والتصورات ، وهذه الأحكام تعتمد على مصادر الشريعة الإسلامية لاسيما الأصلية منها وهي الكتاب والسنة والإجماع ، وكان موقف مخرجات مؤتمر الحوار من هذا الخطاب حاسماً ، حيث ورد في وثيقة مؤتمر الحوار في تقرير فريق الحقوق والحريات في الفقرة (١٣٩) الصفحة (٢٠٧) : « يُجرّم استخدام الخطاب الديني التكفيري والتخويني في العمل السياسي ، ويعتبر كل قول أو فعل يدل على ذلك جريمة يعاقب عليها القانون » ، كما ورد في ذات الوثيقة في تقرير فريق بناء الدولة الفقرة (٢٣) صفحة (٩٢) « يُحظر استخدام الخطاب الديني في العمل السياسي ويعتبر كل قول أو فعل يُكفر مُسلماً أو جماعةً أو توجهاً سياسياً أو دينياً أو فكرياً في اليمن جريمةً يُعاقب عليها القانون ».

تدل النصوص أعلاه على الاتفاق على تكميم أفواه الإسلاميين وحظر منابر الخطاب الاسلامي : العلماء ، والدعاة ، والخبراء والمفكرين وأرباب القلم من المنتمين للتيار الإسلامي وحملة الفكرة الإسلامية ، ومنعهم من الخطابة والبيان والكتابة للناس من خلال المؤسسات الإسلامية وغيرها ، كالمساجد والمؤسسات الإعلامية التي تستدل بأحكام الشريعة الإسلامية للحكم على الأفكار والممارسات السياسية والحكم عليها بحسب ما تقرره الشريعة الإسلامية ، وهكذا فإن التوافق على ما سبق قد عكس المعادلة في اليمن فكل من استدل بالكتاب والسنة وإجماع الأمة فإنه محل إدانةٍ وتجريمٍ من القانون ، في الوقت الذي تمنح هذه النصوص العلمانيين بمختلف فئاتهم حصانة دستورية ، فيتمتعون بحرية القول والفعل ، وتُحرّم انتقادهم بما يوجبه الشرع الإسلامي الحنيف ، والأصل أنه يجرم التكفير والتخوين بدون دليل أو إثبات ، كما يجب تجريم من ثبت في حقهم ممارسة الخيانة والكفر وفقا لأحكام الإسلام وعبر القضاء ، فالإسلام مرجعية المسلمين وهو دين الشعب اليمني المسلم ، إلا أن المخرجات التي نراها على هذه الشاكلة ، تثبت بما لا يدع مجالاً للشك ، أنها جزء من عملية تكييف قانوني للمجتمع اليمني ، يمكّن الغرب من تنفيذ أجندته السياسية في اليمن لخدمة مصالحه وباسم القانون ، فالقوانين والتشريعات التي بنيت على أحكام الشريعة الإسلامية لطالما عرقلت برامج الغرب في اليمن الاسلامي المحافظ .

(٥) إدانة العلماء وتجريمهم وملاحقتهم

ورد في وثيقة مؤتمر الحوار في تقرير قضايا ذات بعدٍ وطني في الفقرة (١٠٢) صفحة (٧٤) ما يلي : « إدانة كل الفتاوى الدينية التكفيرية لتصفية حسابات

سياسية أو مذهبية أو طائفية، الصادرة عن مختلف الأطراف خلال فترات تاريخ اليمن وتجريم إطلاق أي فتاوى تكفيرية في الحاضر والمستقبل »، ويُعد هذا النص بمثابة سلاح بيد العلمانيين لمحاصرة العلماء وتكميم أفواههم ، فما يقولوه يُعد فتوى وقد تصنف على أنها تكفيرية ، كما ورد معنا سابقا عند الحديث عن مقالة الشيخ كمال بامخرمة ، والتي اعتبرت فتوى تكفيرية ، هذا بالإضافة إلى أن لهذا النص بُعداً سياسياً خاصاً ، فهو ، يعد بحد ذاته ، تصفيةً لحسابات سياسية من قبل من يهيمنون على الحوار اليوم ، ضد من وقف ضد تمردهم وخياناتهم الوطنية بالأمس ، فهو ، أي النص أعلاه ، يعتبر بمثابة ضربة موجهة لعلماء اليمن الذين ينتمي معظمهم إلى حزب الإصلاح وحزب المؤتمر الشعبي العام أكبر احزاب اليمن ، فعندما تعرضت البلاد لخيانة وطنية كبرى في العام ١٩٩٤م حث الخطباء والعلماء الشعب اليمني على مساندة المؤسسة العسكرية في حربها ضد من خالف الدستور والقانون وفجر حرب ١٩٩٤م ، بهدف تمزيق البلاد وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وليس تجنياً على فئة معينة ، وكذلك فعلوا عندما تصدى الجيش للتمرد الحوثي وخاض معه ستة حروب منذ ٢٠٠٤م وحتى ٢٠٠٩م ، والحقيقة أن إدانة تلك الفتوى مقدمة لمحاكمة العلماء وتضييق الخناق عليهم في هذا البلد ، فيتضح هنا بجلاء أن علماء الإسلام في اليمن كقوة اساسية في المجتمع اليمني ، أصبحوا من الفئات المستهدفة وفقا لمخرجات مؤتمر الحوار ، وذلك للقضاء على أي تأثير لهم في المستقبل وهو ما سيفتح الباب للقوى الغربية لتسيير اليمن وفقا لخططها ومصالحها في المنطقة والعالم.

المبحث الثاني : التفريط في السيادة الوطنية

لا شك أن التمكين للقوانين الأجنبية وتهميش الشريعة الإسلامية ، يُعد تفريطاً في سيادة أي دولةٍ مسلمة ، فالسيادة في المفهوم الإسلامي تعود لله جل وعلا وذلك يتمثل في أن الدولة المسلمة وحكامها وشعبها مقيدون بأحكام الشريعة الإسلامية قطعية الثبوت قطعية الدلالة.[1] وإلى جانب تفريط مخرجات الحوار الوطني بسيادة اليمن كدولة مسلمة فإنها ، أيضا ، فرطت بسيادة اليمن وفقا لمفهوم القانون الدولي ، إذ تُعد السيادة ، في القانون الدولي ، أهم أركان الدولة وهي تعني السلطة العليا ، وتعني الاستقلال وقد أوضح (أوبنهايم) أحد فقهاء القانون الدولي أن السيادة تعني الاستقلال الخارجي للدولة « فيما يتعلق بحرية التصرف خارج حدودها في علاقاتها مع الدول الأخرى . وهي استقلال داخلي فيما يتعلق بحرية الدولة في التصرف داخل حدودها »[2]، وأي تدخل في ذلك يُعد انتهاكاً لسيادة الدولة ، ومن خلال تتبع مخرجات مؤتمر الحوار نجد أن هنالك تفريطاً مطلقاً في السيادة اليمنية ، ومن أبرز مظاهر ذلك ما يلي :

إدخال البلاد تحت الوصاية الأجنبية

حيث ورد في الوثيقة التي تبناها المندوب الأممي جمال بن عمر لحل القضية الجنوبية العديد من النصوص التي تؤدي إلى انتهاك السيادة الوطنية ، وتؤسس لوضع اليمن تحت الوصاية الدولية ، وأبرزها الدعوة في نهاية الوثيقة للهيئات الدولية للإشراف على تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار وخصوصا الاتحاد الأوروبي

(١) للاستزادة حول هذا الأمر يمكن مراجعة عبد الواحد الزنداني ، السير والقانون الدولي ، مرجع سبق ذكرة ص ١٢٥.

(٢) لوتربلخت، ٥ « اوبنهايم القانون الدولي » المجلد الأول السلام ، الطبعة الثامنة ص ٢٨٦. --

والأمم المتحدة ومجموعة أصدقاء اليمن وباقي الدول والمنظمات الداعمة ، وكذلك منحت وثيقة ابن عمر أمين عام الأمم المتحدة حق مواصلة التدخل في الشأن اليمني وفق قراري مجلس الأمن رقم (٢٠١٤، ٢٠٥١)، إضافة إلى مطالبة مجلس الأمن الدولي بإصدار قرارات تدعم ضمان تطبيق مخرجات مؤتمر مؤتمر الحوار ، ومعلوم أن قرارات مجلس الأمن تحمل سلطة فرض عقوبات دولية وربما تصل إلى تدخل عسكري ، وهنا ندرك أن القوى السياسية التي وافقت على مثل هذا الأمر قد وقعت في خطأٍ استراتيجي ، إذ ساهمت في تجريد اليمن من السيادة الوطنية وباتت اليمن معرضةً للوقوع تحت وصاية مجلس الأمن الدولي ، وهو الأمر الذي أُستغل من قبل مجلس الأمن الدولي ليتم إدراج اليمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة فتجرد من سيادتها تماما .

اليمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة

كما اتضح لنا سابقا أن المخرجات لم تمر إلا وفق خطة تضليل إعلامية واسعة تمالأت عليها كل القوى السياسية التي قبلت المشاركة في مؤتمر الحوار ، ولأن القوى الدولية تخشى ظهور أي قوى معارضة تقود الشعب لرفض الدستور الجديد المبني على مخرجات مؤتمر الحوار ، فقد دفعت ، وبناءً على مخرجات مؤتمر الحوار ، إلى استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يُدرج اليمن تحت الفصل السابع ، ويلزمها بتطبيق مخرجات مؤتمر الحوار بدعوى أنها مطالب شعبية وأن اليمنيين تحاوروا وأنتجوها بأنفسهم ، فلقد جاء ضمن المخرجات في الوثيقة النهائية للحوار الوطني في الصفحة (٤٠) ما نصه « نطلب من مجلس الأمن ومجلس التعاون لدول الخليج العربية تبنّي قرارات تدعم هذا الاتفاق. »

وكان نتيجة ذلك أن إتخذ مجلس الأمن الدولي قراراً بإدراج اليمن تحت الفصل السابع بعد انتهاء مؤتمر الحوار ، ففي ٢٦ فبراير ٢٠١٤م أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم (٢١٤٠) بشأن اليمن، ولقد ورد في قراره هذا أن « الحالة في اليمن تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين في المنطقة، وإذ يتصرف[مجلس الأمن] بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة » وبهذا فقدت اليمن سيادتها ، والمشكلة الحقيقية التي تواجهها الدولة التي يُدرجها مجلس الأمن تحت الفصل السابع تكمن في أن المجلس يمنح نفسه – وفقاً لبنود ميثاق الأمم المتحدة – حق التدخل في شؤون الدولة المعنية بما في ذلك ما يُعد من صميم سلطانها الداخلي ، وعبارة « من صميم السلطان الداخلي » تشمل فيما تشمل حق الشعب في اختيار حكامه وممثليه ، بل ومنهجه الذي يسير عليه من تشريعات وقوانين ونُظم ، وحتى هويته ومبادئه ومعتقداته التي يبني عليها تصوراته للوجود والحياة ، وعلاقاته الاجتماعية ، سواء بالجماعات داخل مجتمعه ، أو بأمم الأرض وشعوب العالم.

ولقد احتوى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على نصوصٍ تخول مجلس الأمن حق إجبار الدولة على تنفيذ ما يراه مناسبا من قرارات ، وذلك في المادة ٤١ والمادة ٤٢ من مواد الفصل السابع في ميثاق الأمم المتحدة. وكل ذلك يصادر السيادة الوطنية للجمهورية اليمنية بهدف إجبار الشعب اليمني على تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار ، وكان الهدف قطع الطريق على أي قوى شعبية تحاول إصلاح شأن البلاد ورفض مخرجات الحوار الوطني ، لأنها ستُعتبر معرقلة لمخرجات مؤتمر الحوار وتطالها سطوة مجلس الأمن الدولي ، وطبعا سيطبق ذلك بشكل انتقائي وبما يخدم مصلحة المتحكمين بمجلس الأمن الدولي ، أي أنّ القوى الإسلامية والوطنية هي

التي ستعاني من هذا القرار ، أما غيرها ممن يعبث بأمن البلاد فلن يُضيره هذا القرار ، وأبرز مثالٍ على ذلك ما تقوم به الحركة الحوثية التي وصل بها الأمر إلى احتلال عاصمة الدولة دون أن يحرك مجلس الأمن ساكنا .

المبحث الثالث :

التفريط في حق الدولة في صنع وتنفيذ السياسات التعليمية

ورد في وثيقة مؤتمر الحوار في الفقرة (٢١) صفحة (٢٦٥) من تقرير فريق التنمية المستدامة « إشراك القطاع الخاص المحلي والأجنبي في وضع سياسات التعليم والتدريب مع الجهات الحكومية وفتح الباب دون قيود للقطاع الخاص المحلي والأجنبي للإستثمار في قطاعي التعليم والتدريب » . وهذا يعني أن المناهج التعليمية وأهدافها ومضامينها ستكون عرضةً للتغيير بما يتفق مع أهداف وسياسات المشاركين في صياغة السياسة التعليمية من الأجانب المستثمرين في قطاع التعليم دون أي قيود ، وسيكون لذلك مخاطرٌ واضحة على تربية وتعليم النشئ والأجيال القادمة ، ومن الواضح أنه لولا حجم التأثير الأجنبي على مخرجات الحوار ، لما أقرّ المتحاورون إشراك القطاع الأجنبي في وضع سياسات التعليم. وهذا يهدد الأمن الوطني للبلاد من حيث تمكين الأجانب دون قيودٍ أو شروط من إعداد الأجيال القادمة لليمن ، ويعتبر الموفقة على ذلك إمعانا ، من القوى المشاركة في مؤتمر الحوار ، في التنازل عن السيادة الوطنية ومستقبل الأجيال القادمة.

تغيير المناهج التعليمية :

لقد نصت الفقرة (٥٢) من تقرير فريق صعده في مؤتمر الحوار على إعادة صياغة المناهج وفق الدستور الجديد ، فلقد ورد في صفحة ٥٣ من وثيقة مؤتمر الحوار بشأن مناهج التعليم : « صياغة المناهج الدراسية والوسائل التربوية في مدارس التعليم العام الحكومية والخاصة بحيث تستوعب مبادئ الدستور الجديد وما هو متفقٌ عليه بين المذاهب الرئيسية والمدارس الفكرية وتستبعد الأمور الخلافية وتشكل لجنة وطنية عليا مختصة من الجميع بذلك » ، وكما ناقشنا أعلاه فإنه من الواضح أن مبادئ الدستور الجديد مبادئ علمانية بعد أن استهدفت الشريعة الإسلامية على النحو المبين أعلاه ، كما أنه من المعلوم أن اليمن بلد مسلم تمتلئ مناهجه الدراسية بالسيرة النبوية وسيرة الصحابة وغيرها مما هو متفق عليه عند أهل العلم من أهل السنة والجماعة ، وأن تطبيق هذا النص يستلزم حذف معظم تاريخ الصحابة والتابعين وأسهاماتهم العلمية من المناهج التعليمية بدعوى أنها محل خلاف مع الحوثيين والعلمانيين ، فما بقي من المناهج ؟!! وعلى أي أساس ستؤسس المناهج التعليمية لاسيما في المسائل التاريخية وأثرها على القضايا المعاصرة ؟!! ألا يجر هذا إلى صراعات لا حدود لها ؟!! وهكذا فإن هذه الصراعات هي التي ستضمن للغرب تمرير مصالحة كما تبين لنا عند دراسة الاستراتيجية العسكرية الأميركية التي تتعمد اثارة النزعات واستنبات الأقليات لخلق صراعاتٍ تمسك أمريكا بخيوطها وتديرها لخدمة مصالحها ، وهذا ما يحلّ في اليمن اليوم.

المبحث الرابع : إذكاء الصراعات وتفكيك الدولة

إن النص على إعطاء حق تقرير المصير (الاستقلال والانفصال) للشعب في دولة انتقلت من الوحدة الاندماجية إلى النظام الاتحادي وتم تقسيمها إلى أقاليم لكل منها حكومته ودستوره وبرلمانه المستقل ، يُذكي فيها نزعة الاستقلال والانفصال ، خاصة إذا ما استحضرنا ما ناقشناه سابقا من الحقوق والصلاحيات التي منحتها وثيقة القضية الجنوبية للأقاليم ، والتي نصت على حق المواطنين اليمنيين في التنقل والاستثمار والإقامة في الأقاليم التي لا ينتمون إليها لكي تحتفظ بالحقوق السياسية لأبناء الإقليم دون غيرهم ، كما أن وثيقة القضية الجنوبية منحت الولايات ضمن كل إقليم حق استغلال الموارد والتعاقد مع الشركات الأجنبية في استخراج تلك الموارد وفي استخدامها ، وأقرت الوثيقة التقسيم على أساس هويات مختلفة وعلى أساس تشطيري (شمالي جنوبي) ، ومنحت أقلية باسم الجنوب حق النقض لتُبقي هذه القوانين مفروضةً على الشعب ، وإن رفضتها الأغلبية في المجلس النيابي، وتم النص في القضية الجنوبية على مصطلح الشعب في اليمن وليس الشعب اليمني ، ولم يكن كلّ ذلك إلا تهيئةً قانونية تنسجم مع العهدين الدوليين ، المشار إليهما في الوثيقة ، واللذين ينصان في مادتهما الأولى على حق تقرير المصير ، ويؤكدان في المادة (٥٠) من عهد الحقوق السياسية ، والمادة (٢٨) من عهد الحقوق الاقتصادية والثقافية ، على أن أحكام هذين العهدين تنطبق ، دون أي قيد أو استثناء على جميع الوحدات التي تتشكل منها الدول الاتحادية.

والحقيقة أن كل ما سبق ليس سوى تهيئة وتكييف قانوني يمهد للانقسامات السياسية وقيام كيانات جديدة ، كما حدث لتيمور الشرقية في انفصالها من أندونيسيا ، وكما حدث لجنوب السودان في انفصاله عن الدولة الأم تحت ضغط غربي وإشراف أممي ، ولذا فقد ورد في الفقرة (٧٤) من تقرير فريق الحقوق والحريات الصفحة (٢٠٢) : « للشعب اليمني الحق في تقرير مصيره كما يتجلى في الدستور والقوانين والمواثيق الدولية وهو بمقتضى هذا الحق حر في تقرير مركزه السياسي وحر في السعي لتحقيق النماء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي »، وعند مناقشة تقرير فريق قضايا ذات بعد وطني للمادة المتعلقة بحق تقرير المصير في صفحة (٧٥) من وثيقة مؤتمر الحوار، قرر الفريق إحالتها إلى تقرير فريق القضية الجنوبية الذي قرر في الفقرة رقم (٢) من المبادئ أن : « الشعب حر في تقرير مكانته السياسية....وفق ما ينص عليه العهدان الدوليان للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذين وقعهما اليمن وصادق عليهما » .

وعند النظر إلى التقسيم الذي أقرته لجنة الأقاليم المشكلة بموجب مخرجات مؤتمر الحوار نجد أنها أقرت تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم اثنان في جنوب البلاد وأربعة في شمال البلاد ، كما توضح الصور أدناه :

وهنا نلاحظ أن التقسيم ايضاً قام على أساس تشطيري (شمالي جنوبي) فلماذا لا يكون هناك تداخل بين المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية كضم محافظة شبوة الواقعة في الجنوب إلى إقليم سبأ أو ضم محافظة تعز الواقعة في اليمن الشمالي سابقا إلى إقليم عدن ؟!! فالتقسيم على أساس شمالي جنوبي ينذر ، بما لا يدع مجالاً للشك ، بتقسيم البلاد ، ثم إن التقسيم قد قام على أساس تعميق واستنبات هويات جديدة ذات صله بمراحل تاريخية ، كإقليم سبأ وإقليم آزال وإقليم حضرموت وإقليم الجند وهكذا ، وهذا يساعد على تمزيق البلاد ففي الوقت الذي تبحث فيه الدولة القومية على حل مشكلة الهويات المختلفة في الدولة وضمها ضمن هوية وطنية واحدة ، يأتي التقسيم الجديد ليبعث من أعماق التاريخ هويات متضاربة نساها اليمنيون وتجاوزوها منذ قرون طويلة ، وعند النظر في الرسوم التوضيحية أدناه سيتضح لنا الكثير من النقاط التي تثبت أن التقسيم

على هذا الأساس سيؤدي إلى صراع وليس إلى استقرار ، والحقيقة أن هذا المخرج من مخرجات مؤتمر الحوار نتيجة طبيعية جداً لحوار غُيّب منه الشعب وجرى تحت إشراف دولي يراعي مصالحه ومخططاته واستراتيجياته .

عدد السكان وحجم الأقاليم وفقا للتقسيم المُقر بموجب مخرجات مؤتمر الحوار

المساحة

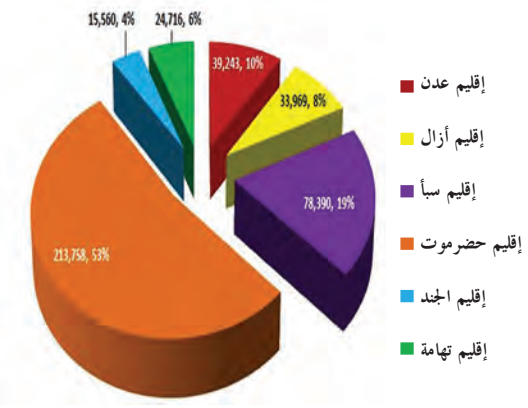

عدد السكان

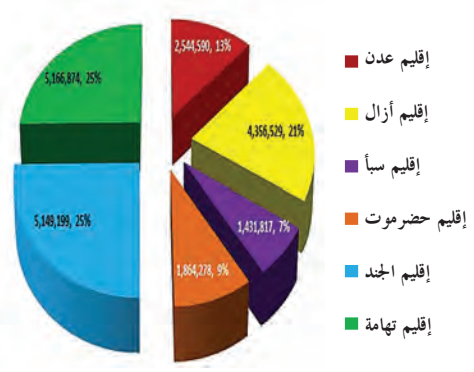

النسب الواردة في الرسوم أعلاه من إعداد الباحث فهمي الأصور بناءً على الإحصاءات الرسمية للحكومة اليمنية ..

نلاحظ أن التقسيم من حيث المساحة منح ٥٣٪ من مساحة الدولة لما نسبته ٩٪ من السكان وذلك في إقليم حضرموت ، بينما بقية مساحة الدولة ٤٧٪ منحت لـ ٩١٪ من السكان وهذا مؤشر خطير ، إذ أن اقليم حضرموت الغني بالنفط صاحب المساحة الواسعة والعدد القليل من السكان ، سيكون لقمةً سائغة للقوى الكبرى التي ستدفع بشركاتها العملاقة لتسيطر على الإقليم وتستفيد من ثرواته وموارده ، وتعطي لسكانه الفتات وتحرم بقية الشعب من الثروة اللازمة للنهضة به ،

وهذا التقسيم بحد ذاته قد يغري سكان حضرموت بالتمسك به على أمل أنهم سيستفيدون من الثروة ، إلاّ أنه مقابل حمايتهم وتأمين اقليمهم ستبتزهم الدول الكبرى بشركاتها وقواعدها العسكرية ، وهذا معتاد في عالم السياسة الدولية ، فضلا عن العبث بتشريعاتهم المحلية التي ستناقض دينهم وقيمهم وأخلاقهم ، وهذا ما سينطبق على إقليم سبأ أيضا.

الملاحظة الثانية ، أن نفس الشيء تقريبا بالنسبة لإقليم سبأ الذي يحتل ١٩٪ من مساحة الدولة وليس فيه سوى ٧٪ من سكانها وهو إقليم غني بالنفط أيضا وبالغاز ، وبنظرة سريعة نجد أن ٨٤٪ من سكان الدولة في بقية الأقاليم سيعيشون على ثروات محدودة وليس لهم إلا ١٨٪ من مساحة الدولة ، وبطبيعة الحال فإن هذا سيكون سبباً من أسباب الحروب وهذا ما بدأته الحركة الحوثية بالفعل ، إذ تطالب بتعديل الأقاليم لأن الإقليم الذي يُراد لها أن تهيمن عليه ، وهو إقليم آزال ، أفقر الأقاليم تقريبا ، فليس له ثروة ولا مساحات زراعية ولا ميناء بحري ، ويضم معظم قبائل الشمال المشهورة بالقتال والثأر والحروب في تاريخها ، وتقسيم البلاد على هذا الأساس يبين أنه تقسيم مفخخ لإثارة الحروب والنزعات الطائفية والمذهبية بين أبناء الأقاليم ، إذ أن أبناء اقليم آزال الذي تبسط الحركة الحوثية سيطرتها عليه يصنف بأنه إقليم شيعي ، وهذه النزاعات هو ما تشهده الساحة اليمنية منذ ما قبل مؤتمر الحوار ، وأثناء مؤتمر الحوار ، واتضح بصورة أكثر بعد انتهاء مؤتمر الحوار ، إذ احُتلت عاصمة الدولة من قبل الحركة الحوثية ، وسيشتد هذا الصراع قبل إقرار دستور مؤتمر الحوار وبعده ، وهكذا نجد أن اسباب الحروب الطائفية والاقتصادية والتشطيرية قد بُذرت في هذه المخرجات.

المبحث الخامس :

استنبات الأقليات ورعايتها ، واستخدامها لتقسيم السلطة

ورد في وثيقة مؤتمر الحوار في الفقرة (١٨٤) من تقرير فريق الحقوق والحريات ما نصه « تكفل الدولة حقوق الأقليات في التمتع بثقافتهم الخاصة وإقامة شعائرهم واستخدام لغتهم »، وورد في الفقرة (١٣٧) من تقرير فريق الحقوق والحريات صفحة (٢٠٧) في الوثيقة النهائية للحوار الوطني ما يلي : « حرية ممارسة الشعائر الدينية لكل مواطن بحسب دينه ومعتقده ومذهبه » والمعروف أن اليمن فيها دينٌ واحد فحسب وهو الإسلام ، فعن أي دين ومعتقدات يتحدث هذا الفريق سوى تلك المعتقدات الوافدة لخلق أقلياتٍ دينية ستؤدي إلى صراعات تحرم اليمن واليمنيين من الاستقرار والتنمية والبناء .

ثم تحدثت مخرجات مؤتمر الحوار عن سن التشريعات التي تعطي هذه الأقليات دوراً سياسيا مؤثراً في الحياة السياسية اليمنية ، كما ورد ذلك في الفقرة (١٨٣) من تقرير الحقوق والحريات إذ نصت على أن « تلتزم الدولة باتخاذ تدابير تشريعية لتعزيز الحريات الأساسية والحقوق السياسية للمواطنين المنتمين للأقليات (إن وجدت) » ، والنص في التقرير على عبارة إن وجدت ووضعها بين قوسين يُعتبر دليل على إدراك من وضع النص بوجاهة الرأي القائل بعدم وجود أقليات لها أديان مختلفة في اليمن ، ولكن وضع هذا يعكس تأثير الهيمنة العلمانية للدول الغربية على صياغة مخرجات مؤتمر الحوار لدولة عربية مسلمة ، ورغبة الدول الغربية في زرع ورعاية الأقليات عملٌ أساسي في سياستها الخارجية يعود عليها

بالمصالح والسيطرة والهيمنة على الدول الهشة والضعيفة مثل اليمن.

ولأن للشعب اليمني ثوابت واضحةً وعلى رأسها الشريعة الإسلامية فلا بد من إزالة هيمنة الشريعة الإسلامية لتتمكن الأقليات من النمو بالشكل المطلوب ووفقا للإرادة الغربية ولذا نصت مخرجات الحوار على المساواة بين هذه الأقليات وبين بقية الشعب ، حيث ورد في وثيقة مؤتمر الحوار في تقرير بناء الدولة الفقرة (٤) من تقرير بناء الدولة ، الصفحة (٩٣) ما نصه « المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق و الواجبات دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد ... » ، وبهذا تتمكن الدول الغربية من إزالة أحكام الشريعة الإسلامية التي تعيق نمو أقليات داخل المجتمعات المسلمة ، لتتمكن بذلك من إزاحة العقبات أمام دعمها للأقليات التي تزرعها وترعاها في اليمن ، لأنها ستكون الأداة الرئيسية لنجاح سياستها الخارجية ، والموافقة على مثل هذه النصوص التي تفتح الباب لكل معتقد وافد سيقوض الاستقرار ويخلق العديد من الصراعات داخل المجتمع اليمني ، فلطالما كانت سياسة دعم الأقليات وتشجيعها في العالم الثالث سبباً رئيساً لسقوط مجتمعاته وحكوماته في براثن النظام الدولي الذي يتمكن من تمرير مصالحه عبر هذه الصراعات الضيقة بين أبناء المجتمع.

المبحث السادس : مصادرة حرية الشعب وإرادته في اختيار حكامه وممثليه

لقد جاءت مخرجات مؤتمر الحوار بقيود تلغي الحرية الكاملة للشعب في اختيار حكامه وممثليه ، وتفرض عليه فئات من المجتمع بنسب معينة ، ومن ذلك :

١- فرض كوتا (نسبة) من النساء على الشعب اليمني بنسبة ٣٠٪ ، وهذا فيه مصادرة لحرية الشعب في اختيار الأنسب والأكفأ ، رجلاً كان أو أمرأةً ، ووضعه في المكان المناسب ، علماً بأن من سيستفيد من هذه الكوتا هي التيارات العلمانية ، فنساء الأسر اليمنية المحافظة لا يرغبن في الانخراط في معترك العمل السياسي والانتخابات والظهور الإعلامي وتحمل المسؤوليات العامة ، وهذا سيتيح المجال فقط للنِسويات العلمانيات للسيطرة على معظم مقاعد ومناصب هذه الكوتا ، وهذه مؤامرة خطيرة على الديمقراطية من حيث المبدأ ، وما يؤكد الأمر أن دولاً كبرى عريقة في الديمقراطية ترفض تطبيق هذا المبدأ وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، لأن هذا أقل ما يكون ضربٌ لمبدأ الكفاءة في تولي المناصب العامة كما أنه انقلاب على فكرة المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون .

٢- (الديمقراطية التشاركية) ورد في الفقرة (١) من المبادئ في فريق القضية الجنوبية النص على ما يسمى (الديمقراطية التشاركية) وعلينا أن نعي أن الديمقراطية التشاركية مفهوم ذو عمق تاريخي ، نتج عن كفاح الأقليات في المجتمعات الغربية التي تمارس الديمقراطية التمثيلية (حكم الأغلبية عبر الانتخابات) فتضيع في معظمها حقوق الأقليات باعتبار أن الأغلبية هي من تصنع القانون ، وهذه مشكلة مزمنة في الديمقراطيات الغربية ، أما في الإسلام فالأقليات لها حقوق مصونة لا

يمكن للأغلبية أن تطغى عليها في مجالس الشورى ، بحكم أن الحقوق الأساسية للأقليات أحكام شرعية لا تقبل التعديل والإلغاء ، ولذا تمكنت الأقليات في المجتمعات الغربية ، بعد عناء طويل ، من أن تحصل على حقوق تمثلت في حق بعض الفئات في المجتمع في التعبير عن آراءها وحل مشكلاتها التي قد تتسبب في مشكلة للمجتمع بأسره ، خاصة في ظل تغول الرأسمالية في المجتمعات الليبرالية ، لما عُرف عن توحش رأس المال وطغيانه على الحقوق الأساسية للشعب ، وتمثلت مظاهر الديمقراطية التشاركية في الإستفتاء والإعتراض الشعبي والمبادرة التشريعية أو الإقتراح الشعبي ، وهي وسائل تمارس برغبة من الأغلبية وتحت سيادتها[1]، أي أن الأغلبية في الغرب هي من منحت هذه الحقوق للأقليات التي تُمارس بإشراف الأغلبية بعد إدراكها لمخاطر الإجحاف بحقوق الأقليات على المجتمع نفسه ، أما فرض ما يُعرف بالديمقراطية التشاركية بموجب مخرجات الحوار الوطني في اليمن ، فهو فرض لإرادة الأقليات للمشاركة في السلطة رغماً عن إرادة الأغلبية ، كما اتضح لنا في هذه الدراسة ، وليس اعترافاً بحق الأقلية في أن تكون هناك آلية تتمكن من خلالها في التعبير عن آراءها وحماية حقوقها من الأغلبية كما يحدث في الغرب ، أما ما يحدث في اليمن فهو العكس ، فالأغلبية باتت اليوم تحت رحمة

(١) الاعتراض الشعبي يتمثل في أن الدستور ينص على إمكانية حق الاعتراض لعدد من المواطنين خلال مدة محددة على قانون أو قرار للحكومة أو من أجل تعديل دستوري ، ويكون من نتائجه إيقاف العمل بهذا القانون أو القرار أو تعديله مؤقتا إلى حين عرضه على الاستفتاء لمعرفة رأي الشعب فيه ، أما المبادرة التشريعية فإن الدستور يتيح للشعب إمكانية اتخاذ المبادرة لاقتراح التعديلات الدستورية أو القوانين التشريعية وفق شروط وضوابط محددة ، ويمكن أن يكون الاقتراح مجرد فكرة تصوغه السلطة المختصة صياغة دقيقة ، أويتم كتابته وصياغته من طرف الشعب. للمزيد يمكن الرجوع إلى نجيب المصمودي (المقاربة التشاركية في التجربة المغاربية) الرينكونيوز ، الخميس ٣١ يوليو ٢٠١٤م على الرابط :
http://www.rinconews.com/2014/07/blog-post_31.html.

الأقليات المرتبطة بالدول الأجنبية. وهكذا أصبح للديمقراطية التشاركية بموجب مخرجات الحوار الوطني سلبياتٍ كبيرةً اهمها :

(أ)مصادرة حق الشعب في تمكين الأغلبية التي اختارها من أن تحكمه وتتحمل المسؤولية أمام الشعب نتيجة نجاحها أو إخفاقها .

(ب) فرض الأحزاب التي لم تحصل في الانتخابات على نسبة تؤهلها للحكم أو المشاركة فيها تحت مسمى الديمقراطية التشاركية ، كما ورد في الوثيقة التي تقدم بها ابن عمر لحل « القضية الجنوبية » .

(ج) مصادر الرضا الشعبي لصالح أقليات وكيانات سياسية هامشية لا تحظى بقبول شعبي يؤهلها للمشاركة في الحكم، وإنما تستمد قوتها وتستند في فاعليتها على التأييد الخارجي الذي يفرض على الشعب القبول بها للمشاركة في الحكم بشكل جماعي مع غيرها من الكيانات السياسية التي لها قبول شعبي كبير، ومن خلال هذه الأقليات الحاكمة التي ستعتمد في بقاءها على الدعم الأجنبي فإنها ستسعى، ما استطاعت، إلى تنفيذ مصالح الدول الأجنبية على حساب مصالح شعوبها.

المبحث السابع : شلّ الجيش وإضعاف قدراته الدفاعية

المتأمل في مخرجات مؤتمر الحوار والعمل على تحويلها إلى دستور جديد للبلاد يدرك تماما ، أن الجيش اليمني أُستهدف أيضا ، لكي لا يبقى كقوة تتمكن أي قيادة سياسية من استخدامه لإنقاذ اليمن مما حلّ به ، فالغرب الذي أدار مؤتمر الحوار من خلف الستار يعلم أن الجيش (القوة الصلبة) لا يزال يحمل عقيدة وطنية ، وأن بقائه على هذا الحال لا يصب في مصالحها على المدى المتوسط والطويل ، لذا

جاءت مخرجات مؤتمر الحوار لتفكك الجيش اليمني باسم مؤتمر الحوار ، فالأصل أن مخرجات مؤتمر الحوار تقدم حلولاً ومعالجات تزيل مظاهر الضعف الملاحظ على قوات الجيش والأمن ، ولكنها بدلاً من ذلك نصت على قرارات تزيد الجيش والأمن ضعفاً إلى ضعفهما ، ومن ذلك :

١-تحييد الجيش عن مهامه الوطنية للتمكين للمليشيات المأجورة :

مما ورد في مخرجات مؤتمر الحوار في قرارات قضية صعدة البند (١٥) الصفحة (٥١) من نصه ، « تحريم وتجريم استخدام الجيش في الصراعات الداخلية »، وهذا خطأٌ استراتيجي يقضي على الدولة ، إذ أن من حق رئيس الدولة المنتخب أن يأمر الجيش في حالة عجز الأمن بالتدخل لقمع الفتن والتمرد وللحفاظ على أمن الدولة ، وكان إقرار هذا النص في فريق قضية صعدة يمثل انتصارا كبيراً للحركة الحوثية في تحييد الجيش ، بل وتجريم استخدامه ضد ميليشاتها المسلحة ، ما مكنها من الوصول إلى العاصمة والتعامل مع الجيش المقاوم لها كمليشيات خارجة على القانون ، وعلى نفس المنوال فإن مليشيات الحراك الانفصالي في الجنوب ستستخدم هذا المُخرج لمنع الجيش من القيام بواجبه الوطني في الوقوف أمام المليشيات التي ستسيطر على الجنوب للعمل على انفصاله ، كما أن اقرار مثل هذا النص سيسمح للقبيلة الأقوى أن تفتك بالقبيلة الأضعف ، وهكذا فإن عملية مُمنهجة لتدمير البلاد تمر أمام أعين الجميع في قاعات وأروقة مؤتمر الحوار وباسم كل المشاركين فيه ، ولا يفسر ذلك إلا أن القوى التي شاركت في مؤتمر الحوار لا تمثل الشعب اليمني وأنها قد سلمت مصير اليمن لمن لا يحرص على امنه واستقراره ووحدته.

٢- إعادة صياغة عقيدة الجيش وفق المفاهيم العلمانية

إن العقيدة العسكرية مسألة خطيرة جدا وينبغي أن تنسجم انسجاماً تاما مع هوية الشعب وقيمه وثقافته ودينه وقوميته ، ولذا فإن النص في البيان الختامي للمؤتمر في الصفحة (٣٠٦) أنه : « سيتم صوغ هوية وثقافة وعقيدة عسكرية جديدة للمؤسسات العسكرية والأمنية »، ولما كانت العقيدة العسكرية للجيش اليمني قبل الحوار ومخرجاته إسلامية وطنية ، فإن ما يبعث على القلق على وضع الجيش أن يتم صياغة هوية جديدة ، خاصة وأن هوية البلاد يراد لها أن تُمسخ بموجب مخرجات مؤتمر الحوار كما بينا سابقا ، ومن الواضح أن التوجه سيرتكز على المبادئ العلمانية التي امتلأت بها مخرجات مؤتمر الحوار ، التي ترتكز على مفاهيم حقوق الإنسان والحريات المدنية بحسب التصورات والمفاهيم الليبرالية الغربية ، ولذا نصت ذات الوثيقة على أنه سيتم الحرص على أن الجيش والأمن « يحترم حقوق الإنسان والحريات المدنية » بالرغم من أن العقيدة العسكرية للجيش اليمني تحترم الحقوق والحريات وفقا للمفاهيم الإسلامية ، وعملية تغييرها لتنسجم مع المفاهيم الغربية سيقود إلى صدامات وصراعات مستقبلية بين الشعب اليمني المسلم المحافظ ذات الهوية العربية الإسلامية ، والجيش والأمن الذي سيحمل عقيدة عسكرية مبنية على مفاهيم علمانية ، ولنا عبرة في سيرة الجيوش العربية والإسلامية ، التي تم العبث بعقيدتها العسكرية نتيجة سقوطها تحت الاستعمار ثم مخلفاته بعد الاستقلال.

٣- تقسيم الجيش على أساس مناطقي :

ومما يزيد الجيش ضعفاً إلى ضعفه دعوة مؤتمر الحوار إلى تقسيم الجيش والأمن وتركيبهما على أساس مناطقي فيتم تقاسم مراكزه القيادية مناصفةً بين ما يسمونه جنوب البلاد وشمال البلاد ، فلقد ورد في وثيقة مؤتمر الحوار في تقرير فريق القضية الجنوبية في الفقرة (١٠) صفحة (٣٩) ما نصه « خلال الدورة الانتخابية الأولى بعد تبني الدستور الاتحادي يمثل الجنوب بنسبة خمسين في المائة في كافة الهياكل القيادية في الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية، بما فيها الجيش والأمن... » ، وفي هذا إحياء لحالة التشطير التي تجاوزها اليمنيون مع قيام الوحدة اليمنية ، والمتأمل في النص السابق يجد أنه يؤسس لوضع له آثاره الخطيرة على الوحدة الوطنية للجيش اليمني ، فإلى جانب أنه يعيد زراعة النزعة الانفصالية والتشطيرية في أحد أهم مؤسسات الدولة فإنه يعيد إنتاج النزعة العدائية بين منتسبي الجيش اليمني ، التي كانت من سمات المرحلة التشطيرية ، إذ كانت المؤسستان ، العسكرية والأمنية ، في كل شطر تكرس كامل جهودها لاستهداف نظيراتها في الشطر الآخر ، وهو ما أدى إلى المواجهات العسكرية في نهاية السبعينات من القرن الماضي ، ولقد تكررت المواجهات بعد أربع سنوات من الوحدة في ١٩٩٤م ، لأن كل قيادة شطرية حاكمة قبل الوحدة كانت لا تزال تحتفظ بقواتها العسكرية والأمنية التابعة لها، ولم يكن قد تم دمج الجيش والأمن، ومع أول خلاف سياسي انفجرت الحرب التي راح ضحيتها عشرات الآلاف من القتلى والجرحى ، وقُصفت المدن اليمنية، وتعرض أهلها لويلات الحرب ، بما فيها عاصمة الدولة التي قُصفت بصواريخ اسكود المحرمة دوليا من قبل القوات التي أعلنت الانفصال ، فما الهدف من تكرار نفس المأساة.

٤- إقحام النساء في الجيش والأمن والاستخبارات :

أكدت وثيقة مؤتمر الحوار في تقرير فريق أسس بناء الجيش والأمن صفحة (١٣٣) البند (١٤) على « توسيع وتمكين عمل المرأة في الأجهزة الأمنية والعسكرية والاستخباراتية. » ، وهذا تغيير جذري في حياة المجتمع اليمني الذي ينظر إلى المرأة من خلال مجموعة قيم وأحكام شرعية تتناسب مع هويته وثقافته وأعرافه وتقاليده ، الأمر الذي سيدفع بالشعب اليمني لرفض هذا النوع من التغيير ويجعله يصطدم بحكومته ويرفض قراراتها بهذا الشأن ، خاصة وأنه ينظر إلى حال المرأة في الغرب وما يلحق بها من انتهاك لكرامتها ومكانتها من خلال اقحامها في مؤسسات لا تتفق البته وخصائصها الأنثوية التي جُبلت عليها ، فثقافة الشعب اليمني ترتكز على القيم والمبادئ والأحكام الإسلامية التي لا ترى للمرأة مكاناً في المؤسسات العسكرية والأمنية والإستخباراتية ، وتقر باختلاف الأدوار بين الرجل والمرأة في المجتمع.

٥- إضعاف الجيش ، تخفيض العدد وتقليل ألوية الصواريخ والاحتياطي :

اتخذت قرارات تؤدي لإضعاف السلاح الفعَّال في ميادين المعارك المحدودة وبعيدة المدى ، فلقد تقرر تقليل ألوية الصواريخ والتي بها تحسم الكثير من المعارك ، فقد ورد في وثيقة مؤتمر الحوار في أسس بناء الجيش والأمن ودورهما الفقرة (٢٧) صفحة (١٣٩) ما نصه «تقليل حجم القوات الخاصة وقوات الاحتياط الاستراتيجي وألوية الصواريخ واحتياط وزارة الدفاع. » ، وهذا القرار اتخذ في الوقت الذي تعيش فيه البلاد مخاطر الفوضى ، وهي بحاجة إلى جيشٍ قوي كأحد

أهم أعمدة الأمن والإستقرار في بلد مليء بالمليشيات المسلحة من حملة المشاريع الضيقة. كما ورد في وثيقة مؤتمر الحوار تحت عنوان (قرارات وموجهات قانونية) ص (١٣٦)، « تحديد الحجم الأنسب للقوات المسلحة طبقاَ للنسب المعمول بها عالمياَ (١-١،٥) من عدد السكان » ، وإن جاءت الإشارة هنا إلى المعمول به عالميا ، فلا ينبغي بأي حال من الأحوال تقليد العالم في مسائل استراتيجية متعلقة بأمن البلاد على هذا النحو ، فهذه قضايا متعلقة بالأمن الوطني لليمن ويجب أن تعالج من قبل حكومة منتخبة ، تعرف قانونا كيف تتعامل مع قضايا الأمن الوطني وتحيطها بالسرية المطلوبة ما اقتضى الأمر ذلك ، وعليها أن تراعي خصوصية اليمن والظرف الحساس والدقيق الذي تمر به البلاد ، فضلا عن أن المعيار المقترح لا يناسب أوضاع اليمن التي تتمتع بمساحة شاسعة وسواحلها ممتدة على البحر الأحمر والبحر العربي وتطل على مضيق من أهم الممرات الدولية في العالم وهو مضيق باب المندب الاستراتيجي الذي يقع تحت سيادتها.

المبحث الثامن : صياغة دستور جديد بناء على مخرجات الحوار

مما أقره المتحاورون في مؤتمر الحوار ، أن كل المخرجات سيتم تحويلها إلى دستور جديد للبلاد ، فلقد نصت الوثيقة النهائية للحوار الوطني في الصفحة (٢٨٥) على أنه « بعد ختام مؤتمر الحوار الوطني الشامل يتم تشكيل لجنة صياغة الدستور » ويكون « دور لجنة صياغة الدستور فنياً فقط، حيث تقوم بالصياغة الدستورية لقرارات مؤتمر مؤتمر الحوار. » ثم تقوم « الهيئة الوطنية المنبثقة عن مؤتمر الحوار بمتابعة لجنة صياغة الدستور والتأكد من إستيعاب النص لمخرجات مؤتمر الحوار والموافقة على مسودة الدستور قبل رفعها إلى رئيس الجمهورية لاتخاذ الإجراءات

الدستورية للإستفتاء عليه ».

ولكي يتم تمرير الدستور وحشد اليمنيين للموافقة على الدستور فلقد أقر المتحاورون ضمانات تنفيذية لمخرجات مؤتمر الحوار الشامل ، ومن هذه الضمانات ما ورد في الصفحة (٢٨٩) من الوثيقة النهائية للحوار الوطني الشامل ، وما ورد مجموعة مبادئ منها « الشراكة الوطنية الواسعة : على مبدأ (شركاء في وضع الأسس شركاء في التنفيذ) » ، واستمرار السير على مبدأ « التوافق » في اتخاذ أي قرارات ، وكذلك « إلتزام الأطراف المشاركة في مؤتمر الحوار الشامل بالعمل الجاد لتنفيذ مخرجات المؤتمر في سياساتها وأنشطتها وفعالياتها المختلفة » كما تقرر أن « تلتزم المؤسسات الإعلامية الرسمية والأطراف المشاركة في مؤتمر الحوارالوطني الشامل بتبني سياسة إعلامية وخطاب إعلامي بناء وإيجابي وداعم للعملية السياسية بشكل عام ولمخرجات مؤتمر الحوار الشامل بشكل خاص. » ، ونصت الضمانات أيضا على « أهمية استمرار دعم المجتمع الدولي للعملية السياسية في اليمن .. » وبهذا اشتركت كل القوى السياسية الفاعلة في تضليل الشعب اليمني بحقيقة مخرجات مؤتمر الحوار ، إذ انه لا وجود لمعارضة تعمل على تنبيه الشعب اليمني لخطورة ما يحاك له ، وهذا ايضا ما أقر به المشاركون في مؤتمر الحوار إذ جاء على هيئة التباهي في الوثيقة النهائية لمخرجات مؤتمر الحوار في الصفحة (٢٩٧) ما نصه « ولأول مرة في التاريخ اليمني لا نتحاور كسلطة ومعارضة ، بل نجتمع كممثلين لكل الأطياف والمكونات » ، وكما بينا سابقا بأن هذا الاجتماع كان تحت الإشراف الأجنبي لإمضاء المصالح الأجنبية.

الخاتمة

لقد تبيّن من خلال التطورات السياسية في اليمن ، وخاصةً منذ اندلاع الثورة الشعبية في فبراير ٢٠١١م ، أن الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية يعمل بشكل حثيث على إجهاض الثورة وحرفها عن مسارها بمجرد انطلاقها ، وأن نواة تنفيذ الاستراتيجية الغربية في اليمن هي خارطة الطريق التي قدمتها الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية ، والتي شُكّلت على اساسها اللجنة الفنية للإعداد للحوار الوطني ، التي عملت تحت اشراف مباشر من الدول الراعية لتنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومبعوث الامم المتحدة جمال بن عمر وفريقه ، حيث اعدت خارطة طريق للبلاد تتمثل في ما يعرف بـ «التقرير النهائي» الذي قدمه أعضاء اللجنة الفنية للحوار الوطني لرئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي في ١٢ ديسمبر ٢٠١٢م ، ويكشف هذا التقرير وبكل وضوح وقوع اليمن تحت ، ما يمكن ان نطلق عليه ، وصاية غير معلنة ، ولقد شدد بيان مجلس الأمن حول اليمن ، الصادر في منصف فبراير ٢٠١٣م ، على ضرورة تنفيذ ما ورد في التقرير النهائي للجنة الفنية كخارطة طريق تسير عليها اليمن ، وهذا ما ظهر بوضوح مع انعقاد مؤتمر الحوار في ١٨ مارس ٢٠١٣م ، حيث ان التقرير النهائي قد اصبح لائحة داخلية خاصة بالنظام الداخلي لمؤتمر الحوار لتسير اليمن وفق الآلية المرسومة لها شاء شعبها أم أبى، والمشكلة تكمن في أن سير اليمن وفقاً للإستراتجية الغربية خلق مشاكل عميقة للشعب اليمني .

فثوابت البلاد ، المتمثلة بالهوية الاسلامية والوحدة الوطنية ، أصبحت مغّيبة ولا توجد قوى سياسية فاعلة في الساحة اليمنية تنبري للدفاع عنها ، بينما المشاريع

الضيقة غير الوطنية فاعلة في الساحة اليمنية بقوة، وتهدد ليس امن وسلامة اليمن فحسب، وإنما وجوده بذاته، فأمن اليمن يتعرض لخطر كبير ومهدد من قبل أربع مشاريع رئيسية هي التي مهد لها مؤتمر الحوار ومنحها شرعية العمل في اليمن :

❐ المشروع الأول ، التمدد الفارسي الصفوي (الإيراني) عبر الحركة الحوثية التي ترغب بالسيطرة على اليمن ، وعدوها اللدود هم أهل السنة والجماعة ومخالفوهم من زيدية اليمن ، الذين لا يقرون غلو الفرقة الحوثية الجارودية التي سلمت نفسها لإيران الإثني عشرية ، وستحول اليمن إلى ساحة صراع مسلح لتحويل اليمن إلى ذراع ايراني يدير حرباً بالوكالة في المستقبل ضد شعوب شبه الجزيرة العربية إذا ما نجحت ، فإن تمكن الحركة الحوثية من الحصول على الشرعية عبر المشاركة في مؤتمر الحوار الذي اعتذر لها وأعطاها الغطاء اللازم لاستمرار العمل العسكري عبر ميليشياتها المسلحة ، التي استمرت في التمدد والتوسع إلى أن تمكنت من الوصول إلى قمة السلطة ، فاستفادت من كل تلك التناقضات وانقضت على السلطة واحتلت صنعاء في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م ، وسيطرت على كل مفاصل الدولة ، ثم حاصرت رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي وهاجمت منزله وقتلت حراسته الشخصية وألزمته بالإقامة الجبرية ليعلن استقالته هو وحكومة الدولة ثم خرج إلى عدن ليتمكن من استكمال تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار ، وقبل خروجه إلى عدن كانت الحركة الحوثية قد اصدرت إعلاناً دستورياً في ٦ فبراير ٢٠١٥م لتحكم سيطرتها على البلاد ، وتعلن التزامها بمخرجات مؤتمر الحوار الشامل لتتمكن من البقاء عبر استمرار احياء العملية السياسية ، التي

دخلت في موت سريري بعد أسر الرئيس هادي من قبل الحركة الحوثية ، وحتى تعلق بقية القوى السياسية بالحل السياسي فتتوقف عن مقاومة الحركة الحوثية ، وما يثبت ذلك اصرار المبعوث الأممي جمال بن عمر على استمرار العملية السياسية واستمرار المفاوضات لإيجاد حل سياسي ، وكذلك اكتفاء المجتمع الدولي ، والخارجية الإميركية بالإدانة والتعبير عن القلق ، بعد أن هدموا ثوابت الشعب اليمني عبر قواه السياسية التي شاركت في مؤتمر الحوار ، لتتنكر لقيم البلاد وثوابتها ودستورها.

❐ المشروع الثاني ، الحراك الجنوبي الذي يريد تمزيق البلاد وإعادة تشطيرها على يد مجموعة حكمته واستبدت بالشعب اليمني القاطن في الجنوب لعقود من الزمان كانت هي الأسوأ في تاريخ اليمن المعاصر ، وكانت هذه المجموعة قد طُـردت بعد مغامرتها الانفصالية في ١٩٩٤م ، ومن بقى منهم في البلاد كان قد خسر أي حضور أو مكانة شعبية له وعاد اليوم إلى الساحة السياسية تحت لافتة القضية الجنوبية مستفيدا من أخطاء نظام صالح، ومستفيدا من العون الأجنبي الذي رمم علاقته بالقوى السياسية اليمنية وأعاده كفاعل سياسي مؤثر تحت لافتة تكتل أحزاب اللقاء المشترك.

❐ المشروع الثالث فهو عودة الاستبداد المتمثل بنظام صالح (الدولة العميقة) ، فنظام صالح يعمل بإستراتيجية محكمة لينخرط من جديد في النسيج السياسي اليمني ثم ينافس على الانتخابات بعد ان أفشل حكومة الوفاق ، وهذا ما نجح فيه ، مستفيدا من وجوده في مختلف مؤسسات الدولة ، ومستفيدا من القوه العسكرية والمالية والإعلامية التي يمتلكها ، وبقيت له بفضل الالية التنفيذية

للمبادرة الخليجية ، التي انقذته من السقوط ومنحت اعضاءه حصانةً من الملاحقة القضائية والقانونية ومكنته من العمل السياسي من جديد ، وهو اليوم رقم صعب في المعادلة السياسية اليمنية لا يمكن تجاوزه لرسم مستقبل اليمن.

❐ المشروع الرابع ، فهو مشروع علمنة اليمن ، الذي يريد ان يحول اليمن إلى دولة ليبرالية علمانية تحت مظلة الدولة المدنية ، وهو يساند المشاريع المذكورة اعلاه ويدافع عنها مستخدما الامم المتحدة كغطاء لإضفاء الشرعية الدولية على هذه المشاريع ، وذلك لأنه يدرك انه لن يمر في اليمن إلا إذا ساند تلك المشاريع ، وهذا المشروع (المشروع الرابع) هو مشروع امريكي غربي ، حيث يمارس الغرب ضغطا هائلا على كثير من قيادات أحزاب اللقاء المشترك وأقطاب النظام السابق لتنفيذ هذه المهمة التي ستخدم مصالحة الاستراتيجية في العالم العربي ، وهكذا غاب المشروع الوطني القائم على الثوابت الوطنية وهما الهوية الاسلامية لليمن ووحدتها الوطنية.

وان استمرت هذه المشاريع في العمل ، لا قدر الله ، فستتسم حياة الشعب اليمني بشكل خاص ، وشعوب المنطقة بشكل عام ، بالفوضى وعدم الاستقرار ، إذ أن المضي في تنفيذها يعني المزيد من النزاعات والحروب الأهلية لأسباب دينية واقتصادية وجغرافية ناتجة عن تطبيق هذه المشاريع ، والتي ستندلع عند كل مرحلة من مراحله ، وهو ما بدأ اليمنيون يعيشونه فعلا إذ اندلعت المعارك بين الحوثيين ومعارضيهم في جبهات عدة بينما تقف جميع القوى متفرجةً عاجزة عن اتخاذ خطوات جادة لوقف الاقتتال بين ابناء الشعب اليمني .

تم بحمد الله

المراجع باللغة العربية

أولا : الوثائق المكتوبة والمرئية والمسموعة

١- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الموقع الرسمي للأمم المتحدة على الرابط :

http//:www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text0360793/A.pdf

٢- احمد كلز ، على طالة الحوار (جدل الشريعة وحاضر اللقاء المشترك) ، على الرابط :

https://www.youtube.com/watch?v=ZI775yGHD9I

٣- تقرير اللجنة الفنية للإعداد والتحضير للحوار الوطني المقدم لرئيس الجمهورية في ١٢ ديسمبر ٢٠١٢م.

٤- قرار رئيس الجمهورية رقم (١٠) لسنة ٢٠١٣م ، بشأن النظام الداخلي لمؤتمر مؤتمر الحوار الشامل ، ١٦ مارس ٢٠١٣م.

٥- بيان عاجل للشيخ عبد المجيد الزنداني على موقع اليوتيوب على الرابط :

https://www.youtube.com/watch?v=3D-UhGIKJZI

٦- بيان هيئة علماء اليمن الصادر في ٧ فبراير ٢٠١٣م .

٧- بيان هيئة علماء اليمن بتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠١٢م

٨- تسجيل صوتي لجمال بن عمر للقاء الذي جمعه مع قادة الحراك الانفصالي في القاهرة

http//:www.youtube.com/watch?v=BpRpckW3tHY

٩- شاهد واستمع إلى نص البيان الذي القاه القيادي في الاصلاح محمد قحطان بعنونان « بيان هام بشأن إدانة الدعوات التكفيرية ضد أعضاء مؤتمر الحوار الوطني الشامل « على الرابط :

https://www.youtube.com/watch?v=Rb0aS4-mYt8

١٠- قبول محمد المتوكل كلمة في مؤتمر الحوار على الرابط :

https://www.youtube.com/watch?v=kR_J6_5nrr0

١١- القضية الجنوبية الحلول والضمانات ، سلسلة كتيبات مؤتمر الحوار (٦) ص (١١) ، مؤتمر مؤتمر الحوار الشامل ، على الرابط :

http//:www.ndc.ye/ndcdoc/book_six.pdf

١٢- المشروع النهائي لقانون العدالة الانتقالية بعد اجتماع اللجنة الوزارية ، الموقع الرسمي لوزارة الشؤون القانونية في اليمن .

١٣- مشروع وثيقة الإنقاذ الوطني الصادر عن اللجنة التحضيرية للحوار الوطني الذي ضم شخصيات من أهم الأحزاب المعارضة لنظام علي عبد الله صالح ، ٦ سبتمر ٢٠٠٩م .

١٤- مقطع لليوتيوب للناشطة الحقوقية أروى عثمان

https://www.youtube.com/watch?v=ScsTuztxa٠U

١٥- وثيقة النقاط العشرون التي رفعتها اللجنة الفنية لإعداد والتحضير لمؤتمر مؤتمر الحوار لرئيس الجمهورية ، على الرابط :

http://www.ndc.ye/matrix/٢٠points.pdf.

١٦- الوثيقة النهائية للحوار الوطني منشورة على الموقع الرسمي للحوار الوطني الشامل على الرابط :

http//:www.ndc.ye/ndc_document.pdf

ثانيا : الكتب والمقالات العلمية

١- أحمد عليوي الطائي ، الموازنة بين المصالح : دراسة شرعية تطبيقية في السياسة الشرعية ، (دائر النفائس الأردن ، ٢٠٠٧م).

٢- اسماعيل السهيلي ، فخ الدولة المدنية وعلمنة اليمن ، (صنعاء : مركز البحوث

للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٢م).

٣- تمرد الحوثي في اليمن وأبعاد التحالف الشيعي الأمريكي في المنطقة ، المنشورة على موقع طريق الإسلام ، على الرابط :

http://ar.islamway.net/article/44328/

٤- خليل حسين ، قضايا دولية معاصرة : دراسة موضوعات في النظام العالمي المعاصر ، (بيروت ، دار المنهل اللبناني : ٢٠٠٧).

٥- خليل عنروس سليمان ، الأزمة الدولية والنظام الدولي : دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الاستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي ، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات : الدوحة ، نوفمبر ٢٠١١م).

٦- دستور الجمهورية اليمنية.

٧- روبرت إتش. جاكسون « تطور المجتمع الدولي » جون بيسليس واستيف سميث ، عولمة السياسة العالمية (ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث : الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٤).

٨- رؤية نقدية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW ، موقع اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل .

٩- عارف بن احمد الصبري ، مؤتمر مؤتمر الحوار عمار أم دمار ، (مركز البحوث للدراسات السياسية والإستراتيجية : صنعاء) ، ٢٠١٢م.

١٠- عبد الواحد الزنداني ، السّير والقانون الدولي ، (منشورات الجامعة اليمنية : صنعاء اليمن ، ٢٠١٠م).

١١- عبد الولي الشميري ، ملحمة الوحدة اليمنية : ألف ساعة حرب ، (صنعاء ، ١٩٩٥م).

١٢- علي الحاج ، سياسات الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ، (مركز دراسات الوحدة العربية: سلسلة أطروحة الدكتوراه -٥١)، سنة ٢٠٠٥.

٣١- لوترباخت، ٥ « اوبنهايم القانون الدولي » المجلد الأول السلام ، الطبعة الثامنة .

١٤- مايكل س. هدسون ، التجاذب الثنائي والتفكير المنطقي والحرب في اليمن ، في حرب اليمن الأسباب والنتائج ، إصدار مركز الإمارات للدراسات والبحوث ،(الإمارات العربية المتحدة : أبوظبي ، الطبعة الأولى ١٩٩٥م).

١٥- مراد هوفمان ، الإسلام كبديل ، الصادر عن مجلة النور الكويتية ، سلسلة نافذة على الغرب العدد (١) ١٩٩٢م.

١٦- نصر محمد عارف ، نظريات التنمية السياسية المعاصرة : دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي (المعهد العالمي للفكر الإسلامي : فرجينيا ، الولايات المتحدة الأمريكية) ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ الموافق ١٩٩٤م.

ثالثا : الكتب والمقالات العلمية باللغة الإنجليزية

1- Norman D. Palmer، Elections and Political Development the South Asian Experience (London: C. Hurst & Company.(1975 ،

2- « Fundamentals Of Low Intensity Conflicts » at: http://www.globalsecurity.org/military/library/policy/army/fm/100-20/10020ch1.htm#s_9

3- Ahmed Abdul Wahid Al Zandani، Democracy and the Post 9-11 American Foreign Policy Toward the Middle East، Al-Risala ، Postgraduate Students' Society & Center for Postgraduate Studies: International Islamic University Malaysia، Fifth Year- December 2005، Issue No. 5.

4- Bahgat Koraney and Ali E. Hillal Dessouki، The Foreign Poli-

cies of Arab States: The Challenge of Change (Oxford: Westveiw Press1991 ،).

5- Bruce Hoffman، Jennifer M. Taw، Defense Policy and Low-Intensity Conflicts : The Development of Britain's » «Small Wars» Doctrine During the 1950s، (Rand Corporation: USA1991 ،).

6- Fareed Zakaria، The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad، (W. W. Norton & Company: New York London)2003 ،.

7- Graham Evans and Jeffrey Newnham، The Penguin Dictionary of International Relations (London: Penguin Books1998 ،).

8- Hillary Clinton: Egypt Must Transition To Democracy at: http://www.huffingtonpost.com/2011/01/30/hillary-clinton-egypt-mus_n_815952.html

9- Inan McLeaN and Alistair McMillan، The Concise Oxford Dictionary of Politics، Oxford University Press2003 ،.

10 -John Baylis، Steve Smith & Patrica Owens، The Globalization of World Politics، (Oxford University Press: 2008) 4th ed.

11-Joshua S. Goldstein، International Relations (US: published by Priscilla McGeehan4 ،2001 ،th ed.).

12-LiveAtState: U.S. Foreign Policy in the 21st Century - Priorities، Goals، and Accomplishments، Remarks Jake Sullivan، Director of Policy Planning، Washington، DC، January 152013 ، at : http://

www.state.gov/r/pa/ime/202881.htm

13-Raymond Hinnebusch and Anoushiravan Ehteshami، The Foreign Policies of Middle East States (London: Lynne Rienner، 2002).

14-Raymond Hinnebusch and Anoushiravan Ehteshami، The Foreign Policies of Middle East States (London: Lynne Rienner، 2002).

15-Remarks at the Saban Center for Middle East Policy 2012 Saban Forum Opening Gala Dinner، Remarks، Hillary Rodham Clinton Secretary of State، The Willard Hotel، Washington، DC، November 302012 ، at :

16-Robert Gilpin، War and Change in World Politics، (Cambridge UK: Cambridge University Press،(1999 ، xii

17-Samuel P. Huntington، The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order (New York: Simon and Schuster1998 ،).

18-Scott Burchill، Andrew Linklater and others، Theories of International Relations، (Macmillan: New York)1996 ،.

19-The Oxford Encyclopaedia of the Modern Islamic World2 ،nd Edition، « Zaydiyah. »